**إقـــــرار**

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

## "دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في ادارة ازمة جدار الفصل الاسرائيلي"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Student's name:** | | إياد وليد خليل الحزقي | **اسم الطالب:** |
| **Date:** | 2016-07-30 | 25 شوال، 1437 هـ | **التاريخ:** |
| **Signature:** | | **إياد وليد خليل الحزقي** | **التوقيع:** |

البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى
وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

# دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة أزمة جدار الفصل الإسرائيلي

# THE ROLE OF THE OFFICIAL PALESTINIAN IN MANAGIN THE CRISIS OF ISRAEL SEPARATION WALL

إعداد الباحث:

إياد وليد خليل الحزقي

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الناصر محمد سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

فلسطين- غزة

1437هـ-2016م

# نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **إياد وليد خليل الحزقي**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

**"دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في ادارة ازمة جدار الفصل الاسرائيلي"**

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 09 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/05/16 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| أ. د. عبد الناصر محمد سرور | مشرفاً ورئيساً | ..... |
| د. سامي يوسف أحمد | مناقشاً خارجياً | ..... |
| د. أحمد جواد الوادية | مناقشاً داخلياً | ..... |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

**واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.**

والله ولي التوفيق،،،

**رئيس الأكاديمية**

**د. محمد إبراهيم المدهون**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربِ أوزعني أن أشكرَ نعمتَك التي أنعمتَ علي وعلى والدي وأن أعملَ صالحاً ترضاه"

[النمل/19]

# الإهداء

➢إلى أرواحِ جميعِ شهداءِ الوطنِ العظيم.

{ إلى الأسرى والجرحى والمبعدينَ الذين هُجروا من ديارهمِ بغيرِ حق .

{ إلى من حصدوا الأشواكَ عن دربِي ليمهدوا لي طريقَ العلمِ.

{ إلى الذين لا تفيهمُ الكلماتُ بالشكرِ والعرفان: والدي ووالدتي الغالية ،التي ما ألت بجهدٍ كي تسعدني.

{ إلى أهلِ بيتي وأبنائي جميعاً حفظهمُ الله .

{ إلى أخوالي وأخصُ بالذكرِ صاحبَ الفضلِ الكبيرِ الحاج المرحوم أبو إبراهيم ، وأبنائَهم وأقربائي الأعزاء.

{ إلى جميع أحبتي وأصدقائي .. الذين بادلوني الإخلاصَ فكانوا لي نعمَ الرفقاء.

**إليهم جميعاً أهدي ثمرةَ هذا الجهدِ المتواضع.**

# الشكر

وامتثالاً لقولهِ تباركَ وتعالى:" وَمَن شَكَرَ فَإِنمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ"، فإني أشكرُ اللهَ تباركَ وتعالى على توفيقهِ وإعانتهِ لي على إتمامِ هذا الجهدِ المتواضع، والسيرِ على دربِ العلمِ بخطىً هادئةٍ وواثقة، وهذا كُلُهُ من فضلهِ وكرمه، وعملاً بقولهِ عليه الصلاةُ والسلام: "من لا يشكرُ الناسَ لا يشكرِ الله "، فإنني أتقدمُ بالشكرِ الجزيلِ إلى أكاديميةِ الإدارةِ والسياسةِ للدراساتِ العليا بغزة والقائمينَ عليها، ممثلةً برئيسِها وإدارتِها لما تقدمهُ من برامجٍ علميةٍ مميزةٍ لخدمةِ أبناءِ هذا الوطنِ الحبيب.

{ كما أتوجهُ بالشكر إلى الأستاذِ الدِكتور/ عبد الناصر سرور أستاذُ العلومِ السياسيةِ بجامعةِ الأقصى والمحاضرُ بأكاديميةِ الإدارةِ والسياسةِ لتفضّله بالإشرافِ على هذهِ الرسالة، والذي سعدتُ بالتلمذةِ على يديه، ولقيتُ منه الاهتمامَ والتشجيعَ البالغين، حيث كان لاتساعِ أفقهِ العلميِ وتوجيهاتهِ المنهجيةِ الفضلُ الكبيرُ في إنجازِ هذه الرسالةِ منذ أن كانت فكرةً إلى أن أصبحت دراسةً متكاملة، فأسألُ اللهَ سبحانه وتعالى أن يكونَ في ميزانِ حسناتهِ يوم القيامة.

{ والشكرُ موصولٌ للدكتور/ أحمد الودية عميدُ الشؤونِ الأكاديميةِ بأكاديميةِ الإدارةِ والسياسةِ للدراساتِ العليا مناقشاً داخلياً وله كلُ الفضلِ والعرفانِ والتقديرِ لما بذلهُ من جهودٍ وتوجيهاتٍ أثرت هذه الدراسة ، والأستاذ الدكتور/ سامي أحمد مناقشاً خارجياً ويُشهدُ له بوسع أُفقِهِ العلميِ وسعةِ صدرهِ لتفضلهما بمناقشةِ هذه الرسالةِ وتوجيهها نحو الدقةِ والشمول.

{ وأتقدم بالشكر للإخوة القائمين على سلطةِ المياه ، ومكتبةِ الجامعةِ الإسلامية، ومكتبةِ جامعةِ الأقصى، ومكتبةِ أكاديميةِ الإدارةِ والسياسة، ومركزِ الدراساتِ الفلسطيني، ومركزِ التوثيقِ والتأريخِ الفلسطيني.

سائلاً المولى_ عز وجل_ أن يجعلهُ في ميزانِ حسناتِهم جميعاً.

**ملخص الدراسة**

بحثت هذه الدراسة دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في إدارة أزمة جدار الفصل الإسرائيلي من خلال التطرق إلى طبيعة الأزمة من حيث (النشأة والتطور والتداعيات ) وما شكلته من تحدى واجه الدبلوماسية الفلسطينية وبعثاتها الخارجية، ودور المؤسسة الرسمية في التعامل مع الأزمة.

كما ركزت الدراسة على استعراض الأهداف الحقيقية والمنطلقات الاستراتيجية للاحتلال الإسرائيلي من وراء بناء الجدار في الضفة الغربية؛ وسعت إلى فهم وتحليل الظروف المحلية والعربية والدولية المحيطة بها، بالإضافة إلى معرفة وتتبع التطورات والمواقف القانونية والدولية، واعتمدت الدراسة على منهج إدارة الأزمات، وهو المنهج الذي يعبر عن النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، ويحدد حسب طبيعة العلاقة بين الأطراف سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها، كما اعتمدت على منهج صنع القرار الذي يساعد في فهم وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تحيط بصانعي القرار، كما تم الاستعانة بالمنهج القانوني لتوضيح موقف محكمة العدل الدولية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتمحور حول دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الجدار الفاصل الإسرائيلي أهمها، أنه رغم صعوبة ممارسة الدور الدبلوماسي في ظل الاحتلال إلا أنها نجحت في توصيل قضية الجدار إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق بعض الدول المجاورة كالمجموعة العربية أو بعض الدول المؤازرة للشعب الفلسطيني وذلك قبل الاعتراف بفلسطين صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، أيضا لم تتمكن الدبلوماسية الفلسطينية من تحقيق أهدافها بإزالة الجدار بسبب انحياز القوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن ،وترسيخ الخلاف الداخلي في أوصال الصف الفلسطيني هذا ما هدفت إليه إسرائيل وأمريكا ،وأثر بشكل كبير على أداء ودور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الجدار .

وأوصت الدراسة بوجوب توحيد الصف الوطني الفلسطيني ليتسنى لها العمل ضمن استراتيجية وطنية موحدة لمقاومة الجدار العازل، وانتهاج خيارات نضالية أخرى. وضرورة التعامل بجدية ومسؤولية أكبر مع استحقاقات العمل السياسي والدبلوماسي، وضرورة إعادة بناء الاستراتيجية السياسية الدبلوماسية، وضرورة تفعيل الدور الاستراتيجي، وعدم الاستغناء عن الخيارات الكفاحية الأخرى، التي تتفاعل وتتكامل مع الجبهة الدبلوماسية، وضرورة دعم الدبلوماسية الكفاحية لما تشكله

من امتداد لنضالات الشعب الفلسطيني، والاستفادة من الاستحقاقات التي أقرها المجتمع الدولي باعتبار فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة، وكذلك الاستفادة من قرارات المحكمة الدولية بإدانة إسرائيل لقيامها ببناء الجدار العازل على أراضي الضفة الغربية واعتباره انتهاك واضح وصريح للقوانين والأعراف الدولية.

# ABSTRACT

This study aimed at investigate the role of the Palestinian Diplomacy in managing the crisis of Israeli Separation Wall through dealing with the nature of the crisis with regard to (Origin, Development & Arrogations) and what they form of a challenge that face the Palestinian Diplomacy and its foreign missions, and the role of the official institution in dealing with the crisis.

The study also concentrated on reviewing the real objectives and strategic reasons of the Israeli occupation from building the wall in West Bank. I sought to understand and analyze the local Arab and International surrounding circumstances. In addition to knowing and follow up the legal and international attitudes and developments. The study based on the method of crisis management, the method which expresses the diplomatic activity that is directed to solve an emergent international crisis.

The method also is determined according to the nature of the relationship among parties either with regard to the objectives it sought to achieve or the marks it characterizes with. The study also depended on the method of decision making which assist in understanding and analyzing the internal and external factors which surround decision makers. Legal method was used of to clarify the situation of International Justice Court.

The study summed up to results which centered around the role of the Palestinian Diplomacy in facing the Israeli Separation Wall the most of which are: Despite the difficulty of practicing the diplomatic role under occupation yet it succeeded to reach the case of wall to the United Nations and International Security Council either directly or indirectly through some neighboring countries as the Arab group, or some countries sustain Palestinian people before confessing Palestine as an observer member in the United Nations. The Palestinian diplomacy could not achieve its objectives by eliminating the wall because the bias of surveillance forces leaded by USA for the benefit of Israel by using the VITO in the security council, and deep-rooted the internal difference in Palestinian row . This is what Israel and America aim at and influence greatly on the performance and role of the Palestinian Diplomacy in facing the wall.

The study recommended the necessity to unify the Palestinian National row to enable work among unified national strategy to resist the separation wall, and to adopt other struggle options and the necessity to deal seriously and with bigger responsibility with the merits of political and diplomatic work, and the necessity to rebuild the political diplomatic strategy, the necessity of interaction of the strategic role, and not to leave other struggle options that interact and integrate with the diplomatic front. Also the

necessity to support the struggle diplomacy for what it forms in the extensions of struggles of Palestinian People, and to get benefit of the merits decided by International Community in considering Palestine an observer member in the United Nations. Also to get benefit of the resolutions of International Court by condemning Israel in building the separation wall on the territories of West Bank, and considering it a clear and frank violation of the international laws and traditions.

## الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| آية قرآنية | أ |
| الإهداء | ب |
| شكر وتقدير | ت |
| الملخص باللغة العربية | ث |
| الملخص باللغة الإنجليزية | ح |
| الفهرس | د |

| | |
|---|---|
| **الفصل الأول : الإطار العام للدراسة** | **1** |
| مقدمة الدراسة | 2 |
| مشكلة الدراسة | 3 |
| تساؤلات الدراسة | 3 |
| أهداف الدراسة | 4 |
| أهمية الدراسة | 4 |
| منهج الدراسة | 5 |
| أدوات الدراسة | 5 |
| حدود الدراسة | 5 |
| الدراسات السابقة | 6 |
| التعقيب على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية) | 10 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني : الجذور الأيديولوجي والتاريخي لفكرة بناء جدار الفصل الإسرائيلي** | **15** |
| **المبحث الأول : الإطار الأيديولوجي لفكرة بناء جدار الفصل الإسرائيلي.** | **17** |
| أولاً : الخلفية الدينية لبناء الجدار الإسرائيلي. | 17 |
| ثانياً : المرجعية الفكرية لمشروع الجدار. | 20 |
| **المبحث الثاني :الإطار التاريخي لفكرة جدار الفصل الإسرائيلي.** | **25** |
| أولاً : نشأة الجدار. | 26 |
| ثانياً : الأهداف الحقيقة لبناء الجدار الإسرائيلي. | 32 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث :جدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي** | **40** |
| **المبحث الأول : جدار الفصل والقانون الدولي** | **42** |
| أولاً : موقف محكمة العدل الدولية من الجدار | **43** |
| ثانياً : موقف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية | **46** |
| **المبحث الثاني :الجدار في ضوء القانون الدولي .** | **50** |
| أولاً : الجدار وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة | **50** |
| ثانياً : تحريف إسرائيل لبعض نصوص اتفاقيات جنيف | **53** |

| | |
|---|---|
| **الفصل الرابع: الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في ضوء المواقف الدولية** | **60** |
| **المبحث الأول : موقف الأطراف ذات العلاقة** | **61** |
| أولاً: الموقف الأمريكي | **62** |
| ثانياً : المواقف الدولية الأخرى | **67** |
| **المبحث الثاني : أداء الدبلوماسية الفلسطينية** | **74** |
| أولاً: الموقف الفلسطيني | **74** |
| ثانياً : موقف الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية | **84** |

| | |
|---|---|
| **الفصل الخامس :الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة تداعيات الجدار الفاصل.** | **90** |
| **المبحث الأول: أداء الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة تأثير الجدار على مستقبل الدولة الفلسطينية** | **91** |
| أولاً : الجدار الفاصل ومشروع الدولة الفلسطينية | **92** |
| ثانياً : مستقبل الدولة الفلسطينية | **95** |
| **المبحث الثاني : الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الجدار وتأثيره على البيئة الفلسطينية** | **97** |
| أولاً : تداعيات الجدار ومستقبل الدولة الفلسطينية. | **97** |
| ثانياً : الجدار وقضايا الوضع النهائي. | **109** |

| | |
|---|---|
| **النتائج والتوصيات** | **116** |
| **خانة المراجع** | **123** |

# الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- **مقدمة.**
- **مشكلة الدراسة.**
- **تساؤلات الدراسة**
- **أهداف الدراسة.**
- **أهمية الدراسة.**
- **منهج الدراسة.**
- **أدوات الدراسة.**
- **حدود الدراسة.**
- **الدراسات السابقة.**
- **التعقيب على الدراسات السابقة ( الفجوة البحثية).**

**مقدمة :**

تعتبر الدبلوماسية إحدى أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في تنفيذ وتحقيق أهداف ومصالح الدول، ويعد دورها الأساسي في التمثيل والمفاوضات وإدارة الخلافات والأزمات بطريقة سلمية بين الدول لتعزيز العلاقات بينها، وأصبح لها أبعاد جديدة واكبت التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، كما أضحى علم إدارة الأزمات الدولية ذات أهمية في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة لما يتعرض له المجتمع الدولي المعاصر من أزمات مختلفة الأبعاد، نتيجة للاختلافات العقائدية والسياسية والاقتصادية بين الدول، ولعدم مقدرة العديد من الدول للجوء إلى استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات، فلذلك تلجأ للأداة الدبلوماسية.

وللدبلوماسية الفلسطينية خصوصية تميزها عن الدول الأخرى، فلا يقتصر دورها على البعد التمثيلي، إنما هي دبلوماسية (كفاحية) في الأساس لمجابهة الاحتلال، ولهذا تتسم الدبلوماسية الفلسطينية بالحراك، وقد تكون أقرب إلى إدارة الأزمات، من منطلق أن دبلوماسية الأزمات هي دبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية، وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه الإدارة ومعالجة القوى، سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أو من حيث السمات التي تتميز بها، وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة للتأثير على الدول الأخرى، بهدف استمالتها وكسب تأييدها، وقد تكون على شكل إقناعي أو ترهيبي.

على أية حال فالجدار العازل (جدار الضم والاستيطان)، شّكل تتويجاً لمجمل المشروع الاستيطاني الصهيوني( فكرًا وتطبيقًا) في الضفة الغربية، وهو فوق ما يرسمه على الأرض من وقائع، وطرق التفافية، وأنفاق، بالإضافة إلى ذلك بوابات تغلق ميدانياً، فإن السيناريو المرسوم للتسوية النهائية كما تراها دولة الاحتلال: تمثل معازل مطوقة ومفككة ومقطعة الأوصال، سيطلق عليها "دولة قابلة للحياة " ويتحكم بها مجموعة الدوريات العسكرية الإسرائيلية.

واستناداً إلى هذه المقدمة، سوف يتم تناول موضوع الدراسة، وهو دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة أزمة جدار الفصل الإسرائيلي في الضفة الغربية.

## مشكلة الدراسة.

يعد بناء الجدار العازل على أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة تطوراً سياسياً خطيراً، إضافة لتأثيراته اليومية على حياة السكان، إذ خلق ظروفاً حياتية واجتماعية واقتصادية وحتى قانونية معقدة، تهدد بقاء الأسر المختلفة في أراضيها، الأمر الذى يتطلب "حلاً جذريًا"، ويتمثل بهدم الجدار وعودة الفلسطينيين إلى أراضيهم ومصدر رزقهم، وهذا يلزم بالدرجة الأولى إرادة سياسية فلسطينية، ودبلوماسية فاعلة تتمكن من إدارة أزمة الجدار بشكل قوي وممنهج، تستفيد من خبرات الدول التي واجهت نفس المشكلة، وتبنت طرق ووسائل أثمرت بإزالة نماذج مشابهة له. فخذ مثالاً سور برلين الذي أقامه الاتحاد السوفيتي لفصل ألمانيا الشرقية عن ألمانيا الغربية وبقي لمدة 70 عام وبفضل التغيرات الإقليمية والحراك الشعبي تم إزالته، وأيضاً البانتوستات في جنوب أفريقيا حيث قامت حكومة بريتوريا بفصل السكان السود الأفارقة ووضعهم في معازل خاصة بهم كنوع من التمييز العنصري . والدبلوماسية الفلسطينية سواءً تعمل من خارج أراضيها أو تحت الاحتلال الإسرائيلي، فهي دبلوماسية كفاحية تحتاج إلى جهد أكبر من غيرها، ولا بد من ترجمة الدبلوماسية الفلسطينية إلى ضغط دولي موجه لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على التراجع عن مخططاتها وهدم الجدار.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما طبيعة الدور الذي لعبته الدبلوماسية الفلسطينية مع أزمة جدار الفصل الإسرائيلي؟**

**ويتفرع عن هذا السؤال، مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:**

1. ماهية جدار الفصل الإسرائيلي من وجهة النظر الفلسطينية والإسرائيلية؟
2. كيف أدارت السلطة الفلسطينية أزمة جدار الفصل الإسرائيلي( إقليمياً ودولياً )؟
3. ما تداعيات الجدار الفاصل على قضايا الوضع النهائي، ومستقبل الدولة الفلسطينية؟
4. ما مدى إلزامية الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية؟
5. ما مدى نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة أزمة الجدار الفاصل؟

## أهداف الدراسة:

**الهدف الرئيس : استعراض دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة أزمة الجدار إقليمياً ودولياً.**

1. إلقاء الضوء على تطور فكرة وتنفيذ مشروع جدار الفصل الإسرائيلي.
2. توضيح مدى إلزامية (الرأي الاستشاري) الصادر عن محكمة العدل الدولية.
3. التعرف على أهم الآثار التي انعكست على الشعب الفلسطيني جراء بناء الجدار الفاصل.
4. معرفة مدى تأثير الجدار الإسرائيلي على قضايا الوضع النهائي والدولة الفلسطينية.
5. تحليل وتقييم أداء الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة أزمة جدار الفصل.

## أهمية الدراسة:

**تتلخص أهمية الدراسة فيما يلي :**

1. إيضاح دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة وإدارة أزمة الجدار على الصعيد الإقليمي والدولي.
2. التعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة لدى الجهات الرسمية الفلسطينية في التعامل مع أزمة جدار الفصل الإسرائيلي.
3. تقديم مادة علمية لدى المثقفين والسياسيين وصناع القرار حول جدار الفصل الإسرائيلي ومدى تأثيره على مجمل القضايا المعيشية للشعب الفلسطيني.

## منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في تحليل الظاهرة ( محل الدراسة) على مجموعة من المناهج العلمية، بقصد الوصول إلى تحليل متكامل لكافة تساؤلات الدراسة ومحاورها، وهي:

1. المنهج التاريخي: تم الاعتماد على هذا المنهج من أجل معرفة الجذور التاريخية والمعتقدات الإسرائيلية القديمة لفكرة بناء الجدار.

2. منهج صنع القرار: ويعتمد على أدبيات صنع القرار، كونه يساهم في التعرف على السمات الشخصية لصناع القرار في المؤسسة الرسمية الفلسطينية، كما تم تحليل سلوكيات القيادة الفلسطينية بناء على مواقفها ومدركاتها.

3. منهج إدارة الأزمات: وتم الاستعانة به في التحليل للتعرف على أزمة جدار الفصل الإسرائيلي وأنواعها وأشكالها ومفاهيمها، ووضع حلول جوهرية لهذه الأزمة.

4. المنهج القانوني: كونه يساهم في فهم الدور التي لعبته محكمة العدل الدولية وتحديداً إلزامية الرأي الاستشاري .

## حدود الدراسة:

- الحد المكاني: الضفة الفلسطينية المحتلة.
- الحد الزماني: الفترة الزمنية 2002 م-2016 م.

## الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت جدار الفصل الإسرائيلي، واستفادت (دراستنا) من هذه الأدبيات، سيتم عرض بعض منها على النحو الآتي:

**1. الشرعة، علي، (2002) الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية.**

تحدثت الدراسة عن فكرة تشييد الأسوار في العالم على مر التاريخ وأهميتها لدى مشيديها بالإضافة إلى إبراز أهم الجذور التاريخية المتجذرة في الفكر الصهيوني، وموقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من سياسة الفصل.

وقد سلطت الدراسة الضوء على الآراء الإسرائيلية المؤيدة لتشييد الجدار، وتوضيح أهم أهداف الجدار، وتكلفته، والمدة الزمنية المستغرقة لإقامته، ومواصفاته وردود الفعل العربية والدولية من إقامته، بالإضافة إلى آثاره الأمنية وما يترتب عليها من انتهاكات لكافة حقوق الشعب الفلسطيني الحياتية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على وقف الجدار بكافة الوسائل السلمية والقانونية، وأيضاً العمل على تفعيل الرأي العام العالمي بعرض نتائج الجدار وما ينتهكه الجدار من حقوق للفلسطينيين، وما يسببه من مخاطر كبيرة عليهم وعلى حياتهم اليومية.

**2- البربير، فاروق، (2006) الجدار العنصري الفاصل.**

ركز الكتاب على تقصي الحجج الإسرائيلية المزعومة التي يتذرع بها الكيان الصهيوني للمضي في بناء الجدار العازل، وسلط الضوء على مدى عنصرية الاحتلال الصهيوني في التعامل مع الفلسطينيين من مصادرة أراضيهم والتأثير المباشر على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والمعيشية، وكذلك ركز على طبيعة الاحتلال الصهيوني القائمة على سلب حقوق الغير واعتبارها حق خاص لا ينبغي إلا لهم، وكذلك أبرز الكتاب معاناة الفلسطينيين التي خلفها الجدار الإسرائيلي، من جميع النواحي الحياتية والمعيشية والاقتصادية وحرية التنقل والحركة ، وفرض سياسة الأمر الواقع وإقصاء الفلسطينيين عن أراضيهم وممتلكاتهم بالقوة العسكرية المسيسة والتي تجعل من أراضي الضفة الغربية مقطعة الأوصال ومعزولة عن بعضها البعض أو عن محيطها الخارجي، وأكد أيضاً على نية الاحتلال المبيتة مسبقاً للالتفاف على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

**3- دراسة العارضة، ريم، (2007) جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.**

تناولت الدراسة قضية بناء الجدار من حيث المساحة المستقطعة من أراضي الضفة الغربية، وكذلك السرد التاريخي لفكرة بناء الجدار والأهداف الحقيقية لبنائه .

وقد أظهرت الدراسة أن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية هو عمل مخالف للقانون الدولي وكافة المواثيق والأعراف الدولية، وكذلك استطرقت الدراسة الناحية القانونية لبناء الجدار من قبل منظمات وهيئات دولية.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن محكمة العدل الدولية لم تخذل الفلسطيني في حكمها بقضية الجدار، وكذلك العديد من الدول التي أعربت تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها إزالة الجدار، وكما ركزت على الأخطار التي تحدق بالشعب الفلسطيني جراء بناء الجدار.

وأوصت الدراسة في الاستمرار بالتحركات الجماهيرية، وتوسيع نطاقها وتنظيم العمل التعبوي بالتنسيق مع حركات النضال الدولية، وتقديم شكاوي للأمم المتحدة عن الأفراد التي تسبب الجدار بمصادرة أراضيهم وتحديد حجم هذه الأراضي.

**4- دراسة بارود، نعيم، (2007) الجدار الفاصل المسار والآثار في فكرة الجدار.**

تناولت الدراسة انقسام المجتمع الصهيوني في بناء الجدار منذ بدايتها وكيف يحيط بالضفة الغربية من جميع الجهات، وكيف تم تقسيم عملية التنفيذ إلى أربع مراحل، وقام الباحث بتتبع مسار الجدار بمراحله المختلفة معتمداً على عرض مجموعة من الخرائط والصور والجداول التي توضح المناطق التي سوف يمر بها الجدار .

وكان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن إقامة الجدار الفاصل ستؤدي إلى الاستيلاء على 45% من أراضي الضفة الغربية لصالح إسرائيل، بالإضافة إلى الاستيلاء على الخزان الجوفي الغربي في الضفة الغربية، وإحاطة القدس بالجدران الفاصلة، وتقطيع أوصالها وتمزيقها جغرافياً عن محيطها العربي، كما عمل الجدار على مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة والحكومية بالقوة.

وأوصت الدراسة بتكاثف الجهود على صعيد الداخل الفلسطيني من أجل وقف أعمال البناء في الجدار الفاصل ومصادرة الأراضي من خلال الاجتماعات والاعتصام والوقوف في أماكن بناؤه، كذلك تكثيف الاتصالات مع الدول المعنية من أجل إزالته، والعمل على الإسراع في عقد مؤتمر للدول المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة وضرورة التمسك بالهوية الفلسطينية للدفاع عن حقوقنا.

**5- دراسة بلال، جبر (2005) تأثير الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية.**

ركزت الدراسة على علاقة الجدار بالاستيطان الإسرائيلي، وعن أهم المعوقات الداعمة للتنمية السياسية لدى السلطة الفلسطينية، وكذلك على الأنشطة الإنسانية في الضفة الغربية، والاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية في الضفة الغربية، وتوضيح الهدف المعلن من قبل إسرائيل بقطع الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة والتطور.

خلصت الدراسة: أن الجدار الفاصل أثر على جميع مناحي الحياة الفلسطينية، لأنه سوف تستولي سلطات الاحتلال من خلاله على مساحات كبيرة من الضفة الغربية وأن الجدار الفاصل عزل مدن بأكملها عن محيطها العربي، وأحاط القدس لتهويدها وتقطيع أوصالها وتمزيقها جغرافياً وديمغرافياً، وإن الحواجز الصهيونية المقامة على طول الجدار حولت حياة الفلسطينيين إلى رعب يلاحقهم ويقيد تحركاتهم .

وأوصت الدراسة: **أن** تتكاثف جميع الجهود على صعيد الداخل الفلسطيني من أجل محاولة وقف أعمال البناء في الجدار الفاصل، ومصادرة الأراضي من خلال الاحتجاجات والاعتصامات والوقوف في أماكن البناء، وفي الأماكن التي تم إخطار أصحابها بإخلائها لصالح الجدار، وإقامة خيام اعتصام في هذه المناطق تستمر لمدة طويلة. وأن يقوم الباحثين والدارسين والصحفيين والمراكز والمؤسسات بفضح الممارسات الصهيونية فيما يتعلق بالجدار الفاصل، من خلال إرسال رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشكل دائم ومستمر، على اعتبار الفتوى الصادرة عن محكمة لاهاي إنجازاً تاريخياً إذا ما أتقنا التعامل معها، ويمكن أن يمثل لنا كفلسطينيين منعطفاً هاماً في مسيرة جهادنا ونضالنا ضد الاحتلال، والتمسك بحق تقرير المصير لكونه صدر من أعلى هيئة قضائية دولية، وتكثيف الاتصالات مع الدول المعنية من أجل الإعداد وفي أسرع وقت ممكن لعقد مؤتمر دولي لكل الدول المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة.

**6- دراسة الأستاذ، صبحي، ( 2010) الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية.**

هدفت الدراسة إلى إظهار الأخطار الناتجة عن بناء الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، وأن إسرائيل سعت من خلال بناء الجدار إلى تعطيل الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية ، وأنها أقدمت على تدمير المصانع والمحاجر والورش القريبة من الجدار الإسرائيلي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، كما أظهرت الدراسة حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بسكان الضفة الغربية ، وسلطت الدراسة على الأخطار التي سببها الجدار على السكان الفلسطينيين.

نتائج الدراسة: أن بناء إسرائيل الجدار على أراضي الضفة الغربية ليست بسبب الأوضاع الأمنية كما تدعي، وإنما هي أفكار نادى بها العديد من زعماء الحركة الصهيونية وتبنتها الحكومات الصهيونية المتعاقبة، وكذلك أظهرت الدراسة أنها من خلال بناء الجدار لن توقف أعمال المقاومة وهى تسعى لنهب المزيد من الأراضي والمياه الفلسطينية.

وقد خلف بناء الجدار أوضاع اقتصادية وحياتية صعبة على السكان الفلسطينيين وأن قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر هو تثبيت للحقوق الفلسطينية .

ونجحت الدبلوماسية الفلسطينية في توصيل قضية الجدار إلى محكمة العدل الدولية ولكنها لم تنجح بإزالة الجدار بسبب الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن.

توصيات الدراسة: التمسك بالثوابت الوطنية وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير وعدم التنازل عنها عبر مقايضتها بمشروع التفاوض، كذلك حشد كل الطاقات الفلسطينية والقيام بمظاهرات واحتجاجات شعبية ومسيرات جماهيرية والاستعانة بالعمق العربي، وتقوية الجبهة الداخلية، وتكثيف الحملات الإعلامية المناهضة للجدار وفضح إسرائيل من خلال الهيئات الدولية والحقوقية، وكذلك استنهاض العالم الإسلامي والعربي للوقوف بجانب الحقوق الفلسطينية، والتركيز على القضايا الهامة والتي يجب التمحور حولها وأهمها الجدار.

7- **كتاب، ها كوفلوا تاو،(2010)، الجدار العازل فلسطينيون وإسرائيليون على أرض ممزقة.**

تناول الكتاب سرد وتحليل سياسي للواقع الفلسطيني والإسرائيلي من خلال بناء الجدار العازل الذى فكر به أحد رواد الحركة الصهيونية، فقد ركز الكتاب على تقصي الحجج الإسرائيلية المزعومة التي يتذرع بها الكيان الصهيوني للمضي في بناء جدار العزل، وحذر من أن يتحول الجدار العنصري حدوداً سياسية في المستقبل، أيضاً تناول أسباب بناء الجدار القسري، ونقل مجموعة من آراء نخبة المفكرين والسياسيين والدبلوماسيين والعلماء والقانونين، وكذلك احتوى الكتاب على وثائق وحيثيات الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية المترتبة على تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية.

**التعقيب على الدراسات السابقة**

استفادت دراستنا من الدراسات السابقة، في أنها كانت بمثابة قاعدة وأرضية هامة تم الانطلاق منها، وحاولنا أن نستخرج من بين ثناياها دور الدبلوماسية الفلسطينية، ملتمسين منها المواقف والأفكار الهامة .

## الفجوة البحثية

لم تتطرق الدراسات السابقة إلى إبراز دور الدبلوماسية الفلسطينية من أزمة الجدار الإسرائيلي بشكل معمق، ومعظمها تتطرق إلى التداعيات التي أحدثها الجدار، وتأثيراته على الفلسطينيين، ووصف ما يحدث على الأرض الفلسطينية من تجريف ومصادرة الأراضي، وما شكله الجانب القانوني من أهمية استفاد منها الفلسطينيون لتثبيت حقوقهم بعدم مشروعيته وأنه غير قانوني بإقرار من الأمم المتحدة، وأن الجدار أثر على الفلسطينيين في شتى نواحي الحياة الاجتماعية، والزراعية، والتعليمية، والعمل، والدولة، والمياه، وما يميز رسالتنا عن الرسائل السابقة، أننا تطرقنا إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة أزمة الجدار، ووقفنا على دور العمل الدبلوماسي الفلسطيني، في جميع مراحل إقامة الجدار، وقمنا بتوضيح ذلك من خلال مواقف الرؤساء والسياسيين والدبلوماسيين الفلسطينيين في الفترات السابقة منذ بروز فكرة إقامة الجدار.

وقمنا بتوضيح معوقات الدبلوماسية الفلسطينية، وإظهار محطات القصور التي مرت بها، وكيفية علاجها، وتعزيز محطات القوة التي يجب الحفاظ عليها وتطويرها والاستفادة منها.

| الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| **1.** دراسة مركز دراسات الشرق الأوسط (2002) الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية. | لم تركز الدراسة على المواقف الدبلوماسية الفلسطينية وتحدثت الدراسة عن الآراء الإسرائيلية المؤيدة لتشييد الجدار، وتوضيح أهم أهداف الجدار، وتكلفته والمدة الزمنية المراد بناؤه بها ومواصفاته وردود الفعل العربية والدولية من إقامته، بالإضافة إلى آثاره الأمنية المترتبة على بناؤه وما ترتب عليها من انتهاكات لكافة حقوق الشعب الفلسطيني الحياتية. | ركزت على إبراز المواقف والتنظيمات الفلسطينية من الجدار، وأهمية الدور الرسمي والشعبي في مقاومة الجدار، كذلك أوضحت أهمية تحرك الدور الدبلوماسي الرسمي في مقاومة الجدار. |
| 2- كتاب، البربير، فاروق (2006) الجدار العنصري الفاصل. | لم يركز الكاتب في كتابه على الدور الذى يجب اتباعه من قبل الدبلوماسية الفلسطينية من أجل مجابهة إسرائيل لكي لا تحقق حلمها بحرمان الفلسطينيين من إقامة دولة فلسطينية قابلة للنمو وأيضاً لم يركز على مدى استفادة الفلسطينيين من قرار محكمة العدل الدولية التي تدين إسرائيل لبنائها الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967م، واكتفى الكاتب على سرد وثائق ودلائل توضح نية إسرائيل وأهدافها من وراءه . | ركزت الدراسة على توضيح صورة الدبلوماسية الفلسطينية التي تتبنى الخيار العقلاني الأوحد وهو التفاوض ولا خيار غيره، وهل أدى هذا الخيار إلى تحقيق الأهداف المنشودة وهو هدم الجدار ووقف الاستيطان ومنع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وهل من خيار للدبلوماسية الفلسطينية في ظل انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ونقدها أي قرار دولي يدين إسرائيل بالفيتو الأمريكي. |

| | | |
|---|---|---|
| 3- دراسة العارضة، ريم، (2007) جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي. | لم تركز الدراسة على دور الدبلوماسية الفلسطينية، وتقييم أدائها في التعامل مع ملف جدار الفصل الإسرائيلي من الناحية القانونية، واكتفت بشرح أهمية القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية وأهميتها بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولم تستعرض أو تقيم الأداء الفلسطيني الدبلوماسي هل استغل واستفاد من هذه القرارات أم لم يستفد منها، وماذا ينبغي على الدبلوماسي الفلسطيني فعله اتجاه هذه القرارات المؤيدة للشعب الفلسطيني والداعمة لحقوقه المشروعة. | ركزت الدراسة على تقييم أداء الدبلوماسية الفلسطينية في التعامل مع جدار الفصل الإسرائيلي من الناحية القانونية وخاصة كيف استفادت الدبلوماسية الفلسطينية من قرارات محكمة العدل الدولية التي تدين إسرائيل ومعرفة ما كان ينبغى على الدبلوماسي الفلسطيني فعله للاستفادة من توظيف هذه القرارات الدولية للتأثير على المجتمع الدولي، وإرغام إسرائيل على إزالة الجدار.<br>ركزت الدراسة على موقف الدبلوماسية الفلسطينية من الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة الجدار الفاصل، ودور الدبلوماسية الفلسطينية من الاستفادة من فتوى محكمة العدل الدولية وحشد المجتمع الدولي ضد إسرائيل لإزالة الجدار. |

| | | |
|---|---|---|
| 4- دراسة بارود ، نعيم، (2007) الجدار الفاصل المسار والآثار في فكرة الجدار . | لم يركز الباحث على أهمية الدور الدبلوماسي في التعامل مع الجدار، واكتفي بتتبع مسار الجدار بمراحله المختلفة معتمداً على عرض مجموعة من الخرائط والصور والجداول التي توضح المناطق التي سوف يمر بها الجدار. | ركزت دراستنا على أهمية الاستفادة من الجهود الدبلوماسية واستثمارها من أجل المحافظة على بعض الإنجازات التي تم تحقيقها في مجلس الأمن والأمم المتحدة وضرورة الحشد الدائم والممنهج من خلال تبنى سياسات مدروسة على المستوى الشعبي والدولي والهيئات العامة وتطوير الدور الإعلامي والدبلوماسي من أجل الحفاظ على ذلك . |

| | | |
|---|---|---|
| - دراسة جبر، بلال، (2005) بعنوان تأثير الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية. | لم تركز الدراسة على دور وموقف الدبلوماسية الفلسطينية اتجاه الجدار وما تم فعله من قبل السلطة الفلسطينية لمنع إسرائيل وإدانتها على تصرفاتها اتجاه معاناة الفلسطينيين التي مسته من الناحية الاقتصادية والتعليمية والصحية، والوقوف على الطرق والأساليب التي اتبعتها الدبلوماسية الفلسطينية في التعامل مع إسرائيل لتعمدها بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وتبديد حلم الدولة الفلسطينية. | ركزت الدراسة الحالية على الوقوف على دور الدبلوماسية الفلسطينية اتجاه الجدار سواء بالسلب أو الإيجاب، وكذلك الوقوف على دور الدبلوماسية الفلسطينية بإبراز معاناة الفلسطينيين، على مستوى المجالات الاقتصادية والتعليمية والاقتصادية، وكذلك دورها في التعامل مع استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بقوة السلاح ضاربة بعرض الحائط جميع المواثيق الدولية. |

| | | |
|---|---|---|
| 6- دراسة، الأستاذ، صبحي (2010) الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية. | لم تسلط الدراسة الضوء على الدبلوماسية الفلسطينية اتجاه مستقبل الدولة الفلسطينية. ولم تعرض ما هو موقف الدبلوماسية الفلسطينية في مجابهة الاحتلال الإسرائيلي، وما هو الواجب فعله أمام ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي وسلب حقوق الفلسطينيين ، وإنما ركزت على شرح معاناة الفلسطينيين، وما قامت به الآلة الصهيونية من أجل بناء الجدار، وأيضاً وضحت الأخطار التي ستؤثر على الدولة الفلسطينية في حال بقاء الجدار. | دراستنا أوضحت معاناة الفلسطيني وتأثيرات ذلك على قضايا الحل النهائي وشكل الدولة الفلسطينية في حال وجود الجدار، وإبراز القصور الدبلوماسي الفلسطيني في التعامل مع أزمة الجدار، وأيضاً تم توضيح أهمية الدور الدبلوماسي الشعبي والرسمي والفصائلي، وأهمية تفعيله لدى المؤسسة الرسمية الفلسطينية. |

## الفصل الثاني :

## الإطار الأيديولوجي والتاريخي لفكرة جدار الفصل الإسرائيلي.

**المبحث الأول: الإطار الأيديولوجي لفكرة بناء جدار الفصل الإسرائيلي.**

أولاً: الخلفية الدينية لبناء الجدار الإسرائيلي.

ثانياً: المرجعية الفكرية الصهيونية لمشروع الجدار.

**المبحث الثاني : الإطار التاريخي لفكرة جدار الفصل الإسرائيلي.**

أولاً: نشأة الجدار.

ثانياً: الأهداف الحقيقة لبناء الجدار الإسرائيلي.

# الفصل الثاني

## الجذور الأيديولوجية والتاريخية لفكرة جدار الفصل الإسرائيلي

مقدمة

تعد فكرة جدار الفصل فكرة متأصلة ومتجذرة في الفكر الأيديولوجي اليهودي ويتضح ذلك من خلال طرح العديد من الأفكار والمعتقدات الدينية المستسقاة والمستمدة من العهد القديم والعهد الجديد لبناء المعازل والجدر، وتعتبر بمثابة المرجعية الدينية والفكرية لكبار المتدينين والمفكرين وزعماء اليهود السابقين، ومن الأحداث التاريخية التي استفاد منها اليهود جدران الفصل والمعازل التي شيدت في أمريكا، (والبانتو ستات) في جنوب أفريقيا، سهلت هذه التجارب والأفكار رغم فشلها وانهيارها فكرة إقامة الجدار، وتشييده ونشأته، إلى أن دخلت هذه الفكرة حيز التنفيذ في عهد أرئيل شارون مستفيداً من حدوث بعض العمليات الفلسطينية داخل إسرائيل، فإسرائيل تدعي أن الجدار أقيم من أجل منع العمليات الفلسطينية ضد الإسرائيليين، ولكن الأهداف الحقيقة للجدار هي من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء على أحواض المياه وحرمان الفلسطينيين منها، بالإضافة إلى تعزيز الاستيطان وخنق السكان الفلسطينيين، والالتفاف على حل الدولتين. ومن الواضح أن هذا الفكر الصهيوني يتجاهله الكثير من الدبلوماسيين الفلسطينيين، ومن دون دراسة المعتقدات الدينية والأفكار اليهودية المتجذرة ومعرفة طبيعتها الأيديولوجية، يصبح من غير الممكن معرفة الطريقة المثلى للتعامل معها دبلوماسياً لنيل الحقوق، وإجبارها عن التراجع عن مخططاتها.

## المبحث الأول: الإطار الأيديولوجي لفكرة جدار الفصل الإسرائيلي.

يعتبر تطهير الأرض من سكانها الأصليين خياراً شرعياً لليهود يستمدونه من العهد القديم وهو مليء بالحديث عن بناء الأسوار والأبراج العالية، ومنها أسوار أورشليم وأريحا، وهناك أيضاً ما جاء في القرآن الكريم ما يدلل على ذلك.

" كما أن فكرة الجدار عند اليهود تنبع من تراثهم الديني القديم منذ البابليين والآشوريين والرومان، إنّها عقلية تدلّ على الضعف الذي يشعرون به أمام أعدائهم رغم قوتهم المادية والعسكرية، حيث مازال اليهود مستمرين على نهجهم الانعزالي، وأن الدوافع الصهيونية الخفية وراء إقامة الجدار الفاصل هي التركيبة النفسية للعزلة والتقوقع، إلى حدٍ سيجعل دولة الكيان الإسرائيلي كلها ستعود لتصبح "حارة اليهود" في الشرق الأوسط، أو بمعنى آخر "الجيتو" الأحدث والأوسع مساحة، لكنّه نفس الجيتو المعروف تاريخياً الذي يحشر داخله كتلاً بشرية يعصف بها التوجس والخوف والحذر والشك"**(عوض ،2003: نت)**

### أولاً: الخلفية الدينية لبناء الجدار الإسرائيلي.

يسعى اليهود لفرض رؤيتهم الأسطورية لتاريخ فلسطين، وتكريس ما ورد في التوراة من قصص وأساطير وحكايات على أنها حقائق تاريخية، تشكل جزءاً من تاريخ إسرائيل المزعوم، وتجند إسرائيل لهذا الغرض عدداً كبيراً من العلماء التوراتيين الذين يتعمدون طمس التاريخ الفلسطيني، ويتجاهلون كل الشعوب التي عاشت في هذا البلد، وينسبون المكتشفات التي تعود للفترة الهيلينية والفارسية لليهود.

ونلخص أهم المرتكزات الدينية التي يعتمد عليها اليهود قائمة على: ما جاء في الكتاب المقدس في العهد القديم في الأسفار التالية :-

1. "وبنى كل السور المنهدم، وأعلاه إلى الأبراج، وسوراً آخر خارجاً، وحصّن القلعة مدينة داود وعمل سلاحاً بكثرة وأتراس ".
2. "وعند تدشين سور أورشليم طلبوا اللاويين من جميع أماكنهم ليأتوا بهم إلى أورشليم، لكي يدشنوا بفرح وبحمد وغناء بالصنوج والرباب والعيدان".

3. "وبعد ذلك بنى سوراً خارج مدينة داود غرباً إلى جيحون في الوادي، وإلى مدخل باب السمك، وحوّط الأكمة بسور وعلاه جداً، ووضع رؤساء جيوش في جميع المدن الحصينة في يهوذا".
4. "وخذ أنت لنفسك صاجاً من حديد وانصبه سوراً من حديد بينك وبين المدينة، وثبِّت وجهك عليها، فتكون في حصار وتحاصرها، تلك آية لبيت إسرائيل".
5. "فبنينا السور واتّصل كل السور إلى نصفه وكان للشعب قلب في العمل، ولما سمع سنبلّط وطوبيا والعرب والعمونيون والآشوريون أن أسوار أورشليم قد رممت والثغر ابتدأت تسد غضبوا جداً، وتآمروا جميعهم معاً أن يأتوا ويحاربوا أورشليم ويعملوا بها ضرراً".
6. "وقال يهوذا قد ضعفت قوة الحمالين والتراب كثير ونحن لا نقدر أن نبني السور".
7. "وأجعلك لهذا الشعب سور نحاس حصيناً، فيحاربونك ولا يقدرون عليك لأني معك لأخلصك وأنقذك يقول الرب"(الرقب،2008: 3).

ومن خلال التمعن جيداً بهذه المعتقدات نخلص إلى أن تشييد الجدار الفاصل وتهجير الفلسطينيين عقيدة راسخة عند كبار المتدينين اليهود ، ودليل ذلك قول دافيد بن غوريون أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية:" أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي". فهذه العقيدة قائمة على مجموعة من العناصر أهمها: (الرقب،2008: 3).

- "احتلال أرض الغير واستبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة عمل مقدس أمر به الله وعمل يسمو على أخلاق البشر وأعرافهم وقوانينهم".
- المستوطنون اليهود هم استثناء وجودي يحتكر لنفسه الاضطلاع بإرادة الله، ويختص وحده .
- فكرة إسرائيل تجسد مشيئة الله في أرض كنعان وأهلها وثقافتها.

إن معاملة السكان الأصليين لا تخضع للقوانين الأخلاقية أو الإنسانية العامة والمبادئ العقلية، بل تحكمها التجربة السابقة لإسرائيل مع الكنعانيين، عليهم أن يرحلوا ويتلاشوا من الوجود وهذا قدرهم. وهذا "جابوتنسكي" مؤسس اتحاد الصهيونيين الإصلاحيين الزعيم اليهودي الروسي سنة 1880-1940، نشر في مقالة له عام 1923م قائلاً: "يستحيل على المرء أن يحلم باتفاق طوعي بيننا وبين العرب لا الآن ولا في مستقبل منظور، فكل أمة متحضرة كانت أم بدائية تنظر إلى أرضها على أنها موطنها القومي الذي تريد البقاء فيه مالكة وحدها، فلن تقبل مثل تلك الأمة أبداً وبملء إرادتها مالكين جدد، ولسوف تظل تقاتل المستعمرين ما دامت تأمل في التخلص منهم، وعلى هذا النحو سيتصرف

العرب وعلى هذا النحو سيواصلون التصرف ما دامت في قلوبهم ومضة أمل بمنع فلسطين من أن تتحول إلى أرض إسرائيل ، وحده الجدار الحديدي من الحراب اليهودية سيقوم بإرغام العرب على القبول بما ليس منه بد، كانت تلك أول مرجعية للجدار السياسي (حبش، 2010: 52).

ولأنه كذلك، فقد خضع التطهير إلى تخطيط منهجي مسبق، حيث وضعت خطط زمنية متعاقبة كان أشهرها الخطة "دالت"، وأوكلت بمهمة التخطيط والتنفيذ "هيئة استشارية أو عصبة سرية" برئاسة بن غوريون، وضمت في عضويتها أحد عشر شخصاً، بينهم ضباط إسرائيليين (بابيه، 2007: 28).

وعندما ننظر بشكل معمق ودقيق إلى معتقدات اليهود الدينية نرى وبشكل جلي لا يقبل التأويل مدى عدوانية اليهود للبشر من دون جنسيتهم، ويعتبرون أنفسهم مخلوقات اصطفاها الله عن غيرها من المخلوقات، لذلك يقومون بتجسيد معتقداتهم الدينية ويفرضون ما يريدون على من دونهم من البشر سواءً بإقامة الأسوار أو العزل أو سلب الحقوق والأراضي من سكانها الأصليين، بطرق ووسائل متعددة سواءً من خلال المراوغة أو الضم والتوسع أو الاضطهاد، وإن ما ورد في القرآن الكريم يعرى ضعف هؤلاء اليهود ومدى هوانهم بقوله تعالى:( لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاء جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ**) (الحشر:"14") وهناك العديد أيضاً من الآيات القرآنية التي وضحت طبيعة اليهود المبنية على سلب الحقوق وحرصهم الشديد على الحياة وتثبتهم فيها مهما كانت هذه الحياة حتى لو كانت مبنية على القهر والظلم والاحتلال، وهذا ما يجب أن يدركه السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، من خلال التعرف على طبيعة التفكير اليهودي الذي يحتل أرضه ومقدساته، وأنه لا يمكن الوثوق بالوعود أو المواثيق أو المعاهدات مع اليهود مهما تغيرت أشكالهم أو ألوانهم.

## ثانياً: المرجعية الفكرية لمشروع الجدار.

إن الهدف الأساسي للاحتلال هو أن يتحول الجدار كجزء من الاستيطان من حقيقة مادية اجتماعية واقتصادية إلى حقيقة سياسية كيانية مستقلة عن الدولة الأم أو مرتبطة بها. ولا يمكن للاستيطان أن يكتسب ذلك إلا إذا كانت تنظمها قوى خارجية تمولها وتشرف عليها وتحدد لها أهدافها، ومنذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، اعتبرت سلطات الانتداب الوكالة اليهودية دولة داخل دولة، ووضعت رغباتها ومصالحها على رأس سلم أولوياتها السياسية، ولم تدخر جهداً في سبيل تسهيل استيلائها على الأراضي، سواء بالترغيب أو الترهيب أو المنح من الأراضي الأميرية التي تشرف عليها سلطات الانتداب(الموعد،2001: 167).

والهجرة إلى مركز الاستيطان تختلف من حيث النوع والكم عن أنواع أخرى من الهجرات البشرية، فهي ليست هجرة موسمية أو مؤقتة، وليست بحثاً عن العمل أو الانتقال إلى مكان آخر للعيش فيه، بل إنها تتخذ أحياناً شكل التهجير الإجباري، كما فعلت الحكومات البريطانية المتعاقبة التي هجرت خلال فترة 1788م و 1867م أكثر من 150 ألف مجرم إلى أستراليا، وكذلك الاتفاقات التي وقعتها المنظمة الصهيونية العالمية مع ألمانيا النازية لتهجير عشرات آلاف اليهود من ألمانيا والمناطق التي احتلتها، والأساليب التي اتبعتها لجعل اليهود في روسيا، العراق، المغرب، اليمن، أثيوبية وأماكن أخرى من العالم لا يملكون خياراً سوى الهجرة إلى فلسطين(Schweild, 1976 ,34).

أما بالنسبة لإسرائيل ذاتها، فقد كتب مؤسسو الحركة الصهيونية سابقاً وقادة إسرائيل لاحقاً الكثير عن علاقة إسرائيل بالغرب، ويفسر الكاتب الإسرائيلي "عاموس ايلون" هذه الظاهرة بقوله :" إن كراهية العرب لإسرائيل تبدو نكبة خطيرة في نظر الأشخاص الذين يحملون ذكرى تاريخية من مشكلة بالتجربة الشخصية أو عرفوها من مصادرها الأولى" . هذا الكره يبعث كثير من التهديدات المزعجة بإبادة إسرائيل مادياً وسياسياً، إن التهديدات العربية لا زالت تدمر الإحساس الطبيعي السليم الذي كان أهم الأهداف السياسية للصهيونية ، ذكرى كارثة النازي بقت حية لتثير تهديدات الإبادة العربية في قلوب الكثيرين من الإسرائيليين (الشامي،2001 :131).

يقول "أبا ايبان"، وزير خارجية إسرائيل الأسبق، وهو يهودي هاجر من جنوب إفريقيا، إن المهاجرين اليهود الشرقيين يشكلون جسراً للتعامل مع العالم المتحدث باللغة العربية، "سيبقى من واجبنا حقن هؤلاء اليهود بالروح الغربية بدل أن نسمح لهم بجرنا إلى شرقية غير اعتيادية".

منذ مطلع 1948م حاولت قيادة الحركة الصهيونية إقناع الفيلسوف والعالم البرت آينشتاين قبول تسلم منصب رئيس الدولة في إسرائيل عند إعلان قيامها. ومن المعروف أن بن غوريون بذل مساعي حثيثة في هذا المجال مع آينشتاين، وكذلك فعل حاييم وايزمن. وفي أحد اللقاءات بين وايزمن وآينشتاين سأل الأخير وايزمن إذا حصل اليهود على فلسطين، ماذا سيكون مصير العرب؟ فأجاب وايزمن ببساطة إنهم لا شيء تقريباً (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1972: 26).

وما يقوله وايزمن ينسجم تماماً مع مفهوم الاستعمار الاستيطاني للسلطات الأجنبية، فقد اعتبر الاستعماريون، الدول غير الأوربية خالية من السكان أو خالية من الحضارة. وأن السكان الأصليين يصبحون خارج أية معادلة عند الحديث عن مستقبل البلاد، ولا يكلف الاستعمار الاستيطاني نفسه بتحليل مستوى التطور القومي للسكان الأصليين ومضمون ثقافتهم وحاجاتهم أو مصالحهم، وحتى إمكانية أخذ رغباتهم في الحسبان أو حتى مجرد الاطلاع عليها، ولا مجال عنده للحديث عن حقوق هؤلاء السكان، ناهيك عن حقهم في تقرير المصير كغيرهم من البشر.

وبسبب ادعاء الملكية التاريخية، أقيمت العديد من المستوطنات على أراضي أدعت أنها ممتلكات يهودية تاريخية، أو على الأقل أنها كانت تعود لليهود قبل عام 1948، وهذا ينطبق على الحي اليهودي في الخليل، مستوطنة غوش عتسيون في القدس (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1972: 26).

- الادعاء الجغرافي: وهذا يشمل عدداً من المستوطنات التي أقيمت على طول الخط الأخضر الذي يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل بشكل يجعل الحدود مستقيمة تقريباً.
- إقامة المعازل: لقد تحولت المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى مناطق معزولة، أو ما يعرف بظاهرة جلد النمر، وقد نفذت هذه الخطة عبر عملية مركبة استهدفت:

1.احتلال المواقع الاستراتيجية في الضفة الغربية، حيث تكون المستوطنة محصنة طبيعياً وتشرف على مفارق الطرق، لأن من يسيطر على المفرق يصبح سيد الأرض، كما يقول إيغال آلون: "الاستيطان استهدف بالدرجة الأولى، ضمان أن توضع مساحات متزايدة وباستمرار تحت سلطة الشعب اليهودي"، وبشكل عام ينطبق هذا النوع من النشاط الاستيطاني على الكتل الاستيطانية التي نفذت في عهد حكومة المعراخ حتى عام 1977، واستهدفت تكريس مشروع آلون لانسحاب جزئي من الضفة الغربية مقابل حل وسط إقليمي، وتركز الاستيطان في غور الأردن،

ومنطقتي بيت لحم والخليل، المستوطنات الموجودة بالقرب من خط الهدنة، والمستوطنات التي أقامتها حركة غوش أمونيوم في منطقتي رام الله ونابلس.

2- تطويق المدن العربية من خلال مجموعة من الأطواق الاستيطانية المتتالية بهدف تسهيل السيطرة على هذه المدن وقطع الطرق الموصلة إليها، وتسهيل اقتحامها واحتلالها (The Merip 1983,33-39).

أما "البروفيسور سوفر" في محاضرة له حول التطور السكاني في إسرائيل ومخاطرة قال:" أنه سيكون 58% من العرب و42% من اليهود ما بين النهر والبحر المتوسط في عام 2020م، ودعا إلى انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من الأراضي المحتلة، إذ يمكن للكيان الصهيوني من دونه أن يتلاشى في الأعوام القادمة، ولاحظ أن الطوق الديموغرافي يضيق الخناق على إسرائيل بسرعة جنونية، وبالتالي يمكن للنزاع أن يدوم لكن الزمن يعمل ضد مصلحة إسرائيل، لذلك ينبغي عليها أن تتخذ قراراً شجاعاً وصعباً بانسحابها من الأراضي انسحاباً أحادي الجانب، وينبغي على الفور رسم حدود لإسرائيل، وإلا فإن العرب سوف يقومون بإغراقها فلا يعد للكيان اليهودي وجود". ودعم سوفر أقواله بالخرائط التي تظهر الضفة الغربية مقسمة إلى ثلاثة أقسام محددة بتسيير مكهرب: قسم من جنين إلى رام الله، وآخر من بيت لحم إلى الخليل، وثالث صغير حول أريحا( Peres , 1970: 269).

وفي مقابلة مع صحيفة صندي تايمز بتاريخ 1969/6/15 قالت "غولدامائير" رئيسة وزراء إسرائيل في تلك الفترة، " ليس للفلسطينيين وجود، إن المشكلة ليست مشكلة وجود شعب في فلسطين يعتبر نفسه الشعب الفلسطيني، وليست المشكلة أننا طردناهم وأخذنا أرضهم عندما حضرنا، فهم لم يوجدوا أساساً" (عبده، 1977: 40).

هذا التعالي الذي يجسد الوجه الآخر للدونية، هو نفسه إحساس المستوطنين بالاستعلاء على السكان الأصليين الذين اعتبروا بمثابة برابرة أتيحت لهم فرصة التعرف على منجزات الحضارة الغربية وهو ينبع من مجموعة الأساطير نفسها التي طالما رددها المستوطنون كما يقول المفكر المعروف مكسيم رودنسون والذي يزعم أن الأراضي التي يجري استيطانها خالية من السكان لا يملكها أحد ( Ehan, 1970, 36).

من خلال ما ذكر سابقاً، فإن الجدار ما هو إلا مظهر من مظاهر الأبارتيد، بل يمكننا القول: إن الشكل العملي لتجسيد الأبارتيد هو من خلال الفصل العنصري، حيث مورست هذه السياسة رسمياً في الولايات المتحدة حتى الستينيات من القرن الماضي، وفي جنوب إفريقيا حتى التسعينيات من

القرن الماضي وفي إسرائيل حتى الآن، وتطابقت تجليات جوهر الفصل العنصري في كل من هذه البلدان الثلاثة رغم وجود فوراق أو تباينات، اقتضتها بعض ضرورات معينة، خصوصاً في إسرائيل.

**- الفصل العنصري في الولايات المتحدة:**

يجب التمييز بين نمطين من الفصل العنصري، أولاً: الفصل القانوني، ويتجسد هذا الفصل من خلال التشريعات والقوانين التي تفرض الفصل العنصري وتعاقب من يرتكب أية مخالفة. وقد ألغي هذا النوع من الفصل في أواسط الستينيات. ثانياً: فصل الأمر، ويأتي نتيجة لممارسات اجتماعية وقرارات سياسية وظروف اجتماعية وسياسات حكومية تؤدي إلى فصل الناس على أساس عرقي أو وثني رغم عدم وجود تشريعات تنص على ذلك، ولا يزال هذا الشكل من الفصل العنصري موجوداً في أماكن كثيرة في الولايات المتحدة" (الموعد،2001: 27).

"تؤكد الوقائع التاريخية أن الفصل العنصري في الولايات المتحدة هو الأقدم والأكثر دموية، وقد مورس ضد الزنوج الأفارقة الذين كانت تختطفهم سفن القراصنة من الشواطئ الأفريقية وتحملهم إلى الولايات المتحدة للعمل في المزارع، وقد تمركزت الأغلبية الساحقة من الزنوج في الولايات الجنوبية، وكان الموقف من مسألة تحرير الزنوج أحد أبرز قضايا الخلاف بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية خلال الحرب الأهلية". سمة أخرى للفصل العنصري في الولايات المتحدة وهي أنه لم يصل لدرجة الأبارتيد لأن الزنوج كانوا يشكلون أقلية سكانية تستخدم للعمل في الأرياف، والأغلبية الساحقة منهم كانوا عبيداً وبالتالي يعتبرون من الأملاك المنقولة، وتعود بدايات الفصل العنصري في الولايات المتحدة إلى بدايات الغزو الأوروبي للعالم الجديد، وخصوصاً أمريكا، وقد استمر حتى الستينيات من القرن الماضي عندما ألغي قانونياً، لكنه لا يزال يطبق على أرض الواقع (الموعد،2001: 28).

"وأطلق على المعازل التي فرضت على السود في جنوب أفريقيا العيش فيها اسم بانتوستانات وهي تعني موطن السود والكلمة مشتقة من الأفريقانية وتتألف من جزأين Bantu وتعني أسود All black وستان تعني بلاد homeland. وقد صدر القانون بتشكيل البانتوستانات رسمياً عام 1950 وبقي ساري المفعول حتى عام 1994 وبموجب هذا القانون حددت عشرة معازل للسود "( Laws Of The State Of Israel, 62 – 64,نت).

يعتبر المشروع الصهيوني آخر التجارب الاستعمارية في العالم وأكثرها تعقيداً، لأنه يقوم على ما يعرف باستيطان الانفصال الذي مارسه المستوطنون في جنوب إفريقيا وروديسيا وكينيا وأدى إلى

قيام كيانات استيطانية ومارس الاستعمار الاستئصالي أو الإجلائي لإزالة كل ما ينتمي إلى فلسطين بشرياً وحضارياً قبل عملية بناء الكيان. عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وإمعاناً بالتمسك، باعتبارها أرضاً خالية أو شبه خالية، أطلقت عليها عبارة الأراضي المدارة، وبدلاً من اسم الضفة الغربية تستخدم إسرائيل اسمي يهودا والسامرة، وأخيراً فصلت القدس عن الضفة الغربية. أما السكان فقد وجدوا أنفسهم يخضعون لمشيئة الحاكم العسكري الذي يتحكم بكل التفاصيل اليومية العامة والخاصة، من أراضٍ ومدارس ومياه، وزراعة، ومحاكم، ومشافٍ، وتجارة... ، ولا يجوز الاعتراض على أوامره، والناس يقدمون إلى محاكم عسكرية أحكامها تصل في عدد من الأحيان إلى أكثر من مئة سنة (Laws Of The State Of Israel:,32).

وخلافاً لاتفاقيات جنيف، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تمنع قوات الاحتلال من نقل السكان إلى المناطق المحتلة، يندفع المستوطنون، بحماية قوات الجيش وحرس الحدود للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي يكون هناك طرفان، إحداهما يتمتع بكل الحقوق، بما فيها حق الاعتداء على الآخرين وسلب أملاكهم وتدميرها، والاعتداء على أرواحهم، ومصادرة ثرواتهم الطبيعية، وفئة أخرى تعتبر جماعة من الغرباء تعيش على أرضها بشكل دائم، ولا تختلف نظرة الاحتلال إلى الفلسطيني، ومعاملته القاسية جداً للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، عن معاملة حكومة بريتوريا العنصرية للسود الأفارقة، قبل سقوط نظام الأبارتيد (الموعد، 2001: 114).

وإذا كانت بريتوريا أنشأت المعازل وأجبرت السود الأفارقة على العيش فيها، فقد سعت إسرائيل، من خلال الاستيطان والطرق الالتفافية إلى خلق هذه المعازل. ومن جهة أخرى، ومثلما سعت جنوب إفريقيا إلى استخدام الحكم الذاتي للمعازل كوسيلة للتخلص من السكان ، وفرض الفصل العنصري، وتكريس مبدأ التطور المنفصل للمعازل السوداء عن جنوب إفريقيا، مع بقاء إمكانية استغلالها في كل المجالات، لجأت إسرائيل إلى الحكم الذاتي لإعادة إنتاج الاحتلال بتكاليف أقل، وباعتراف ودعم دوليين، مقابل إعطاء الفلسطينيين مهمة القيام بأعمال تخدم الاحتلال مثل التنسيق الأمني ، وملاحقة المقاومة ، والحفاظ على أمن إسرائيل بدون مقابل (البحيري،2003: 62).

ولو رجعنا إلى بداية جلسات المفاوضات في الجولة السادسة في واشنطن اعتباراً من 1992/8/23، قدمت إسرائيل مشروعها للحكم الذاتي الذي جاء في ثلاثين صفحة وكان متخلفاً عما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، وهو يستهدف بالدرجة الأولى "ضرب علاقة الإنسان الفلسطيني

بأرضه" ويجرد الفلسطينيين، حسب أقوال ميرون بنفيستي– مدير مركز المعلومات حول الضفة الغربية–: "هناك حقين أساسيين يتيحان تنمية الأراضي المحتلة وحرية امتلاك الأراضي."إن الأبارتيد ثمرة الاستعمار الاستيطاني القائم على إنكار حقوق الشعوب غير الأوروبية في المساواة والاستقلال والتقدم من منطلقات عنصرية تعطي للأوروبي الأبيض حق استغلال الأخرين وتقرير مستقبلهم باعتبار أن الإنسان الأبيض يمثل " شعب الله المختار"، ولا يختلف في مجال فرض الفصل العنصري وتشريع التمييز ضد غير الأوروبيين واعتبار الأقاليم التي يسعى الأوروبيون إلى إقامة نظم الاستعمار الاستيطاني عليها، مناطق خالية من السكان، لا يختلف الاستعمار الاستيطاني في الولايات المتحدة، عن الاستعمار في جنوب إفريقيا –روديسيا سابقاً– واستعمار إسرائيل لفلسطين(نت : Cohen. 1972) ونستنتج مما سبق أن المرجعية الفكرية الإسرائيلية مبنية على ما صرح به المفكرين اليهود من إنكار حقوق الآخرين وتعاليهم على البشر، و الاستيطان واحتلال أرضى الغير وبناء الجدر بالقوة هي ثمرة ونتاج هذه الأفكار، فمن الواضح أن الفكر اليهودي تأثر بالتجارب السابقة التي استخدمها أجدادهم ومفكريهم في القدم، وأنهم يريدون أن يستعيدوا موروثهم الفكري، من خلال تجاربهم السابقة وتجارب حلفائهم في الولايات المتحدة، وبالرغم من فشل تلك التجارب إلا أنهم ما زالوا يريدون تطبيقها على الأراضي الفلسطينية وخاصة برسم مسارات جديدة لجدار يفصل بينهم وبين الفلسطينيين على أراضي الضفة الغربية.

## المبحث الثاني: الإطار التاريخي لفكرة جدار الفصل الإسرائيلي.

إن الجدار الإسرائيلي الذى تشيده إسرائيل بتكلفة باهضة ليس فقط كما تدعى لوقف الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين وإنما هي من أجل الأهداف الذى أعلن عنها مركز بيغن للدراسات الاستراتيجية، وأن الأطماع الإسرائيلية ليس لها حدود ومترسخة في عقيدتهم وفى جذورهم التاريخية؛ ويعرف أيضاً بالسياج الأمني أو جدار الفصل العنصري، وكان من بين القضايا الكبرى التي أثيرت خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية عام 2003 إقامة حاجز أمني " سياج أو جدار" دعا إلى بنائه حزب العمل في إسرائيل، على امتداد الخط الأخضر ليساهم في منع الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل(History of Israel and Palestine part: 11 , نت ).

**أولاً: نشأة الجدار.**

" في مطلع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان الصهاينة يقيمون الجدر حول مستوطناتهم، ويشير الكاتب الصهيوني يهودا ليطاني إلى أنه في العشرينيات والثلاثينيات أطلق اليهود حملة "جدار وبرج"، في إشارة إلى كون التحصين أهم عنصر في العقيدة الأمنية للدولة العبرية، وحتى عندما انتقل الصهاينة إلى شن الهجمات الإرهابية ضد الفلسطينيين، ظلت العقيدة ذاتها قائمة. حيث رفع الصهاينة شعار: "هجوم وجدار" وبعد الإعلان عن الدولة بقي الجدار يحتل مكانة كبيرة في العقيدة الأمنية، ويشير ليطاني إلى أن رئيس الوزراء الصهيوني الأول دافيد بن جوريون كان يشاهد وهو يشارك في إقامة الجدار حول المستوطنات الحدودية كنوع من أنواع الأعمال التطوعية في ذلك الوقت "(العيلة ،2016، نت ).

وفي انتخابات الكنيست عام 1988م طرح حزب العمل خطة "هالوفيم" التي اقترحت إقامة السياج الفاصل على خط التماس بين الضفة الغربية والأرض المحتلة عام 1948، ولكن الليكود فاز في تلك الانتخابات. أما عام 1994م ظهر مرة أخرى اقتراح لإقامة سور يفصل دولة الكيان عن الفلسطينيين، هذا الاقتراح وضعه وزير الداخلية موشيه شاحال في زمن رئيس الوزراء الصهيوني المقتول اسحق رابين، وذلك قبل أيام من انسحاب الجيش الصهيوني من قطاع غزة.

" كما ظهرت فكرة الجدار في عهد رئيس الوزراء الصهيوني السابق إسحاق رابين عام 1995م بعد عملية بيت ليد الاستشهادية، حيث طلب رئيس الوزراء الصهيوني "إسحاق رابين" من وزير الأمن الداخلي "موشيه شاحال" وضع خطة لفصل الكيان الصهيوني عن الشعب الفلسطيني، وعمل شاحال مع الجيش والشاباك لإعداد الخطة للتنفيذ، ولكن الفكرة سقطت لأسباب اقتصادية. وحينها قال رابين: "أخرجوا غزة من تل أبيب". وأشار رابين في إحدى تصريحاته بالقول: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه، وإننا سنصل إلى هذه الغاية عاجلاً أم آجلاً"، وأعرب إسحاق رابين عن رغبة حكومته في فصل المناطق الفلسطينية عن المناطق اليهودية حيث صرّح بقوله: "نحن هنا وهم هناك"، وكانت تلك الأقوال أولى تعبيرات رابين عن مصطلح الفصل. وفي آذار 1996م تبلورت فكرة إقامة جدار للفصل على طول محور(هحمينوت) الشرقي، وكان الحديث آنذاك عن منطقة مقتطعة بعرض كيلومترين داخل الضفة الغربية وراء الخط الأخضر، لتصبح شكلاً من أشكال الأحزمة الأمنية واعتبارها منطقة عسكرية مغلقة، لكن هذه الفكرة رفضت من جانب إسحاق رابين" (الرقب، 2008 : 7).

وضعت خطة "ميتساريم" التي تقوم على إقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر ، هذه الخطة التي وضعها وبادر إليها الوزير أفيغدور كهلاني ولكن هذه الخطة سقطت ولم تضع تحت موضع التنفيذ وذلك لأسباب سياسية تتعلق بمخاوف اليمين الصهيوني من تحول السياج إلى حدود رسمية سياسية، هذا كله عندما تسلم نتينياهو الحكم في الكيان الإسرائيلي عام 1996م(الرقب،2008: 7). أعلن إيهود باراك شعار :"نحن هنا وهم هناك" هذا الشعار رفع لإعادة فكرة الجدار إلى الواجهة السياسية في انتخابات عام 2000م،في مقابلة أجرتها صحيفة "نيويورك تايمز" مع باراك أظهر باراك فيها أن مصير إسرائيل كدولة ديمقراطية غالب أهلها يهود متوقف على فصل أحادي الجانب عن الفلسطينيين ،وقال أن هذا الشيء إذا لم يحصل فلن يتوقف الطرفان عن سفك دماء بعضهما على مر الأجيال (الرقب،2008 : 7).

" ونص المخطط السياسي الذي طرحه باراك على إقامة جدار يشمل سبع كتل استيطانية تشكل 13 بالمائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية، يعيش فيها 80 بالمائة من المستوطنين اليهود. إضافة إلى منطقة أمنية تشمل محطات إنذار، بحيث تكون هذه المنطقة موازية لنهر الأردن. وتشكل هذه المنطقة 25 بالمائة من مجمل مساحة الضفة الغربية " (الرقب،2008 : 7)

كما كشف "زئيف شيف" المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" من وجود خطة لمناطق عزل على طول حدود الضفة الغربية، وذلك في مطلع حزيران 2001م .بعد فشل محادثات كامب ديفيد قامت الفكرة لتظهر من جديد في عهد حكومة إيهود باراك ،حيث أصدر أوامر بتخصيص مائة مليون دولار سنوياً من أجل إقامة جدار فاصل غير متصل في منطقة جلبوع وحتى المطرون يصل طوله 74 كيلومتر (الرقب،2008 : 7).

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28م ظهرت فكرة بناء الجدار من جديد ،وتم اقتراح بناء سياج أمني كهربي إلكتروني يتخلله عدد من البوابات تسمح بمرور الشاحنات والأفراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المتواجد بها الإسرائيليون ،هذه كانت من التصورات التي وضعت لشكل الفصل بين الفلسطينيين ولكن هذا التصور لم يأخذ محل الجد لتنفيذه ، الخطة التي أخذت طريقها في التنفيذ هي خطة "أفي ديختر" رئيس الشاباك في فبراير 2002م ،بدأ العمل بتنفيذ المراحل الأولى للخطة على يد وزير الحرب العالمي "بن اليعازر" في 23 يوليو 2002م (الرقب،2008 :8).

"وفي يوم 26 نوفمبر 2003م وضعت اللجنة السياسية لحزب العمل مسودة لخطة سياسية جديدة مع الفلسطينيين تشمل إلغاء حق العودة ومحاربة الإرهاب، وإقامة جدار على طول الخط الأخضر وتسوية في القدس، ووفق الخطة "يطلب من الحكومة الصهيونية بناء جدار فاصل متواصل، دون تأجيل على طول الخط الأخضر، ليضم بداخله مستوطنات إسرائيلية متواجدة بمحاذاة الخط الأخضر " (الرقب،2008 :8).

ضرورة بناء الجدار هذا ما أقره الحزبين في إسرائيل حزب العمل وحزب الليكود الحاكم ،حيث أن الجدار الذي يبنى هو في أصله مشروع أعده حزب العمل لتطبيق نظريته بضرورة الفصل بين الطرفين، وحزب الليكود هو من تولى التنفيذ والإشراف (الرقب،2008 :8).

ثمّ دعا الصهيوني الخبير الاستراتيجي (كريفلد في 2002/3/8) إلى إقامة الجدار العازل، حيث قال في حوار أجرته معه صحيفة "امتساع خضيرة" "لقد أعددت خطةً اقترحت فيها أن تكون الأوراق بأيدينا بحيث لا ندير حرباً في ملعبهم، وبادئ الأمر لا بد من فصل تام بيننا وبينهم لا وجود لجسور مفتوحة ولا علاقات اقتصادية، ولا سياسية، فصل مطلق على مدار جيل أو جيلين، أو وفقاً لما يحتاجه الأمر، ولن نبني جداراً وهمياً نضحك به على أنفسنا، إنّنا نتحدث عن سور كسور برلين، بل إنّ كان بالإمكان فليكن أكبر وعالٍ جداً حتى أن الطيور لا يمكنها أن تطير من فوقه (الرقب،2008 : 9).

من أجل الوحدة الوطنية في صفوف الكيان تصالح شارون مع فكرة حزب العمل ببناء الجدار فشارون كان يريد السيطرة على الضفة بدون جدار، هذا ما قاله المؤرخ الصهيوني إيلان بابي وأضاف أيضاً أن الحائط استراتيجي وليس تكتيكي ،في شهر حزيران 2002م شرعت الجرافات الصهيونية بتمهيد الأرض لبناء الجزء الأول من الجدار (الرقب،2008 :9).

وقد تعددت التسميات المختلفة التي أطلقها الإسرائيليون على "الجدار" والتي ابتدأت ب"عائق الفصل" إلى "الحاجز" (السور الأمني) ليصبح "الحاجز ضد الإرهاب" فكان يجري اختيارها بدقة متناهية أثناء الاجتماعات، فالتصقت بالتسميات مثل "العائق" و"حاجز – سياج" التي تعتبر ذات وقع لطيف وتوحي بفصل بسيط يدل على حدود حقل أو مرعى، وازدادت قسوته بالتدرج فأصبح فصل وأمن وضد الإرهاب لبث الطمأنينة في نفوس الإسرائيليين مع توالي الهجمات ولإقناع الرأي العام العالمي. أما الفلسطينيين فكانوا يطلقون عليه "الجدار" مشيرين إلى أنه يبنى فوق أراضي فلسطينية ،

بينما التعابير التي استخدمتها الصحافة العربية والدولية أيضاً فكانت: جدار العار وجدار الفصل العنصري وجدار الجيتو؛ وجاءت تسمية الجدار من ( يحيعم بريؤر ) زعيم حركة الانفصال من جانب واحد بقوله: ينبغي أن يكون اسمه الجدار واضحاً "جدار للفصل بين الشعوب" ( الدقاق، 2005: 133).

ومن خلال ما سبق سنحاول وضع صورة عامة عن نشأة الجدار والمراحل التي مر بها إلى أن وصل إلى ما هو عليه، مع توضيح الأهداف الكامنة من وراء إقامته :

يتكون الجدار من عدة أجزاء، جزء منه من الإسمنت المسلح، وعليه أبراج مراقبة، والجزء الأكبر سياج فيه مجسمات إلكترونية ويوجد بعد الجدار خندق بعمق أقصاه أربعة أمتار، ثم طريق معبدة من مسارين، ثم مساحة رملية ممهدة لالتقاط آثار الأقدام ثم ست لفات من الأسلاك الشائكة، ويبلغ عرضه في بعض الأماكن 100 متراً، تقع كلها في أراضٍ فلسطينية مصادرة، وإن طول الجدار 720 كيلومتراً ، وأن أقل عرض له هو 50 متراً ، وبذلك تكون المساحة التي يقضمها بناؤه من الأرض الفلسطينية تكون 36,000,000 مترا مربعاً، أي 36 كم 2، لو كان يسير في خط مستقيم، هذا لبنائه فقط ( قاسم ، 2007: 90).

ويجتاز الجدار الفاصل الضفة الغربية، وقد يصل في بعض المناطق إلى عمق 6 أو 7 كيلومترات، تبلغ مساحة المنطقة الواقعة بين الجدار الرئيس والخط الأخضر على امتداد الطريق ما بين سالم وألقانا نحو 96,500 دونماً منها 7,200 دونماً مناطق مبنية تابعة لعشر مستوطنات. أما فصل السكان العرب في الأردن عن أشقائهم في فلسطين بواسطة أرض تسيطر عليها إسرائيل أو تستوطنها. وفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض وعن مواطني إسرائيل الفلسطينيين، بواسطة حدود تقوم على أساس كتل استيطانية. كما أن التواصل الإقليمي للمناطق الفلسطينية في الضفة مبني من الجدران أو الأنفاق. من هذه الرؤية الاستراتيجية انطلق شارون في بنائه للجدار الفاصل في محاولة لإرساء المحددات الجغرافية والسياسية لاتفاق انتقالي طويل الأمد يحقق من خلاله أطماعه الاستراتيجية في الضفة الغربية، ومما يؤكد هذا التوجه موقف المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (بتسلم، خلف الجدار العازل، 2003، نت).

وبدأت قضية الجدار الفاصل الذي شرع الإسرائيليون في بنائه في 16 يونيو عام 2002 بعد فشلهم في عملية السور الواقي التي كانت قد شنتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بحجة ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، إلا أن المقاومة الفلسطينية وجهت عدة ضربات فدائية في العمق الإسرائيلي بعد انتهاء العملية. وبرغم من أن الحكومة الإسرائيلية لم تعلن عن قرارها إقامة جدار أمني

فاصل على طول الخط الأخضر إلا في منتصف عام 2002، إلا أن الحقائق على الأرض تبين أن التحضير لإقامة هذا الجدار بدأ منذ العام الأول لتسلم أرئيل شارون رئاسة الحكومة أو حتى منذ وجوده في وزارة الإسكان، فقد صادق شارون على عدة قرارات بمصادرة مئات الدونمات من أراضي المواطنين الفلسطينيين خاصة القريبة من المستوطنات والمحاذية للخط الأخضر منها . ولم تكن هذه المرة الأولى التي تطرح فيها فكرة الفصل، فقد طرحت هذه الفكرة عدة مرات في الماضي أولها تلك التي تحدث عنها "بنحاس سبير" بعد حرب حزيران، فقد اقترح آنذاك حدوداً قابلة للدفاع عنها من طرف واحد والخروج من بقية المناطق، أما "بن غوريون" الذي كان آنذاك زعيما متقاعداً فقد اقترح إعادة كل المناطق باستثناء القدس ثم جاء "موشيه شاحل" الذي وضع خطة للفصل أثناء شغوله منصب وزير الشرطة في مطلع سنة 1994، ولكن شارون هو أول من وضع هذه الخطة قيد التنفيذ. وخلال عام 2003 تبنى رئيس الوزراء آرييل شارون فكرة الجدار العازل وعدلها فغير مسار الجدار ليشمل كبرى المستوطنات الإسرائيلية وجعل فيه قسماً من جهة الشرق من شأنه فصل الفلسطينيين إلى جنبين، يقع بعضها على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر الذي رسمته هدنة 1948 ويقع بعضها الآخر على الجانب الفلسطيني. وفي المناطق المأهولة يظهر الجدار أكثر من المناطق الأخرى، إذ تم إقامته على شكل جدار إسمنتي ضخم رغم أن معظم أجزائه الأخرى مبنية على شكل سياج (القحطاني، 2004، جريدة).

انتهز شارون الفرصة المناسبة للانطلاق حول التنفيذ بذريعة العمليات الفدائية التي يقوم بها الفلسطينيين انطلاقاً من الضفة الغربية أو القدس إلى داخل الخط الأخضر مدعياً بأنه يستطيع إقناع المجتمع الدولي بأن السبب من بناء الجدار هو دوافع أمنية لمنع تدفق الفدائيين إلى داخل العمق الصهيوني. واعتمد شارون في خطته للفصل على قاعدتين وثلاث مراحل، وهي:

القاعدة الأولى: إنشاء حزاميين أمنيين طويلين.

القاعدة الثانية: إنشاء جدار بعمق يتراوح ما بين 5 إلى 10 كم.

وفي شهر حزيران 2002 شرعت حوالي 250 جرافة إسرائيلية بتمهيد الأرض لبناء الجزء الأول من الجدار، وحسب مخطط الحكومة الإسرائيلية، وفعلاً بدأت الخطوات العملية لإنشاء الجدار العازل وفق رؤية شارون التي لا تلتزم بحدود الخط الأخضر أو خط الهدنة الصادر عن الأمم المتحدة عقب حرب 67 وإنما حسب الرؤية الاستيطانية المتجذرة بالطبيعة الصهيونية ملبياً رغبات

غالبية اليهود الذين يريدون خنق الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم (مركز يافا للدراسات والأبحاث 2011).

" فإن المرحلة الأولى من الجدار تمتد من قرية سالم قضاء جنين في شمال الضفة الغربية حتى قرية مسحة في منطقة سلفيت بطول 145 كيلومتراً، كما يمتد مسافة 20كم إضافية شمال القدس وجنوبها ليشكل ما يسمى بغلاف القدس. وتمتد المرحلة الثانية من الجدار من مستوطنة ألقانا جنوب قلقيلية على مستوطنة عوفر قرب رام الله بطول 186كم، وبدأت الأعمال فيه من تشرين أول 2003، ويمتد 23كم في الضفة الغربية، كما يمتد من بلدة سالم إلى مستوطنة الكرمل جنوب الخليل بطول 114كم، فضلاً عن العمل على جدار القدس في الرام والحبيب والعوجا وعناتا وحزما وشعفاط. أما المرحلة الثالثة فيسير خط الجدار بمحاذاة غور الأردن ويمتد من عين البيضاء مروراً بطوباس ووصولاً إلى أريحا والبحر الميت بطول 196كم، فيبلغ ثلث مساحة الضفة الغربية ويعزل غور الأردن عن الضفة الغربية فتصبح مدينة أريحا منعزلة تماماً" (العارضة،2007: 7) .

أما الجدار الذي قامت إسرائيل ببنائه كلياً في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها محتلة بذلك خط الهدنة عام 49 وهو نظام متكامل يتكون من هيكل معقد بالإضافة إلى تدابير عملية إدارية أخرى، كما أنه يعزل قرى بأكملها في جيوب محاطة بأسوار، وإذا اكتمل بناؤه، فإنه سيحيط الشعب الفلسطيني بأسره تقريباً بأسوار مما يؤدي إلى دمار شديد، ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وأصبح يحتجز بالفعل آلاف الفلسطينيين بينه وبين الخط الأخضر، وتوجد علاقة واضحة بين مسار الجدار والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك بين مساره وموارد المياه أيضاً، ولهذا الجدار آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة على الشعب الفلسطيني (العارضة،2007: 7) .

ويهدف استكمال إقامة الجدار العنصري ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية في المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر، الذي يشكل حدود الضفة الغربية قبل حرب العام 1967، والجدار الفاصل العنصري والتي اعتبرتها السلطات الإسرائيلية منطقة مغلقة بأمر عسكري يحظر على الفلسطيني دخولها، وبذلك أصبحت هذه الأراضي والقرى الفلسطينية مناطق معزولة تماماً عن محيطها وجوارها الفلسطيني، تمهيداً لترحيل قسري لسكانها لإفساح المجال لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود الجدد ( مرسي، 2005: 8-9).

**يتضح من خلال ما تقدم** بأن نشأة الجدار لم تكن طارئة على فكر القيادات الإسرائيلية بل كانت في قائمة الأولويات للإسرائيليين، حيث تم تناوله عبر الحكومات المتعاقبة، كانوا فقط ينتظرون الوقت المناسب لتنفيذه، ويبدو أن إضاعة الوقت في عملية التفاوض والوعود بحل الدولتين وحرف مسار التسوية مع الفلسطينيين التي دامت أكثر من 20 عاماً كانت مدروسة لتنفيذ سياسة الفصل وبناء الجدار، من جانب واحد.

**وختاماً يتضح** لدى الأذهان أن الحكومات الإسرائيلية ومن خلال دراسة الواقع الفلسطيني المعقد وغياب البرامج السياسية الموحدة لمجموع الكل الفلسطيني، وغياب الدبلوماسية الفلسطينية وعدم مقدرتها للتعامل مع الأزمات التي يصنعها الاحتلال جعلها في حالة تخبط دائم وانشغال في الأزمات المتعددة ، منها المالية، والإدارية، والفصائلية، والحياتية.

إن الاحتلال الإسرائيلي مارس التسويف والمراوغة من خلال المفاوضات أو بحجة قيام بعض التنظيمات الفلسطينية بعمليات فدائية ضده، مستذرعاً بالأمن والدفاع عن النفس ليحدث في النهاية بيئة مواتية له لتنفيذ سياساته التوسعية والاستيطان والضم وبناء الجدار، والوصول إلى أهدافه وأطماعه الحقيقية في التوسع والضم وتفكيك أي مساحة أرض فلسطينية متواصلة من شأنها أن يقام عليها دولة فلسطينية قابلة للحياة.

**ثانياً : الأهداف الحقيقية لبناء الجدار الإسرائيلي.**

- **الأهداف الديمغرافية والسياسية والأمنية والاقتصادية :-**

تدعي حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن إقدامها على بناء الجدار الفاصل للحد من عمليات المقاومة التي تنفذ داخل الأراضي المحتلة عام 1948، إلا أن ظاهر الأمر يشير إلى أن الهدف من الجدار هو خلق واقع جغرافي على الأرض يصعب تغييره، فهذا الجدار ينظر إليه على أنه هو الحدود المستقبلية بين إسرائيل والضفة الغربية، إذ أن إسرائيل لو أرادت أن تقيم جدران عازلة فكان بإمكانها أن تقيمها داخل أراضي 1948، أو على الأقل كان بإمكانها أن تستعيض عن الجدار الإسمنتي –المكلف للغاية– بأسلاك شائكة يسهل نسجها كما تسهل إزالتها وتؤدي نفس الغرض، ثم أن ادعاء إسرائيل أن هذا الجدار هو مؤقت فهو ادعاء لا مبرر له (نجم الدين، نت).

ومن جهته دافع "أرنون سوفر" عن الجدار واعتبره مصلحة استراتيجية للكيان الإسرائيلي مستشرفاً المستقبل الديموغرافي للمنطقة لا سيما الحدود مع الفلسطينيين عندما قال: "إن المعطيات الديموغرافية المميزة عن السكان الفلسطينيين تشير إلى أنه لن يكون من الممكن تقليص الفجوات في المستقبل المنظور، وثمة لهذا دلالات مصيرية تتعلق بالحدود أو بالجدران التي تفصل بين إسرائيل وبين جاراتها. كما يفسر هذا الأمر، أكثر من شيء، ففي عام 2010 كان نحو 4 ملايين عربي متلاصقين بحدود "إسرائيل". ومن خط الحدود وحتى مسافة نحو 50 كيلومتراً عنها، يعيش 10 ملايين آخرون. في غضون أقل من 20 سنة، ستضاعف هذه المجموعة السكانية عددها ليبلغ 7 ملايين بالتلاصق مع الحدود و 20 مليوناً آخرين في نطاق لا يتعدى 50 كيلو مترا، هذه الزيادة ستترتب عليها، زيادة الطلب على المياه للاستهلاك المنزلي والزراعي (بيستروف و سوفير، 2010 : 34).

فمنذ تسلم رئيس الوزراء السابق (إسحاق رابين) عام 1992 ودخوله في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية أمر قادة الجيش الإسرائيلي بإعداد مخططين، الأول: يتعلق باقتحام المدن الفلسطينية في حال فشل عملية السلام، والثاني: إعداد خارطة تتضمن "المصالح الأمنية والحيوية" لإسرائيل في الضفة الغربية بهدف ضم بعضها خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات والمياه، والبعض الآخر لاتفاق حولها مع الفلسطينيين تكون فيه أولوية الإدارة والاستعمال لإسرائيل في أوقات الطوارئ وغيرها، وأهم المصالح الحيوية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي المحافظة على أمن المستوطنات وهو ما يتطلب سيطرة إسرائيلية على محاور الطرق (ماجواير،1981: 27-28).

1. إيجاد قطاع أمني إسرائيلي على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية ووضع معسكرات وقواعد جوية ونقاط مراقبة فيها والمحافظة على محاور الطرق الرئيسية العرضية لمواجهة أية مخاطر من الشرق وذلك يقتضي:
2. ضرورة وجود قوات عسكرية إسرائيلية ومحطات إنذار ومناطق أمنية للجيش في مناطق استراتيجية معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. المحافظة على القدس الكبرى.
4. السيطرة على حوض المياه الغربي والإشراف عليه وأخذ 5كم على طول الخط الأخضر.
5. إقامة قطاع فاصل "قطاع أمني" بعرض 3 كم.
6. السيطرة على المجال الجوي وعلى الأطياف الكهرومغناطيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (Benvenisiti,1985:30-31).

7. نهب وسلب المزيد من الأراضي والمياه لصالح إسرائيل والمستوطنات.
8. الحسم النهائي لموضوع الدولة الفلسطينية، على أن لا تقوم لها قائمة في ظل التفتيت والتشتيت الذي سيحدثه الجدار في المجتمع الفلسطيني.
9. التحطيم المنهجي والمبرمج للاقتصاد الفلسطيني وحرمان مئات آلاف الفلسطينيين من قوتهم ومصادر رزقهم ووجودهم وبالتالي دفعهم للهجرة شرقاً.
10. حل أحادي الجانب أملاً من الحكومة الإسرائيلية بأن يكون الجدار حدوداً للدولة الفلسطينية.
11. إزاحة الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية وإلغاءه في مواقع كثيرة في سعي لإلغاء حدود 1967.
12. ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية إلى إسرائيل ومصادرة أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية بأقل كثافة سكانية ممكنة.
13. يقسم الجدار الضفة الغربية إلى أربع كانتونات معزولة تسيطر إسرائيل على محيطها وتترك للفلسطينيين إدارة شؤونهم الداخلية.
14. يقضي الجدار على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية وقابلة للحياة ضمن حدود عام 1967.
15. الإبقاء على حالة الصراع مع الفلسطينيين على ما هي عليه اليوم كي لا تبرز إلى السطح الخلافات الداخلية في إسرائيل.
16. حصر الصراع مع الفلسطينيين داخل المدن الفلسطينية وعدم نقله داخل إسرائيل على شكل عمليات استشهادية وغيرها.
17. التحكم بالاقتصاد الفلسطيني واستعماله كأداة ضغط سياسية.
18. فصل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة عن بعضهم البعض وعن أي محيط عربي وإسلامي وتحويلها إلى جيوب فلسطينية في محيط إسرائيل.
19. المحافظة على الأغلبية اليهودية في فلسطين التاريخية، حيث تتحدث الإحصاءات الإسرائيلية أن التوازن الديمغرافي سيميل لصالح العرب الفلسطينيين في السنوات القريبة، وحسب المصادر الإسرائيلية بلغت تكلفة المقطع الأول من الجدار والتي انتهى تمويلها ٥,١ مليار شيكل وحسب المدير العام لوزارة الدفاع فإن كلفة كل كلم من الجدار ستبلغ عمليا نحو ١٠ ملايين شيكل (الدقاق، 2005: 133).

ومن خلال ما سبق، تحاول إسرائيل وبكل الوسائل المتاحة لديها تضليل الرأي العام العالمي، وإقناعه بأن الجدار الفاصل إنما هو سياج أمني الهدف منه منع رجال المقاومة الفلسطينية من الدخول إلى داخل أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 م للقيام بعمليات عسكرية ضدهم. ولكن الحقيقة والواقع على الأرض عكس ذلك تماماً؛ فإسرائيل تهدف من وراء إقامة الجدار الفاصل تحقيق العديد من الأهداف والاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية والديموغرافية، وهي على النحو التالي: (الأستاذ،2010، دورية)

1. **الأهداف السياسية:** إن الجدار الفاصل بمثابة ترسيم حدود من جانب واحد بين إسرائيل والفلسطينيين، وفرض حقائق جديدة على الأرض تمثلت في السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وقد عمل الجدار الفاصل على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام هي:

- منطقة أمنية شرقية على طول غور الأردن بمساحة 1237 كيلو مترًا مربع، أي ما يعادل 21.9% من مساحة الضفة الغربية، وتضم هذه المنطقة العديد من المستوطنات الإسرائيلية.
- منطقة غربية أمنية بمساحة 1328 كيلو متر مربع، أي ما يعادل 23.4 % من مساحة الضفة الغربية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين تضم 45.3 % من مساحة الضفة الغربية.

المنطقة الثالثة التي تبلغ مساحتها 54.7 % من مساحة الضفة الغربية، وستقسم إلى 8 مناطق و64 معزلاً فلسطينيًا بينما قدرت السلطة الوطنية الفلسطينية المساحة المتبقية بحوالي نصف مساحة الضفة الغربية، وبذلك تصبح المنطقة المتبقية عبارة عن مجموعة من الكنتونات المتناثرة على شكل جزر، ولا يوجد أي تواصل جغرافي بينها وبذلك يتعذر التوصل إلى حل سياسي معقول حسب الحد الأدنى من الخطاب السياسي الفلسطيني القائم على دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، وبذلك تتنصل إسرائيل من الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني (الأستاذ، ، 2010، دورية)

إن إسرائيل تستخدم هذا الجدار كورقة ضغط ومقايضة في حالة حدوث مفاوضات حول الحل النهائي وطرح القضايا المركزية مثل: القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات. عدد من الأنفاق والجسور تربط مجموعة من الكنتونات على 42% من مساحة الضفة الغربية هذه هي رؤية إسرائيل للدولة الفلسطينية. ، لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، تلجأ إسرائيل إلى مثل هذه الإجراءات والممارسات غير الشرعية المنافية لقواعد القانون الدولي والإنساني، كما تعمل إسرائيل من خلال الجدار على: محاصرة المدن الفلسطينية ومنع التواصل الجغرافي بين مدن الضفة الغربية وتعطيل حركة التواصل بين المواطنين ، ومحاصرة مدينة القدس وفصلها عن الاتصال والتنقل في

محيطها العربي، وتحرمها من مركزها الديني والحضاري والتاريخي. وعلى تثبيت الأمر الواقع باعتبار القدس عاصمة إسرائيل، وضم أكبر عدد ممكن من المستوطنين، حيث بلغ عدد المستوطنين داخل الجدار 200.000 مستوطن وبهذا يكون الطابع المضفى هو اليهودي، واستبعاد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين خارج الجدار (الأستاذ، ، 2010: 356)

2. **الأهداف الاقتصادية:** أقدمت إسرائيل على مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية خاصة الزراعية الواقعة بمحاذاة جدار الفصل بضمها إلى المستوطنات الإسرائيلية. لقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل ضمها 71 مستوطنة إسرائيلية يسكنها حوالي 341.000 مستوطن إسرائيلي، أي حوالي 80 % من عدد المستوطنين الإسرائيليين الموجودين في الضفة الغربية، مما يشكل ضغطًا كبيراً وعبئاً اقتصادياً ثقيلاً على الموارد المتاحة في الضفة الغربية (الأستاذ، ، 2010: 356)

إن إقامة الجدار الفاصل يضمن سيطرة إسرائيل بالكامل على مياه الحوض الغربي، بالإضافة إلى العديد من الآبار الجوفية الموجودة في منطقة الأغوار، وإن ضرورة وجود مخزون مائي لدى الفلسطينيين ضرورة ملحة ، و السيطرة على هذه المياه ستؤدي حتمَاً إلى تضرر الزراعة والصناعة في مدن الضفة الغربية وقراها. من خلال سيطرة إسرائيل عبر الجدار الفاصل على مساحات كبيرة من الضفة الغربية حولت جزء من هذه الأراضي لدفن النفايات السامة ومخلفات المصانع ، غير مراعية لشروط التعامل مع هذه النفايات التي يجب دفنها على عمق 500 متراً، وسيتسبب العديد من الأمراض الخطيرة وضرر المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ومختلف مرافق الحياة في هذه المناطق نتيجة لتسرب غازي الزرنيخ والميثان من هذه المخلفات. (الأستاذ، ، 2010: 357)

**الأهداف الأمنية:** " كان للعمليات العسكرية الناجحة لرجال المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة والضفة الغربية دور كبير في إثارة الهاجس الأمني الإسرائيلي، وأسفرت هذه العمليات عن قتل العديد من الإسرائيليين، فعلى سبيل المثال: بلغ عدد القتلى من الإسرائيليين من انتفاضة الأقصى وحتى 31 ديسمبر 2005م يقارب 1039 من الإسرائيليين ومجموعة من العمال الأجانب العاملين في إسرائيل"(الأستاذ، 2010: 357).

هذا الأمر دفع بالإسرائيليين إلى التفكير في التسريع في بناء الجدار الفاصل، وقد ظهر هذا جلياً في مقالات العديد من الكتاب الإسرائيليين وتحليلاتهم، ومنهم: تسفي برئيل، وياهودا ليطاني،

وموشيه آرنس، ويسرائيل هرئيل، كما أيد إقامة الجدار داني أتار– رئيس بلديات خط التماس مع الفلسطينيين– والذي قال: "إن الجدار سيمنع 98 % من العمليات ضدنا". لقد قام مجلس السلام والأمن الإسرائيلي الذي يضم مجموعة كبيرة من جنرالات الجيش بحملات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي تحت شعار "الأمن يساوي الفصل"، وقال كذلك: " إن العبء العسكري الإسرائيلي الملقى على الجيش سيقل كثيرًا ". وسيتضمن إقامة الجدار الفاصل التواصل الجغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة الأغوار، عبر العديد من الطرق الالتفافية حول التجمعات السكانية العربية من خلال مصادرة آلاف الدونمات لهذه الأغراض، وهذا الوضع يحقق للإسرائيليين مجموعة من المزايا الأمنية والعسكرية (الأستاذ، 2010: 357).

" ومن جهة أخرى فإن الجدار الفاصل سيعمل على زيادة العمق الاستراتيجي بدولة إسرائيل طبقاً لما يزعمونه، كما يعمل على حماية المستوطنين والمستوطنات من هجمات المقاومة الفلسطينية، وهذا ما طرحه آلون وتبنته الحكومات الإسرائيلية، وهو تعيين حدود من جانب واحد يكون نهر الأردن والخط الذي ينحدر في وسط البحر الميت كحدود بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، وتقوم الخطة على ضم شريط إلى إسرائيل يبلغ عرضه من 6–10 أميال على طول وادي الأردن صعوداً إلى البحر الميت " (الأستاذ، ، 2010: 359).

إن اهتمام إسرائيل بمنطقة الأغوار يعود إلى الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لهذه المنطقة حيث تعد نقطة متقدمة في خط المواجهة على الجانب الشرقي لفلسطين، وإن سيطرة إسرائيل عليها تعد بمثابة حاجز ومانع عسكري كبير، هذا ما دأبت عليه إسرائيل في حروبها مع العرب، والقائم على نقل المعارك بعيداً عن العمق الإسرائيلي والتجمعات السكانية الإسرائيلية، وجعلها في عمق أرض الخصم .

أهداف إسرائيل بتغير حدود 67 طبقاً للمزاعم الإسرائيلية:

1. جلب الأمن للمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين من خلال إقامة الجدار الفاصل.
2. الرقابة والإشراف وأحكام السيطرة على الأراضي الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من تحقيق أية مكاسب سياسية أو جغرافية، وذلك عن طريق عزل الأراضي الفلسطينية ضمن كانتونات ومعازل وتوسيع الاستيطان وشق الطرق الالتفافية وفي النهاية حماية وحدة الأراضي المصنفة بما تحتويه من مستوطنات وطرق التفافية وبالتالي ضمها إلى إسرائيل.

3. سياسة العقوبات والضغوطات : المطلوب أن يدفع الفلسطيني ثمن اقتصادي عالي من خلال الإغلاقات، والحواجز والبوابات، والمعوقات الأخرى التي تضعها على التجارة وحرية الحركة للأفراد والبضائع وغيرها من الإجراءات مثل الاجتياحات ومنع التجول ومصادرة الأرض والمياه وتدمير البنية التحتية.
4. تحديد الحدود من جانب واحد: حيث أن السياسة الإسرائيلية تعتمد على الضم وجعل الاحتلال أمر واقع لا رجوع عنه وفي النهاية جعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً.

وإذا قدر وأن قامت الدولة الفلسطينية فإنها ستقوم داخل إسرائيل تحيط بها إسرائيل من جميع الاتجاهات. ونظراً لاستشعار الحكومة الفلسطينية مدى خطورة بناء الجدار الفاصل، وما خلفته ذلك من تداعيات كارثية على جميع مناحي الحياة اليومية للفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستحواذ على الحقوق الفلسطينية وسرقة المياه، وقطع الطريق على الفلسطينيين من تحقيق حلمهم بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وأن ما يجري من مفاوضات مع الإسرائيليين على نظرية حل الدولتين أضحى مستبعداً.

**-الدور الدبلوماسي الفلسطيني لمواجهة الأهداف الإسرائيلية**

أدركت الحكومة الفلسطينية السابعة خطورة الجدار فجاء الدور السياسي والدبلوماسي حسب ما ذكره السيد أحمد قريع (أبو علاء) الذي تولى رئاسة الوزراء بعد "محمود عباس أبو مازن،" الذي استقال بداية سبتمبر/ أيلول 2003، واضعاً قضية الجدار في سلم أولويات العمل السياسي والدبلوماسي، حيث استعانت السلطة الفلسطينية بالعديد من الفقهاء في القانون الدولي والاستشاريين من الدول التي تربطها علاقات وثيقة معها، وذكر "أنه يجب مقاضاة إسرائيل عبر المحاكم والهيئات الدولية، حيث أعدت خرائط جديدة تخص الجدار في القدس المحتلة ، وفي شمال غرب القدس المحتلة وكذلك في شمال غرب الضفة الغربية، بالإضافة إلى الدراسات السياسية والقانونية التي شكلت أساساً للمرافعة الفلسطينية في محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي أدى إلى إصدار فتوى هذه المحكمة، والتي قضت بعدم شرعية الجدار، وطالبت إسرائيل بإزالته (قريع، 2008: 123).

**ويبرز دور** الحكومة الفلسطينية الرسمية حسب ما ورد عن (أحمد قريع، أبو علاء) في ما يلي :

- تشكيل لجنة وزارية لمتابعة ملف الجدار، حيث قامت هذه اللجنة بوضع خطة وطنية شاملة لمقاومة الجدار شملت الحكومة، وهيئات المجتمع المدني ومؤسساته والقوى الشعبية المناهضة للجدار، بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس التشريعي والقوى السياسية المختلفة .
- اتخذت قراراً باعتبار مكتب وزير الدولة، قدورة فارس، المكتب الرئيسي لمتابعة قضية الجدار ، والعمل مع الجهات الرسمية والشعبية بشكل يومي لتنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بدعم المناطق المتضررة من بناء الجدار.
- شجعت تنفيذ مشاريع في المناطق المتضررة من الجدار، وخاصة في شمال الضفة الغربية، لتحقيق ذلك قامت بما يلي: – اقتطاع مبلغ 36614000 دولار من قيمة المشاريع الكلية التي ترعاها وزارة الحكم المحلي لصالح المناطق المتضررة من بناء الجدار.– أعدت مقترحات مشاريع للمناطق المتضررة من الجدار بقيمة 106068000 دولار (قريع، 124:2008).

يبدو أن إسرائيل لم تعتقد أن القضية ستصل إلى محكمة العدل الدولية، واعتقادها هذا كان مبنياً على تجاربها السابقة وعلى قناعتها بأن الحماية الدائمة التي تتمتع بها من الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء وخاصة في أوروبا ستحميها من المحكمة الدولية.

كذلك قامت إسرائيل بحملة إعلامية كبيرة واتصالات دبلوماسية وغيرها، حاولت من خلالها تسويق مبرراتها لصرف الأنظار عن السبب الحقيقي لبناء الجدار ومحاولة ترسيخ ما هو بعيد عن الحقيقة بأن الهدف من الجدار هو حماية أمن الإسرائيليين ليس إلا، وأن الفلسطينيين يتحملون المسؤولية لأن أعمالهم ضد إسرائيل هي التي ( تضطر ) إسرائيل لبناء الجدار.

لكن جاء ذلك عكس توقعات الحكومة الإسرائيلية وهذا ما سنوضحه من موقف محكمة العدل الدولية والرأي الاستشاري لها في ضوء القانون الدولي.

# الفصل الثالث :

# جدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي.

**المبحث الأول: جدار الفصل والقانون الدولي.**

أولاً: موقف محكمة العدل الدولية.

ثانياً: موقف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

**المبحث الثاني: الجدار في ضوء القانون الدولي الإنساني والجدار.**

أولاً: الجدار وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

ثانياً: تحريف إسرائيل لبعض نصوص اتفاقيات جنيف.

# الفصل الثالث

## جدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي

مقدمة:

تدعي إسرائيل أنه بسبب فشل كافة عمليات التسوية القائمة بينها وبين الفلسطينيين، ومن أجل الحفاظ على أمنها من العمليات الفدائية، لجأت إلى إقامة جدار الفصل العازل على أراضي الضفة الغربية والقدس، نتج عن ذلك تداعيات سياسية وأمنية وإنسانية وبيئية ومادية واقتصادية مدمرة للشعب الفلسطيني، وسعت بذلك إلى ضم الأراضي الفلسطينية أو اكتسابها بالقوة وفق المخطط الإسرائيلي وهو البعد الأخطر في ضوء القانون الدولي العام، وعليه فإن الآثار المترتبة على إقامة هذا الجدار تمس أيضاً جوهر النصوص المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

فحدود عام 1967م هي الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية و"دولة إسرائيل" طبقاً لكافة المواثيق الدولية، ووفقاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي أعلن عن قيام دولة فلسطين عام 1988على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام1967م، وتم تأسيساً عليها المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في محاولة للتوصل إلى تسوية للصراع القائم بين الطرفين على أساس حل الصراع عبر التفاوض ابتداء من اتفاقية أوسلوا الموقعة عام 1993م.

وتقوم إسرائيل بعمليات الضم والتوسع من خلال سن القوانين، أو بالممارسة الواقعية عن طريق القوة العسكرية أو الحرب، وقد درجت إسرائيل على ممارسة نمطين من التوسع والضم، تحت حماية قواتها العسكرية، حيث قامت بمصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات على أراضي الضفة الغربية وفتح الطرق الالتفافية عليها، وبطريقة أخرى عملت على بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية تحت مسميات مختلفة وبذريعة توفير الأمن؛ ويمر مسار الجدار في داخل مناطق الضفة الغربية، خصوصًا في المناطق التي أقامت فيها إسرائيل مستوطنات ومناطق صناعية. وحتى تموز 2012م أستكمل بناء 62% من هذا المسار، وظل قرابة 3% من أراضي الضفة الغربية في الجهة الغربية من هذا الجدار، واستكمال المسار المخطط له أكثر من 6% إضافية من أراضي الضفة الغربية في الجانب الإسرائيلي للجدار، وهذا ما يعبر عنه في القانون الدولي بالاكتساب أو الضم، أي أن هذا الجدار يتجاوز الخط الأخضر وهو حدود عام 1967م التي يتعامل العالم معها كحدود واقعية

في حين أن الحدود الرسمية لإسرائيل هي حدود قرار التقسيم الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها 181 لعام 1947م .

تأسيساً على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين طبقاً لما يلي:

**المبحث الأول: جدار الفصل والقانون الدولي.**

يعتبر القانون الدولي أن أعمال ضم أراضي الغير بالقوة أو الاستيلاء عليها جريمة مخلة باسم الإنسانية وأمنها، وفقاً لما ورد ضمن مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة (نورمبرغ) والأحكام الصادرة عنها، ويمكن القول، أن المحكمة الجنائية الدولية امتداداً لمبادئ نورمبرغ، إذ يجرى التمهيد لتطبيق هذه المبادئ لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان بسبب الحروب أو بسبب الأزمات الداخلية الناتجة عن الاضطهاد والتعذيب والتمييز والاستبداد. وقد أكدت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في تعريفها للجرائم المخلة باسم الإنسانية وأمنها، على عدم قانونية ضم أراضي الغير في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة "قيام سلطات دولة ما بضم أراضٍ تابعة لدولة أخرى يشكل انتهاكاً للقانون الدولي". (أوتشا، 2007: 6).

وجاءت المادة الثانية لتتكامل مع مبادئ القانون الدولي عندما طلبت من أعضاء هيئة الأمم المتحدة جميعاً (الامتناع في علاقاتهم الدولية) عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وبعد حرب حزيران/ يونيه عام 1967م أصدر مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر عام 1967 قراره رقم (242) (حسين، 1993: 147)، والذي تضمن تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، حيث جاءت الفقرة الثانية من ديباجته لتؤكد على عدم جواز الاستيلاء علي الأرض عن طريق الحرب، ثم عالج مجلس الأمن حالة الضم الإسرائيلي عن طريق سن القوانين لمدينة القدس الشرقية المحتلة عام 1967م، وحالة الضم المماثلة المتعلقة بالجولان السوري المحتل عن طريق قراراته التي استندت إلى مبادئ القانون الدولي، فرفض المجلس الإجراءات الإسرائيلية المذكورة، وأكد انتهاكها لمبادئ القانون الدولي واعتبرها فاقدة لأية شرعية قانونية (النجادات، 2015: نت) .

وفي قراره رقم (478) الصادر بتاريخ 2 أغسطس عام 1998، أكد مجلس الأمن بأن جميع الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها حكومة إسرائيل، الدولة القائمة حالياً، يعتبر الوضع

القانوني لإقامة الجدار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية كما ورد في هذا السياق ما ينطبق تماماً على الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل بالقوة والاكتساب في الفترة الزمنية الواقعة ما بين صدور قرار تقسيم فلسطين رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة لعام 1947م، وتلك الأراضي التي اعتبرت حدود عام 1967م والتي استولت عليها إسرائيل بالقوة العسكرية أيضاً، ويدخل ضمن جميع الأراضي الفلسطينية التي صادرتها إسرائيل وأقامت عليها المستوطنات اليهودية والطرق الالتفافية من خلال احتلالها لها منذ حرب عام1967م (النجادات ،2015 :نت) .

ويعتبر بناء الجدار الإسرائيلي منافياً لكل المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية، فهو تمامًا مثل الاحتلال الاستيطاني، إذ يقوم على مجموعة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، وهي تدخل ضمن الانتهاكات التي تتضمن مبدأ العقوبة الجماعية والاستيلاء على الأراضي والملكية الخاصة من قبل قوة محتلة، وهدم المنازل بهدف بناء الجدار، بالإضافة إلى انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية مثل، الحق في العمل وحرية الحركة، وفصل الناس عن عائلاتهم ونقلهم وترحيلهم من أماكن سكناهم أو ممتلكاتهم.

**أولاً: موقف محكمة العدل الدولية من الجدار.**

قضت محكمة العدل الدولية في لاهاي بأن الجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل على مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية ينتهك القانون الدولي ودعت إلى إزالته وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، وجاء في نص الرأي الاستشاري "أن بناء الجدار شّكل عملاً لا يتطابق مع التزامات قانونية دولية عديدة مفروضة على إسرائيل"، وعددت المحكمة انتهاكات القانون الناتجة عن بناء الجدار وإعاقة حرية نقل الفلسطينيين وحركتهم وإعاقة حقهم في العمل (مركز دراسات الشرق الأوسط:75، نت).

ورأت المحكمة في المقابل أن حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس لا يبرر هذه الانتهاكات للقانون الدولي، وجاء في الرأي الاستشاري "إن الانتهاكات الناتجة لا يمكن أن تبررها المتطلبات العسكرية وضرورات الأمن الوطني أو النظام العام"، ودعا القرار إسرائيل إلى تفكيك أجزاء الجدار الذي تم بنائه في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، ووجهت المحكمة نداء إلى الجمعية

العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من أجل وضع حد للوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار الإسرائيلي. وفي النهاية اعتبرت محكمة العدل الدولية بناء الجدار العازل عمل غير مشروع ومخالف للقانون الدولي ويجب على إسرائيل وقف بنائه وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم من بناء هذا الجدار الإسرائيلي (رشيد هلال، جريدة الوطن)

وتقر الأسرة الدولية أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك الفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية غير ملزم النفاذ من قبل الدولة أو الدول الصادرة ضدها هذه القرارات أو تلك الفتاوى لعدم وجود سلطة تنفيذية عالمية قادرة على فرض التنفيذ بالقوة. وأن القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالجدار العازل غير ملزم لإسرائيل، ولاسيما أن إسرائيل قاطعت جلسات محكمة العدل الدولية، وبالتالي تكون غير ملزمة بالقرارات التي تصدر عنها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تختص محكمة العدل الدولية بالمنازعات التي تشوب بين الدول فقط وأن السلطة الفلسطينية ليست دولة وما يصدر عنها من قرارات تتعلق بالجدار العازل تكون قرارات استشارية غير ملزمة لأطرافها (قرار محكمة العدل الدولية ومدى إلزاميته: نت)

وقد اعترضت إسرائيل منذ البداية على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية على أساس أنه نزاع سياسي وأن محكمة العدل الدولية تنظر وفق اختصاصها الإفتائي فقط بالمنازعات القانونية. وعلى الرغم من عدم إلزامية قرار محكمة العدل الدولية لإسرائيل، إلا أنه تلقى صداه في المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل وعدم استمرارها في بناء الجدار، مما يجعل إسرائيل قد تلتزم في بعض الأحيان بقراراتها وخوفاً على سمعتها الدولية، إلا أن إسرائيل لم تلتزم حتى الآن بذلك(قرار محكمة العدل الدولية ومدى إلزاميته: نت).

ونستنتج من خلال ما سبق، أنه يتوجب على المجتمع الدولي الوقوف بقوة ضد هذه التوجهات السياسية المنحازة والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث اضطرابات أمنية في العالم ومزيد من الصراعات الدولية.

حاولت إسرائيل الالتفاف حول اختصاص محكمة العدل الدولية لعرض النزاع أمامها، ورفضت أي قرار لمحكمة العدل الدولية ضد بناء الجدار الفاصل، وجاء هذا الرفض بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها بوش قائلاً "بأن الفتوى تتجاوز سلطات محكمة العدل الدولية، وأن الفتوى جاءت مخيبة للآمال"، وارتفعت معدلات هذه الضجة صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد رغبة إسرائيل التي زادت استهجانها في الأوساط الدولية وضد إرادة واشنطن التي حذرت من وقوف

الأسرة الدولية إلى جانب الإرهاب الدولي وحرمان إسرائيل من حقها في الدفاع عن نفسها(قرار محكمة العدل الدولية ومدى إلزاميته : نت).

على أية حال، إن القرار الوحيد الذي تأخذه إسرائيل في الاعتبار هو قرار المحكمة الإسرائيلية العليا، متهمة محكمة لاهاي في تبني موقف معادي (مسبقاً) لإسرائيل، ومن جانبه أعلن المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية "ديفيد سرانا" أن الأسرة الدولية يجب أن لا تساهم في أن يصبح قرار محكمة العدل الدولية بشأن شرعية الجدار أداة لمهاجمة إسرائيل، ورأت الحكومة الإسرائيلية أن قرار المحكمة الدولية حول الجدار الفاصل في الضفة الغربية يتجاهل كلياً "الإرهاب الفلسطيني"، واستكمالاً لموقف القانون الدولي، أن الجدار العازل يشكل خرق واضح للقانون الدولي الإنساني، والالتزامات الدولية التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة التي تتعلق بحقوق الإنسان التي صادقت عليها إسرائيل في تموز/يوليو 1951 وارتضت بأحكامها، إذ ينتهك الجدار المادة (46) من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على: "عدم جواز نقل السكان المدنيين التي أُحتلت أراضيهم"، وكذلك المادة 49 الفقرة 6، وكذلك المادة 53 التي تنص على، "حماية المدنيين والأملاك الخاصة"، لما يترتب على هذه المخالفات والالتزامات الدولية المسؤولية الدولية على إسرائيل وفرض العقوبات عليها كالتعويض كأثر للسلوك المخالف للقانون الدولي، وإن صاحبة الاختصاص في فرض مثل هذه العقوبات هي محكمة العدل الدولية التي تختص بالنظر بالمسائل والمنازعات الدولية (الأمم المتحدة، 2009: 6، نت).

ويمكن القول، أن رأي محكمة العدل الدولية في هذه المسألة رأي استشاري ليس له أي قوة إلزامية، ليس فقط لعدم وجود سلطة عليا تفرضه على الدولة التي أَخلت بتنفيذ الالتزام الدولي الصادر عن محكمة العدل الدولية، وإنما أيضاً لعدم تمتع السلطة الفلسطينية "وصف الدولة" حينها الذي يسمح لمحكمة العدل الدولية أن تصدر قرار قضائي ملزم.

ويعد القانون الذي تستند عليه محكمة العدل الدولية ملزماً بغض النظر عن الرأي الاستشاري كان ملزماً أم لا فالأمم المتحدة عندما تريد الفصل في قضية ما بين دولتين أو أطراف النزاع، ترسل القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل في هذا النزاع ويكون الرأي أو الحكم الذي تصدره المحكمة ليس نافذاً، ولكن الأمر يرجع إلى صاحبة الطلب الأساس وهي الأمم المتحدة، لذلك يعد رأي محكمة العدل الدولية استشاري، ولأن المحكمة أداة من أدوات الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة بعد صدور الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية بإمكانها إرساله إلى مجلس الأمن الدولي لتنفيذ توصيات

المحكمة وخاصة إذا شعرت المحكمة أن استمرار النزاع يؤثر على الأمن والسلم العالمي وينتهك قوانين ومعاهدات الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدولي.

**ثانياً: موقف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.**

"إن استمرار إسرائيل بتشييد المستوطنات وبناء "جدار الضم" وسلب آلاف الفلسطينيين من حقوقهم، يعتبر هذا انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، فالرأي الاستشاري أكّد على الالتزامات القانونية للأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، من أجل ضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إسرائيل لم تلتزم بقرارات الأمم المتحدة، وهذا لم يتحقق إلى الآن" (الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الفقرة 150).

وبناءَ على الالتماسات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية نيابة عن الأفراد الفلسطينيين المتضررين من بناء جدار الضم الإسرائيلي إلى محكمة العدل العليا، فقد صدر الرأي الاستشاري ليدين إسرائيل وتثبت الحقوق الفلسطينية بعدم شرعية الجدار الإسرائيلي، وأنه يجب علي إسرائيل إزالته وجبر الضرر للفلسطينيين. وتقرر وفقا للمادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة أن تطلب من محكمة العدل الدولية، بمقتضى المادة 65 من قانون المحكمة، إن تقدم على نحو عاجل رأياً استشارياً بشأن السؤال التالي: ما هي التبعات القانونية الناشئة عن بناء إسرائيل كسلطة احتلال للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها ؟ وحسب ما هو موضح في تقرير الأمين العام، مع الأخذ بالحسبان قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة جنيف الرابعة للعام، 1949 وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ذات الصلة، وكان مرفقا مع الخطاب أيضاً النصان الإنجليزي والفرنسي لتقرير الأمين العام المؤرخ 24نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، والذي تم إعداده وفقاً لقرار الجمعية العامة (ES10/13 A/ES-10/248، وثيقة) وكان حاضر عن فلسطين كل من السيد ناصر القدوة، مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، والآنسة ستيفاني كوري عضو وحدة دعم المفاوضات، والسيد جيمس كراو فورد أستاذ القانون الدولي في جامعة كامبردج، كمستشار ومحامي، والسيد جورج أبي صعب أستاذ القانون الدولي، معهد الدراسات الدولية، عضو معهد القانون الدولي مستشار ومحامي، والسيد فون لوي جامعة أكسفورد مستشار

ومحامي، والسيد جين سالمون أستاذ متقاعد في القانون الدولي، جامعة ليبردوا بروكسيل، عضو معهد القانون الدولي مستشار ومحام . وهناك العديد من الدول المشاركة (UAWC:نت).

ومن الواضح أن مراقب فلسطين في الأمم المتحدة ناصر القدوة كان على رأس وفد رفيع المستوى من الأساتذة القانونين الدوليين المشهورين والمميزين، والمستشارين الفقهاء في القانون الدولي، وهذا ما عزز في تقدم الدور الفلسطيني بقضية الجدار بدء من تجهيز الوثائق وانتهاءً بوصول القضية إلى محكمة العدل الدولية والبث فيها لصالح الفلسطينيين، أيضاً كان هناك دور هام قامت به منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية بصفتهما الرسمية، ورفع الدعوى على إسرائيل في الأمم المتحدة .

**– موقف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.**

خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن إقامة الجدار تُشكل عملاً لا يتوافق مع شتى الالتزامات القانونية الدولية الملقاة على عاتق إسرائيل، غير أن الملحق (1) في تقرير الأمين العام يبين أن إنشاء الحاجز يتسق مع البند (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ومع حق "إسرائيل" – كما جاء فيه – الطبيعي في الدفاع عن نفسها وعن قرارات مجلس الأمن 1368 (2001) والقرار 1373 (2001). وفي 9 يوليو لعام2004م أصدرت محكمة العدل الدولية الرأي الاستشاري حول التبعات القانونية لبناء الجدار حيث شكل نقطة تحول بالنسبة للمحكمة القاضية بتحقيق حقوق الإنسان للفلسطينيين، أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي مكث 37 عام(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: نت).

ولقد ضربت إسرائيل بعرض الحائط كل ما يخص حقوق الفلسطينيين التي أكدت عليها محكمة العدل الدولية من أن بناء جدار الضم مخالفاً للقانون الدولي، وأيضاً (النظام المرافق) لبناء الجدار ولم تراعي أنها تنتهك انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وبدأت بناء الجدار وتطبيق النظام المرافق له، ولم تطبق اتفاقية جيف الرابعة التي نادت بضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أكدت عليها محكمة العدل الدولية (محكمة العدل الدولية، 2004، الفقرة 150).

**- الرد الإسرائيلي على الرأي الاستشاري.**

صدر أول رد إسرائيلي رسمي على الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 23 فبراير لسنة 2005 في بيان نيابة عن الدولة، وصدرت الوثيقة باللغة العبرية، وتبين فيها أن المنطق الإسرائيلي في بناء الجدار وفيه اعتراض على موازنة الرأي الاستشاري بين الضرورية العسكرية لبناء الجدار وتأثيره على السكان الفلسطينيين، ورد على الالتماسات المقدمة بشأن قريتي ( بدرس، وشوبكة)، وفيه على أن موقع بناء الجدار مناسب وسيأخذ مساحات صغيرة فقط من الأراضي الفلسطينية للجانب الإسرائيلي، وليس كما ذكرته وسائل الإعلام من تضخيم المشهد (أوتشا، 2007: 50).

واعتبرت إسرائيل أن محكمة العدل الدولية لا تملك الصلاحية والاختصاص القضائيين لإصدار رأي استشاري، فرفضت أن تشارك في وقائع الجلسات على الرغم من مشاركاتها لم تكن تجعل المحكمة ملزمة لها، ولكن محكمة العدل في بداية حكمها ركزت على أنها تملك الصلاحية، فهي وحدها المخولة بذلك بموجب ميثاقها الذي ينص على إمكانية طلب الرأي الاستشاري (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 65).

وأصدرت المحكمة الدولية الرد التفصيلي لاستجابة طلب الجمعية العمومية للأمم المتحدة يلخص فيما يلي:- وفقاً لنص الفقرة 151من القرار، على إسرائيل أن تنهي حالة خرق القانون الدولي، وهي بناء هذا الجدار وتفكيكه، وعلى إسرائيل جبر الضرر الناتج عن بناء الجدار، على كل الدول عدم الاعتراف بشرعية وجود الجدار، على الأمم المتحدة تحديداً الأمانة العامة ومجلس الأمن الدولي بما يلزم لا نهاء قضية بناء الجدار ( poica.org ,نت). وفي نص القرار أوضحت المحكمة أن الجدار غير قانوني وليس هو الطريق الوحيد لضمان أمن إسرائيل وإن اقتضى الأمر ولكن لا بد من إسرائيل بناء الجدار على أراضيها وليس على الأراضي الفلسطينية التي أخذتها وتعويضهم عن كافة الأضرار التي سببها بناء الجدار (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008: 53).

**- إلزامية الرأي الاستشاري.**

تحدثت إسرائيل في هذا الإطار، بأن محكمة العدل وما أرفقته من رأي استشاري طلبته منها الجمعية العامة لا يؤثر على ما تنوي إسرائيل فعله من بناء الجدار فهي لا علاقة لها بشؤنها الداخلية كما قالوا (الرأي الاستشاري الفقرة2/250)، ونوضح هنا أن بإمكان المحكمة أن تصدر نوعين من الأحكام: رأي جوهري، ورأي استشاري تصدره عند اتفاق الأطراف المتنازعة ورفع القضية إليها ولكن له ثقل مثل الرأي الجوهري من حيث وجهت النظر القانونية في هذه القضية استندت إسرائيل لهذه النقطة من أجل تظليل المجتمع الدولي أن الرأيان مختلفان والرأي الاستشاري يأخذ سلطة وقوة أقل بكثير من الرأي الجوهري (الرأي الاستشاري، الفقرة160).

إن الجدار العازل استمرار لعملية الاحتلال الاستيطان، وهو ضمان لضم المزيد من أراضي الضفة الغربية وهذا ما نبهت إليه محكمه العدل الدولية، والذي أقرته بأن لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها (اتفاقية جنيف الرابعة، 1999، المادة 52).

يعتبر الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي إنجازاً تاريخياً يمكن- إذا ما أحسن التعامل معه أن يمثل منعطفاً هاماً في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والاستيطان وتقرير مصيره. إن أهمية هذا الإنجاز تنبع من أنه رأياً قانونياً، ومن أعلى هيئة قضائية دولية، ويقر بمخالفة إسرائيل لالتزاماتها وواجباتها الدولية لأنه يوضح الواجبات والالتزامات المترتبة حسب وجهة نظر القانون الدولي، بالرغم من ضعف الجانب الفلسطيني إلا أن قرار محكمة لاهاي يشكل منطلقاً لاستعادة زمام المبادرة على الصعيد الدولي بصفته صاحب الحق المرتكز على أعلى جهة دولية، ومن الممكن أن يتم الاستفادة من هذه القرارات لتكون مرتكزاً لهجوم مضاد استراتيجي فلسطيني له أهداف محددة، منها مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وفرض العزلة على إسرائيل ، وأيضاً ملاحقة قادتها العسكرين والسياسيين، وإظهار إسرائيل بشكلها العنصري والاحتلالي .

بذل الجهود الدبلوماسية لضمان أغلبية كبيرة في مجلس الأمن الدولي والتضيق على الموقف الأمريكي الذي يستخدم حق النفض الفيتو ضد أي قرار يدين إسرائيل ويظهر أمام المجتمع الدولي التناقض في المعايير والمواقف الأمريكية عندما يتعلق الأمر بالحقوق الفلسطينية.

مما يؤثر في نزاهة المواقف والعلاقات الدولية المبنية على الاحتكام إلى الأمم المتحدة لضمان السلم والأمن العالميين الناتج عن المواقف الأمريكية الجائرة والمنحازة لإسرائيل .

تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية بإجراء اتصالات مع الأطراف السامية التي وقعت على اتفاقية جنيف، "لضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي كما تجسده المعاهدة" من أجل استصدار قرار بإجراءات الضغط اللازمة على إسرائيل لضمان انصياعها.

**المبحث الثاني : الجدار في ضوء القانون الدولي.**

هناك العديد من الاتفاقيات والقوانين التي نصت عليها العديد من المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بخصوص الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأيضا بنائها جدار الضم والتوسع ليجعل من حياة الفلسطينيين جحيماً على جميع المستويات ، وإسرائيل تتذرع بذرائع واهية لتضليل الرأي العالمي بقانونية ما تقوم به وتحاول أن تحرف مسار محكمة العدل الدولية تارة اتهامها بعدم قانونيتها، وتارة أخرى بالاستناد إلي بعض النصوص الواردة باتفاقية جنيف الرابعة مفسرة بعض النصوص فيها بطريقة مغايرة لما وضعت من أجله تلك النصوص، وتحاول أن تقنع المجتمع الدولي بأن إسرائيل تدافع عن نفسها وهي تحمي نفسها من العمليات التفجيرية التي يقوم بها الفلسطينيين، ولذلك فهي تقوم ببناء الجدار وتوسع في عمليات الاستيطان، ظانة أنها تستطيع أن تقنع العالم ومحكمة العدل الدولية بمشروعية ما تقوم به. ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتوضيح ما نصت عليه اتفاقية جنيف بهذا الخصوص، وتوضيح النصوص التي تقوم إسرائيل بتحريفها.

**أولاً : الجدار وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.**

نصت اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 العديد من البنود التي تكفلت بحقوق المدنيين زمن الحرب أو أي صراع مسلح حفاظاً على أرواحهم وممتلكاتهم، وحتى تكون الاتفاقية قيد التنفيذ يجب توفر شرطان أساسيان وهما أيهما أن يكون هناك صراع مسلح سواء في حالة الحرب أم لا، ثانيهما أن يكون الصراع قد نشأ بين طرفين متعاقدين .

فهذه الاتفاقيات تنطبق على مساكن الفلسطينيين تمام الانضباط ونصت المادة 42 من اتفاقية لاهاي على أنها تعتبر أرض الدولة المحتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل

الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن يمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها، وهذه تنطبق على الأراضي العربية عام 1967 تم احتلالها بالقوة (محمد، 2012: 108).

وحسب المادة 43 من اتفاقية لاهاي أنه إذا انتقلت السيطرة إلى الاحتلال فعليه تحقيق الأمن والنظام العام وضمان احترام القانونين السارية في البلاد إلا في حالة الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك. وما حدث كان منافي تماماً لهذه الاتفاقيات، فبناء الجدار هو اعتداء على حقوق هؤلاء المحميين واعتداء على جميع حقوقهم الأساسية كالتعليم والحركة واعتداء على ممتلكاتهم الخاصة رغم أن إسرائيل بإمكانها أن تحمي أمنها ومصالحها دون بناء الجدار، ونصت المادة 46 من اتفاق لاهاي على ما يلي: "ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة والمعتقدات الشائعة الدينية، ولا يجوز مصادرة الملكية الخاصة" (اتفاقية لاهاي، 1907، 46)، ونصت المادة 50 من اتفاقات لاهاي على ضرورة عدم اتخاذ العقوبة الجماعية، فإسرائيل تدعي ببناء الجدار لحماية أمنها من التفجيرات التي تحدث بسبب بعض الأفراد، ولكن حسب المادة 50 لا يجوز لإسرائيل بناء الجدار لأن أثره السلبي يشمل المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي أكدت على أن إجلاء السكان لأسباب عسكرية لا يجوز، ويترتب على عملية الإخلاء نزوح للسكان، ويجب إعادتهم عند انتهاء العمليات الحربية، ولكن بوجود الجدار كيف سيعاد الأشخاص إلى أراضيهم (أريج ، poca.orgw،2008 , نت ).

ونصت أيضاً اتفاقية جنيف المادة 52 على أنه لا يجوز أن يمس عقد أو إفتاء لائحة تنظيمية حق أي عامل سواء كان متطوع أم لا أينما وجد ، في أن يلجأ إلى ممثلي الدولة الحامية لطلب تدخل تلك الدولة (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، 52).

انطلاقاً مما سبق يتبين أن بناء الجدار الإسرائيلي منافي لجميع الاتفاقيات فله الأثر الكبير على تدمير حياة الفلسطينيين في جميع مجالاتها، لكن اتخذت إسرائيل عبارة في حالة الضرورة من نص القانون ذريعة لما تفعله، فهي ترى أنه يحق لها وبموجب قانون الحرب أن تضع يدها وتصرفها على ممتلكات الفلسطينيين باعتبارها أصبحت تحت سيطرتهم، ولكن ادعاء إسرائيل تشييد الجدار ضرورة، فإنه غير متوافق مع المادة 53 من اتفاقية جنيف (الدقاق، 2005: 137).

إن اعتبار إسرائيل لبناء الجدار حماية، هو اعتبار خاطئ لأنها مسيطرة سيطرة عسكرية على كل مدينة فلسطينية، فهي واضعة الحواجز والحصار الخانق ومنع التجول ألا يكفى ذلك للحفاظ على أمنها، فيجب فرض عقوبة على إسرائيل ولكن عدم فاعلية القانون الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين

عامة، وقضية الجدار خاصة، واستعلائها على كل القوانين الدولية وذلك باعتمادها بدول عظمى مهيمنة، ويبقى الأمر في غاية الصعوبة ولكن لا بد من الطريقة القانونية لمواجهة هذه الجرائم، ولا بد من دور فاعل لفضح وكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي، ويتضح أن بناء الجدار هو انتهاك لكل القوانين والاتفاقيات كلها، بداية من المادة 49 من اتفاقية جنيف والمادة 59 و33 و46 من اتفاقية لاهاي، وينتهك أيضاً المادة 53 من اتفاق جنيف الذي يجب على الدول والأطراف أن يعمل بحسن النية، وإسرائيل على عكس ذلك فهي تسعى للاستيلاء على جميع الأراضي الفلسطينية بأي شكل كان وبأي نتائج كانت.

إن ما تدعيه إسرائيل بالدفاع عن نفسها من عمليات المقاومة الفلسطينية التي تنطلق من أراضي الضفة الغربية أو أراضي 1967م إلى داخل الخط الأخضر متجها إلى المدن الإسرائيلية، لا يعطيها الحق بأن تستولى على أراضي وممتلكات داخل حدود الضفة الغربية والقدس ولو افترضنا ذلك لكان الأجدر أن يكون الجدار داخل حدود الخط الأخضر.

لقد اتخذت إسرائيل عبارة "في حال الضرورة "من نص القانون ذريعة لما تفعله، وعليه فإنها ترى أنه يحق لها وبموجب قانون الحرب أن تضع تحت تصرفها ممتلكات في داخل الأراضي المحتلة مثل حق الاستيلاء على الممتلكات الخاصة، وحق مصادرة أية ممتلكات منقولة تابعة للدولة، وحق إدارة واستعمال العقارات التي تملكها الدولة المحتلة، ولكن بشكل يتوافق مع الضرورة العسكرية ولتحقيق أهداف الحرب، إضافة أن يكون الفعل أو الإجراء المتخذ هو السبيل الوحيد أمام دولة الاحتلال لدرء الخطر التي تواجهه، أما الادعاء الإسرائيلي في تشييدها للجدار واعتمادها على حالة الضرورة، فإنه غير متوافق مع نص المادة 53 من اتفاقية جنيف (الدقاق، 2005: 137).

إن بناء الجدار حسب المسار الذي تم اختياره ليس السبيل الوحيد لحماية المصالح الإسرائيلية من الهجمات التي تحصل كما تدعي إسرائيل، وإن اعتبار الجدار ضرورة عسكرية خاصة هو اعتبار خاطئ لأن إسرائيل تقوم من خلال قواتها العسكرية بممارسة سيطرة فعلية وعسكرية على كل مدينة فلسطينية من خلال الحواجز ومنع التجول والإغلاق والحصار الخانق، وتستطيع إسرائيل تبرير ممارستها بالضرورة العسكرية لأن الجدار بآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينتهك عدة قواعد في القانون الدولي الإنساني التي يجب أن تكون ضرورة لتحقيق أهداف الحرب وإلحاق الأذى بالمدنيين الفلسطينيين من تدمير للأراضي الزراعية ومصادر المياه، وفرض الإغلاق والضم للأراضي

في المناطق المحتلة، والأذى الذي لحق بالأشخاص المفترض حمايتهم وحماية ممتلكاتهم حسب القوانين والأعراف الدولية.

بالرغم من عدم تمكن الدبلوماسية الفلسطينية من تحقيق نجاحاً على صعيد إزالة الجدار العازل إلا أنها استطاعت ومن خلال الأمم المتحدة تثبيت الحقوق الفلسطينية وفضح إسرائيل على المستوى الدولي والإنساني.

ويتضح أن إدانة إسرائيل في محكمة العدل الدولية يعتبر تحولاً وانتصاراً تاريخياً للحقوق الفلسطينية بعدم مشروعية الجدار، فإنه يمكن أن تستغل الدبلوماسية الفلسطينية قرار المحكمة والانضمام إلى المنظمات الدولية التي تبلغ عددها أكثر من 520 منظمة، وحشد الرأي العام العالمي ومنظمات المجتمع المدني ضد السياسات الإسرائيلية وانتهاكاتها للأراضي الفلسطينية، ومقاضاة إسرائيل في جميع المحافل الدولية.

**ثانياً : تحريف إسرائيل لبعض نصوص اتفاقيات جنيف.**

لقد احتجت إسرائيل على قيام المحكمة بتحديد ضوابط زمنية مدعية بأن الوقت الممنوح قصير جداً، ومن شأنه أن يؤثر على قدرة إسرائيل فِي تحضير مرافعاتها أمام المحكمة، كما اشتكت إسرائيل من أن الفرصة التي منحت للدول الأعضاء وفلسطين وكذلك المنظمات الدولية بتقديم مرافعات شفاهية، حدت من قدرتها على تحضير رد على هذه البيانات ولم تأخذ المحكمة بهذا الاعتراض (رأي محكمة العدل الدولية في الجدار ( wafainfo.ps . نت).

وادعت إسرائيل أن حضور فلسطين أمام المحكمة يوضح طبيعة الخصومة في الإجراءات، ففلسطين لا تعتبر دولة، وكما أنها ليست منظمة دولية، لذلك فإن مشاركتها لا تعتمد على أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة أو النظام الأساسي أو القواعد الإجرائية للمحكمة، وعارضت إسرائيل مشاركة القاضي "نبيل العربي" في الإجراءات مدعية أن كان له نشاطات في معارضة إسرائيل (البيان الكتابي المقدم من قبل إسرائيل الفقرة، 212).

ولكن المحكمة لم تستجب لمطلب إسرائيل، فقد اعتبرت المحكمة أن النشاطات التي تحتج إسرائيل بأن القاضي العربي قد قام بها بصفته ممثلاً دبلوماسيًا لدولته، ومعظم هذه النشاطات كانت قد تمت قبل ظهور مسألة تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذكرت المحكمة أن السؤال المتعلق بالجدار تم طرحه خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بعد أن توقف القاضي نبيل العربي عن العمل كممثل لمصر لدى الجمعية العامة، كما لاحظت المحكمة أنه وخلال

مقابلة صحفية في أغسطس 2001 لم يعبر القاضي عن أي رأي بخصوص الأسئلة التي طرحت عليه حول موضوع الجدار لذلك قررت المحكمة أن القاضي العربي لم يسبق له المشاركة في القضية بأية صفة كانت، وبهذا بقي القاضي المصري ضمن فريق القضاة الذي فصل في قضية الجدار (، 2004. icj-cij.org. نت ).

وعّبرت إسرائيل عن قلقها من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وملف الأمانة المرفق، بطلب الحصول على فتوى، والذين تم نقلهما إلى المحكمة، فتقرير الأمين العام قدم ملخصاً لموقف حكومة إسرائيل القانوني، ووصفت إسرائيل هذا الموقف بأنه يفتقر إلى الدقة، وأخفق في أن يأخذ بالحسبان المعلومات التي وفرتها إسرائيل إلى مبعوث الأمين العام في المنطقة، بالنسبة لإسرائيل فقد أضافت تدخل الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذه المسألة شكوكاً إضافية حول عدالة الإجراءات المتبعة في هذه المسألة، إلا أن المحكمة لم تجب على هذه الادعاءات لأنها لا تعنيها مباشرة (البيان ،الفقرات 24، 16:نت).

وقد ذكرت إسرائيل في هذا الشأن أن طلب الحصول على فتوى من المحكمة لم يتضمن سؤالاً حول آثار الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين والتي عادة ما يتم تنفيذها من قبل إرهابيين فلسطينيين يتم دعمهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل السلطات الفلسطينية، وعليه فقد تم تبني القرار بأغلبية 13 قاضيًا ومعارضة القاضي بوير، ووجدت إسرائيل أن الطلب غير متوازن وقد وفرت معلومات عن طبيعة وحجم الهجمات الفلسطينية من أجل مساعدة المحكمة على ممارسة سلطتها التقديرية ولم تقم المحكمة بالإجابة على ما تقدمت به بهذا الخصوص، وفي رأي مستقل للقاضي الأمريكي "أودا" أنه كان يجب على المحكمة أن تنظر في كيفية ممارستها لاختصاصها من أجل ضمان المساواة في القضايا التي تتضمن نزاعاً ثنائياً، وأكد القاضي في رأيه هذا على أن المساواة في إدارة العدالة تتطلب أيضًا معاملة مواقف الأطراف بصورة متساوية أثناء قيام المحكمة باختبار القانون والوقائع، وتمنى وجود رفض كلي من قبل المحكمة لدائرة العنف المأساوية التي يتم ارتكابها من قبل الطرفين ضد المدنيين الأبرياء في الفتوى التي أصدرتها المحكمة (البيان الكتابي المقدم من قبل إسرائيل. الفقرات 24، 16، un.org. نت).

"أما بخصوص أهلية الاختصاص ادعت إسرائيل أن الطلب المقدم للمحكمة يقع خارج نطاق اختصاص الدورة الاستثنائية 377 الطارئة العاشرة للجمعية العامة، لأنه لم يستوف الشروط التي وضعها القرار فالقرار المسمى "الاتحاد من أجل السلام"، الذي تم إقراره عام 1950م من قبل

الجمعية العامة ينص على أنه إذا فشل مجلس الأمن باتخاذ إجراء يسبب عدم اتفاق الأعضاء الدائمين أو عندما يبدو أن هناك تهديد أو خرق للسلم أو عمل عدائي تستطيع الجمعية العامة البحث في الأمر من خلال دورة استثنائية طارئة، فمن أجل عقد دورة استثنائية يجب أن يكون هناك طلب بهذا الخصوص من قبل مجلس الأمن يتم التصويت عليه وتأييده من قبل سبعة أعضاء من أعضائه، على الأقل بناء على طلب مقدم من قبل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة " (العارضة،2007: 102).

وقد انعقدت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية في إبريل عام 1997م، منذ ذلك الحين وفي إحدى عشرة مناسبة مختلفة بناء على طلبات من قبل الدول الأعضاء، التي اعتبرت أنه في حالة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن مجلس الأمن قد فشل في القيام بمسؤولياته، ولذلك تم طلب إصدار الفتوى من قبل الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. أما محكمة العدل الدولية فقد لاحظت في فتواها، أنه في الوقت الذي انعقدت فيه الدورة الاستثنائية العاشرة عام 1997م لم يكن باستطاعة مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب التصويت السلبي للولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين، لذلك وبحسب القرار 2 لاحظت المحكمة أنه وفي 20 أكتوبر 2003م، تم عقد الدورة الاستثنائية بعد رفض مجلس الأمن لمشروع قرار يعلق بتشييد إسرائيل للجدار (العارضة،2007: 103)

"إضافة إلى أن المحكمة اعتبرت أن مجلس الأمن قد فشل مرة أخرى في أن يتصرف، كما لم يبدو لها أن الوضع قد تغير منذ 20 من تشرين الأول 2003 والثامن من كانون أول 2003م، فالمجلس لم يناقش مسألة تشييد الجدار، خلال عقد الدورة العادية للجمعية العامة ويعتبر أمراً غير ملائم، وقررت المحكمة أن هذا الأمر لم يخرق أي من القواعد الخاصة بالأمم المتحدة، فالدورة الاستثنائية انعقدت بناء على القاعدة 9/ب من القواعد الإجرائية الخاصة بالجمعية العامة. كما أنه وخلال هذه الفترة تم عقد الدورة الاستثنائية بصورة سليمة، وأنه كان باستطاعة الدورة معالجة الموضوع تحت القرار رقم 377 إضافة إلى أن عدم تقديم أي اقتراح إلى مجلس الأمن من أجل طلب الحصول على فتوى من المحكمة يعتبر أمراً غير ذي صلة بحسب رأي المحكمة. احتجت إسرائيل على أهلية الجمعية العامة بأنه، ونتيجة للتدخل الفاعل من قبل مجلس الأمن في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن طلب إصدار الفتوى سيكون أيضاً خارج اختصاص الجمعية العامة، حتى وعقدت

في دورة عادية، وبالنسبة لإسرائيل لم تشكك في اختصاص ومسؤولية الجمعية العامة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين ولكنها تؤمن أن هذا الدور هو دور تابع لمجلس الأمن بحسب ميثاق الأمم المتحدة "(العارضة،2007: 104).

كما ادعت جزر مارشال وميكرونيزيا وجمهورية بالاو بأن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على الأمن والسلم، وأضافت الكاميرون أن الطلب لم يأخذ بعين الاعتبار قرار مجلس رقم 1515، والذي أكد من خلاله مجلس الأمن أنه ما زال مطلعاً بالمسألة، في المقابل، احتجت فلسطين بأن قرار الجمعية العامة قد تم تبنيه بصورة سليمة، وفقه المحكمة يؤكد على افتراض سلامة القرار لأنه حصل على الأغلبية اللازمة، كما أضافت فلسطين أن سلطة الجمعية العامة في طلب الحصول على فتوى هي سلطة غير مقيدة بالحصول على فتوى بشأن أسئلة قانونية تتعلق بنشاطات الجمعية العامة فقط، وفي معرض ممارستها لاختصاصها، بحسب المادة 96 من الميثاق، لكن حتى ولو كان الأمر كذلك، فإن السؤال سيقع ضمن نطاق اختصاص المحكمة بحسب المواد 10 و 11 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتعلق بالأسئلة ذات العلاقة بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن للجمعية العامة مصلحة قائمة ومستمرة في فلسطين وبما يتعلق بحق تقرير المصير (العارضة،2007: 104).

أما منظمة العفو الدولية في أعقاب صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، فعبرت عن رأيها بقولها، على إسرائيل أن توقف على الفور بناء الجدار/السور داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة، وأن تفكك الأجزاء التي بُنيت حتى الآن، وأن تقدم تعويضات عما نجم من أضرار، وكانت محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري قد خلصت إلى أن قيام الجيش الإسرائيلي ببناء الجدار/السور داخل الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يمثل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن "إسرائيل ملزمة أيضاً بأن تضع نهاية لهذا الانتهاك لالتزاماتها الدولية، والناجم عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وانتهت المحكمة إلى أن إسرائيل ملزمة بأن تقدم تعويضات عما نجم من أضرار حتى الآن، ونوهت بالمبدأ القائل بأن "التعويض يجب، بقدر الإمكان، أن يزيل جميع الآثار المترتبة على العمل غير القانوني." وقالت منظمة العفو الدولية "إن الرأي الصادر عن هذه المحكمة الدولية يشدد على أن حق إسرائيل وواجبها بموجب القانون الدولي في اتخاذ إجراءات لمنع أي مهاجمين من دخول إسرائيل لا يبرر بناء

ذلك الجدار/السور داخل أراضي الضفة الغربية. وقد أدى البناء إلى تدمير الأراضي الزراعية وسبل العيش لعشرات الألوف من الفلسطينيين، وذلك لمصلحة المستوطنات الإسرائيلية المنافية للقانون.

"إن الإجراءات الأمنية التي تتخذها إسرائيل يجب أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك على وجه الخصوص حقوق السكان الفلسطينيين". ويُذكر أن السكان الفلسطينيين، في المناطق التي بُني فيها الجدار/السور حتى الآن، يعيشون في ظل حالة أشبه بالحصار داخل بلدات وقرى تحيطها الأسوار والجدران والأسلاك الشائكة والبوابات ونقاط التفتيش. وقد حيل بين المزارعين والوصول إلى أراضيهم وإلى مصادر المياه، بينما عُزلت تجمعات سكانية عن بعضها البعض، وعن المدارس ومراكز الرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الأساسية. ( MDE 15/068/2004 ، وثيقة ) .

وأشار رأي محكمة العدل الدولية إلى أن موقع الجدار/السور، والذي يقع نحو 90 بالمئة منه داخل الضفة الغربية، يفيد عشرات المستوطنات الإسرائيلية (بما في ذلك حوالي 80 بالمئة من المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية). وتُعد هذه المستوطنات غير شرعية بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر على أية قوة احتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وأكدت محكمة العدل الدولية أن "كل دولة" من الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، "ملزمة بأن تكفل الالتزام بمقتضيات المواثيق المعنية"، وأنه "ينبغي على الأمم المتحدة، ولاسيما الأمين العام ومجلس الأمن، النظر فيما يلزم اتخاذه من إجراءات أخرى لإنهاء هذا الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار..." وتمشياً مع رأي محكمة العدل الدولية، تجدد منظمة العفو الدولية مناشدتها للمجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات تكفل احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة. كما تنوه منظمة العفو الدولية بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في 30 يونيو/حزيران. وكانت المحكمة قد قضت بأن المتطلبات الأمنية لإسرائيل لا تبرر الضرر الذي لحق بالسكان الفلسطينيين من جراء بناء جزء من الجدار حول بعض قرى الضفة الغربية الواقعة شمال القدس، ومن ثم حكمت ببطلان أوامر الاستيلاء على أراض فلسطينية لبناء ذلك الجزء. وترى منظمة العفو الدولية أن قرار المحكمة العليا يُعد تطوراً إيجابياً، إلا إنه لا يخص سوى جزء صغير جداً لا يتعدى طوله 40 كيلومتراً من مسار الجدار الذي يزيد عن 600 كيلومتر، وعلى عكس محكمة العدل الدولية، فقد تقاعست المحكمة العليا الإسرائيلية عن

التصدي لما ينطوي عليه قيام إسرائيل ببناء الجدار داخل الأراضي المحتلة من منافاة بعيدة المدى للقانون الدولي(.anhri.، نت).

"اعتبر الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، بأنه نصر للشعب الفلسطيني، وللعدل وللشعوب الحرة وحركات التحرر في العالم. وقال في مؤتمر صحفي عقده في مقر الرئاسة عقب صدور القرار: "هذا انتصار لشعبنا وانتصار لكل الشعوب الحرة والأبية ولكل حركات التحرر في العالم ولكل القوانين والقرارات الدولية من أجل فلسطين ومن أجل الشرق الأوسط ولقامة السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة". وأعرب الرئيس ياسر عرفات عن ثقته بأن مصير الجدار العازل إلى زوال لا محالة، أسوة بجدار برلين" (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2مايو2016، نت).

"ووصف السيد أحمد قريع "أبو علاء" رئيس الوزراء الفلسطيني، قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بخصوص جدار الضم والتوسع والفصل العنصري بالقرار التاريخي لشعبنا الفلسطيني، لأنه صدر عن أعلى محكمة في العالم. وقال رئيس الوزراء: في تصريح للصحفيين في مدينة رام الله في الضفة الغربية، عقب إصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي لرأيها الاستشاري حول الجدار العنصري: أنا أعتبره يوماً تاريخياً، والقرار الذي اتخذ هو أيضاً قرار تاريخي لأنه صدر عن أعلى محكمة عدل في هذا العالم، لتقول لكل العالم ولتقول للإسرائيليين وللأمريكان إن هذا الجدار غير قانوني وغير شرعي لأنه يقام على أرض الآخرين، لأنه يقام على أرض محتلة. ودعا المجتمع الدولي والولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتهم وتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر أمس، والقاضي بعدم شرعية "جدار الضم والتوسع والفصل العنصري الإسرائيلي" ووجوب إزالته (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2مايو2016، نت).

ووصف هذا القرار بالهام جداً، مشيراً إلى أنه قرار قانوني من أعلى هيئة قضائية في العالم وأن شخصيات قضائية مهمة من مختلف دول العالم جاءت لتقول إن هذه الأرض محتلة وإن بناء الجدار عليها بما فيها القدس هو جدار غير قانوني.

"وأكّد السيّد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على ضرورة وأهمية قيام المجموعة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، بالضغط على إسرائيل، وإلزامها بما ورد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بخصوص إقامة جدار الفصل العنصري في الأراضي

الفلسطينية، وشدد ناصر القدوة مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، على أن قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي يؤكد على عدم قانونية الجدار، كما يؤكد على أن القدس الشرقية مدينة محتله، وأن المستوطنات الإسرائيلية غير مشروعة (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2مايو2016، نت).

**ومن هنا يبرز** دور وأهمية انضمام فلسطين كعضو في الأمم المتحدة ، والهيئات الدولية لمواجهة الرفض الإسرائيلي للقوانين الدولية، ولتبقي جذوة المقاومة القانونية قائمة ومستمرة في إعداد خطط التعامل مع أزمة الجدار وغيرها، وإعداد سيناريوهات المواجهة. لما تشكله هذه الخطوة من الضغط علي إسرائيل وأمريكا لإزالة الجدار.

وأيضاً يتبين، أن الصبغة الأيديولوجية الإسرائيلية منذ القدم مبنية على المراوغة وتشويه الحقائق، إذ شككت بالدور القانوني لمحكمة العدل الدولية وبتشكيل المحكمة، وعليه قاطعت إسرائيل جلسات المحكمة، وهذا يدل على مدى عمق التفكير المراوغ للدبلوماسية الإسرائيلية والبحث دائماً عن الفجوات والثغرات لتنفيذ مخططاتها المبنية على حقوق الآخرين، وهذه هي العقلية الإسرائيلية، التي على الدبلوماسي الفلسطيني أن يعرفها جيداً.

وهنا ننصح الحكومة الفلسطينية بإرسال رسائل إلى جميع دول العالم وحكوماتها ويجب تفعيل دور الدبلوماسية الفلسطينية تتضمن تأكيداً على مضمون قرار المحكمة وما يرتبه على مختلف الدول والهيئات الدولية من مسؤوليات والتزامات بموجب القانون الدولي، ومناشدتها النهوض بواجباتها لضمان تنفيذ القرار. من خلال التواصل مع جميع دول العالم المؤثرة مثل (الاتحاد الأوروبي، الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، رئاسات الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز)، والاستفادة من الدور التركي والقطري المناصر للشعب الفلسطيني وتفعيل السفارات الفلسطينية في جميع الدول، وحشد كل الطاقات، من أجل الاستفادة من قرار مجلس الأمن. وعدم التراخي بسبب انشغال المجتمع الدولي في الأحداث والصراعات الداخلية لبعض الدول العربية، ولا يمكن أن نجد مبرر للاحتلال الإسرائيلي بتهويد القدس ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية، ولكن يجب الدعوة إلى اجتماعات فورية للجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، دول عدم الانحياز، لتنسيق الخطوات، والنضال المستمر حتى يتم إزالة الجدار.

# الفصل الرابع:

## الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في ضوء المواقف الدولية.

**المبحث الأول : مواقف الأطراف ذات العلاقة.**

أولاً : الموقف الأمريكي.

ثانياً : المواقف الدولية الأخرى.

**المبحث الثاني : أداء الدبلوماسية الفلسطينية.**

أولاً : الأداء الدبلوماسي الرسمي.

ثانياً : موقف الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية.

# الفصل الرابع

# الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في ضوء المواقف الدولية

مقدمة:

تعرضت إسرائيل لانتقادات دولية بسبب شروعها في إقامة الجدار، ولكن هذه الانتقادات لم تصل إلى حد إدانتها في مجلس الأمن، بالرغم من أن القضية الفلسطينية تحظى بتعاطف الكثير من القوى الدولية، ولكن لم تتمكن هذه الدول من الوقوف أمام إسرائيل لكي تتراجع أو تزيل الجدار، بسبب وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانبها، وخاصة عندما تم التصويت ضد مشروع قرار يدين إسرائيل لبنائها الجدار.

سيتم تناول العديد من المواقف الرسمية والشعبية وفصائل التحرر الوطني الفلسطيني من قضية الجدار وتوضيح أهميتها ، ومن ثم تحليل هذه المواقف والوقوف على إسهاماتها في دعم الدبلوماسية الفلسطينية تحديداً في قضية الجدار وما هو دور الدبلوماسية الفلسطينية في استثمار هذه المواقف الموحدة ، وأيضا تم انتقاء نموذجا للنضال الشعبي المقاوم للجدار العنصري قرية نعلين الفلسطينية نموذجاً، حيث شكلت نموذجاً يحتذى به في مقاومتها للاحتلال والجدار، وحققت انتصارات بهذا الجانب سواءً على المستوى القانوني من خلال المحاكم الإسرائيلية، أو من خلال النضال الشعبي المقاوم بالتصدي لبناء الجدار أو حملات التضامن العالمية.

**المبحث الأول: مواقف الأطراف ذات العلاقة.**

قامت إسرائيل ببناء الجدار ليحد من آمال وطموحات الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها ، وبهذا تكون إسرائيل قامت بإجراء ومن طرف واحد لرسم حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة بشكل ممزق ومفتت تحيطها المستوطنات والجدران، وبهذا يكون الجدار شكل عائقاً أمام هذه التسوية، ولطالما تبنت أمريكيا المواقف الإسرائيلية وتقف بجانبها على حساب الفلسطينيين، وهناك أيضاً العديد من المواقف الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه، لكنها دائماً تُصد بالفيتو الأمريكي الذي يرفض إدانة إسرائيل أو إجبارها على التراجع عن مخططاتها في عملية بناء الجدار، ومن خلال ما سبق سنبدأ بالموقف الأمريكي وتبريراته في الوقوف ضد إدانة إسرائيل في

مجلس الأمن، لما له من تأثير وأهمية، ومن ثم سنوضح أهم المواقف الدولية الأخرى من قضية الجدار .

**أولاً : الموقف الأمريكي.**

الحكومات الأمريكية المتعاقبة لم تقف في يوم من الأيام إلي جانب الحقوق الفلسطينية بما فيها قضية الجدار، ودائماً تقف بجانب إسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية، وعندما نتحدث عن الموقف الأمريكي من الجدار نجد في النهاية أنها، استخدمت يوم الأربعاء 2003/10/15م حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار يدين قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، وحصل مشروع القرار على تأييد 10 دول، بينما امتنعت عن التصويت 4 دول أخرى وهي ألمانيا وبريطانيا وبلغاريا والكاميرون، وانتقد المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة "جون نيغرو بونتي" الذي استخدم حق النقض للمرة الثانية خلال شهرين ضد مشروع قرار يدين إسرائيل، أما النص الذي تقدمت به سوريا باسم المجموعة العربية، قال "نيغرو بونتي" أن النص الذي عرض للتصويت "ليس متوازناً"، ولا يتضمن إدانة للإرهاب بعبارات واضحة، وفشل في المساواة بين الجانبين في المجال الأمني في الشرق الأوسط بما في ذلك الهجمات التي عانت منها إسرائيل في السنوات الثلاث الأخيرة (على حد زعمه ) كما عارض الموقف الأمريكي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في يوم الأربعاء 2003/10/22، حينما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تسوية صاغه الاتحاد الأوروبي ويطالب إسرائيل "بوقف بناء الجدار الذي تقوم ببنائه في الأراضي الفلسطينية". وبررت الولايات المتحدة معارضتها للقرار الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول وقف بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية بالقول "أنه لم يكن متوازناً " (القاسم، 2007: 311).

ويتضح الموقف الأمريكي جلياً عندما عارضت إحالة قضية الجدار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية للبت في إذا ما كانت إسرائيل ملزمة قانونياً بهدم الجدار، واعتبرت أن القضية سياسية وليست قانونية، وأن هذه المسألة ليست من القضايا التي يتعين أن تفصل

فيها المحكمة، وقدمت لمحكمة العدل الدولية مذكرة خطية قالت فيها : إنها تعتقد أن إصدار رأي في المسألة يهدد بتقويض عملية السلام وتسيس المحكمة، وأن الولايات المتحدة تطلب بصورة عاجلة من المحكمة تجنب اتخاذ قرار من شأنه التدخل أو جعل عملية التفاوض أكثر صعوبة مما هو عليه.

إن استمرار التأييد الأمريكي لإسرائيل وضغوط أمريكا على محكمة العدل الدولية أصبحت صلاحية المحكمة مطعون بها في البت في قضية الجدار، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت سياسة تغير مسار الجدار لا وقف الجدار أو إزالته، فهي كانت حريصة على انتقاد الجدار، وعلى أن تعطي طابع بأنها لا تزال مستمرة في الضغط على إسرائيل لتغير مساره ، وهذا ما يتوقع من الولايات المتحدة ولا يتوقع منها اكثر من ذلك، حتى أن هذا الشيء الذي فعلته في ظل هيمنة الأجواء الانتخابية على مفاصل السياسة الأمريكية، حينها قال "جون كيري" وكان قوله هذا بمثابة أول التصريحات الصريحة "هو إن تشييد جدار الفصل هو عمل قانوني هدفه الدفاع عن النفس"، أما عن رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش فكانت هي "أن الحل النهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو حل الدولتين" حيث قال " إننا نريد دولة فلسطينية قابلة للحياة تتمتع بنوع من التواصل الإقليمي مع عدم الممانعة في إجراء بعض التعديلات الحدودية يتفق عليها الطرفان". وبدأ الموقف الأمريكي بالتبلور في اللقاء الذى جمع بين مستشار الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس مع أركان الحكومة الإسرائيلية في سياق قولها بما معناه إن أخذ الانطباع لدينا حتى لو قصدتم بناء الجدار لمنع العمليات الإرهابية وإرساء أمن دولتكم، إن هناك حقائق سوف تكون مرساه على الأرض يمكنها من تغير واقع الفلسطينيين، فينبغي بحثها في المفاوضات مع الفلسطينيين، ويعتبر رد كونداليزا رايس على شارون في اللقاء الذي جمعهم في سنة 2003، أن الولايات المتحدة وإسرائيل يوجد بينهم خلل فالإدارة الأمريكية تجد أن هناك صعوبة في مواصلة بناء الجدار وإن الجدار لن يزيد إلا التأزم في الوضع السياسي وإيجاد نوع من الحدود السياسية، يعتبر هذا الرد قاسى على إسرائيل من وجهة نظرها (نوفل، 2005، نت).

قام الرئيس جورج بوش بلقاءين ، واحد مع الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في يوم 2003/7/25م قال فيه أنه ناقش أمر الجدار مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون وأنه يمثل مشكلة، وقال أنه من الصعب جداً مع وجود جدار ضخم يفصل قرى ومدن الضفة الغربية عن بعضها البعض وهذا لن يعزز الثقة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وفي لقاء ثاني بين بوش وشارون كانت اللهجة مضمنة وبشكل "أكثر خفة" فقال آمل في إلا يعود هذا السياج الأمني ضرورياً على المدى الطويل، وأوضح أنه

متفهم أن قضية بناء الجدار أكثر شيء يمكن أن يضمن حماية أمن إسرائيل وأبنائها الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية ، وأكد على ضرورة مواجهة منظمات كحماس وغيرها من المنظمات التي تمنع إرساء السلام t (oppca، نت)، وكأن كلام بوش في اللقاءين يتواجد فيه تناقض فهو لم يهن عليه القول بقسوة مع شارون لدرجة أنه استخدم كلمة "سياج" مع شارون وكلمة "جدار " مع عباس ، وعاد بوش في تاريخ 7-8-2003 وقال الجدار يغوص بتعرج ويتلوى كالثعبان عبر الضفة الغربية، وهذا ما سيعقد إقامة دولة متلاصقة جغرافياً. ولقد صمم الجدار على هيئة جدار مزدوج الشرقي منه يتغول على عمق تسعة كيلومترات داخل أراضي الضفة الغربية، والغربي منه بمحاذاة الخط الأخضر ازدواجية الجدار كانت مهمة ضرورية لحماية الملاحة في مطار اللد كما يقول الإسرائيليين، لكن الإدارة الأمريكية اعترضت على مسار الجدار في هذه المنطقة فبعثت ثلاثة من خبراء الطيران رفعوا تقريراً بعدها أنه من الضروري جعل مسار الجدار كما أرادت إسرائيل لمنع المس بالطائرات التي تهبط في مطار اللد، وهذا الجدار سوف يضايق ويدمر حياة آلاف الفلسطينيين في المنطقة، وبالنسبة لمنطقة أرئيل قدم الجانب الإسرائيلي مسار جديد بحيث أنه إذا سمحت الظروف، فسوف يسمح بتنفيذ المخطط الإسرائيلي (المشهد الإسرائيلي، 2003/10/28).

يعتبر استخدام أمريكيا حق النقض الفيتو في مجلس الأمن في أكتوبر 2003 ضد قرار يعتبر الجدار غير شرعي، وعدم ممارستها على الضغط على الحكومة الإسرائيلية، وهذا ما قامت الإدارة الأمريكية به بالرغم من المواقف الأمريكية المعلنة آنفاً، إلا أن المصادر الأمريكية الرسمية عبرت عن خيبة أمل الإدارة الأمريكية من شارون، وهذا ما أثار مخاوف كبيرة لبعض الجهات داخل إسرائيل وخاصة حزب الليكود الحاكم، ولقد عقد الحزب جلسة انتهت بقولهم أنهم لن يؤيدوا تصديق ميزانية الجدار، وقال النائب "إيلي أبولو" على شارون أن يذهب قبل أن تتبدد أموالنا ويأخذ موافقة الولايات المتحدة على مسار الجدار، إن المصادر الأمريكية كانت تعلم أن الجدار سوف يودي بحياة آلاف الفلسطينيين إلى حالة صعبة للغاية في كافة مجالات الحياة ويعدم تمكن الفلسطينيين بإقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة (صالح، 2003: 443-486).

بعد البدء ببناء الجدار تبين التعارض السياسي الأمريكي على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض (سكوت ما كلاين) بقوله: "إسرائيل لها الحق بحماية أمنها وبذلك يحق أن تأخذ قرارات التي من شأنها تحقيقه"، أبدى قلقه اتجاه السياج ثم قال: "الإسرائيليون يدرسون مسار "السياج" حتى يجعلون تأثيره السلبي أدنى ما يمكن على حياة الفلسطينيين اليومية"، وأوضح أن "السياج" يمر بأراضي محل

النزاع، وقال: "إن واشنطن تريد إلغاء "السياج" تماماً ولكن ترفض إسرائيل ذلك، فهي سوف تقيد رسم مساره، واعترف وزير الخارجية الأمريكية كولن باول بقوله "أنه يمكن لأمة أن تبني جدار على أرضها ولكن يخشي أن يجعل الجدار يخترق أرض الأخرين"، بالرغم من انتقاد الجدار من معظم الجهات الرسمية الأمريكية إلا أن إسرائيل لم تأخذ ذلك على محمل الجد نظراً لعلمهم بالنفاق الأمريكي ووقوف أمريكيا بجانبهم. لكن ما ظهر جلياً وكشف سياسة أمريكا هو استخدامها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار يدين قيام إسرائيل ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، هذا كان متوقع من أمريكا لذلك كانت إسرائيل وقتها في حال اطمئنان من جانب أمريكا بشأن الجدار فقد قال شارون لوزرائه لا داعي للقلق من الموقف الأمريكي فأمريكا تعرف كل شيء عن الجدار وآثاره السلبية التي ستصيب الفلسطينيين وبالرغم من ذلك تطابقت الآراء بين واشنطن وتل أبيب (قاسم، 2007: 301).

بعد ذلك صدر قرار عن الأمم المتحدة في أوائل نوفمبر 2003 أعده مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية جاء فيه "التأثير المنعى لنظام التصارع يثير مخاوف جدية من أن يتسبب فعلياً في ترك آلاف الفلسطينيين مناطقهم، هذا معناه أن كارثة إنسانية سوف تكون لحرمان هؤلاء السكان من بيوتهم التي قضوا فيها حياتهم، وعبر كوفي أنان بقوله: "الأسيجة العالية كفيلة بالجيرة الحسنة، عندما يبني المرء السياج على أرضه دون المساس بالجار"، وهذا هو موقف المؤسسة الدولية (الأمم المتحدة 2008: 9).

ويعتبر الجدار غير شرعي، لكن الفيتو الأمريكي سحقه، هذا الموقف الأمريكي جعل المجموعة العربية ومجموعة عدم الانحياز إلى اللجوء إلى الجمعية العامة حيث أصدرت قرار وبأغلبية يدعو إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم تقريره بصفة دورية عن مدى الانسياق لهذا القرار وخلال شهر يجب أن يقدم التقرير وينظر في اتخاذ تدبريات أخرى إذا احتاج الأمر ذلك (القاسم2007: 87). وجاء فيه "إن إسرائيل لم تمتثل لطلب الجمعية العامة بوقف وإلغاء تشييد الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة". وقال عنان في تقريره، إنه يقر ويعترف "بحق إسرائيل وواجبها حماية شعبها أمام الهجمات الإرهابية، إلا أن ذلك الواجب لا ينبغي تحقيقه بطريقة تتنافى مع القانون الدولي مما يؤدي إلى تقويض عملية السلام بزيادة صعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وزيادة المعاناة بين الشعب الفلسطيني، وأشار عنان في تقريره إلى أن إسرائيل قد صرحت مراراً بأن الحاجز هو تدبير مؤقت ولا يمثل أي عائق سياسي ولكنه يرى أن نطاق التشييد ومساحة أراضي

الضفة الغربية التي تم الاستيلاء عليها داخل مساره أو التي ستصبح واقعة بينه وبين الخط الأخضر يثيران قلقاً عميقاً ويترتب عليهما عواقب كبيرة في المستقبل، وبناءً على قرار الأمين العام وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحث مشروع قرار جديد تقدمت به المجموعة العربية ومجموعة عدم الانحياز تطالب فيه بأن يحول موضوع الجدار إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه، وهنا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطلب من محكمة العدل الدولية البت في "الانعكاسات القانونية لبناء الجدار الذي تشيده إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة". كما تبنت قراراً ثانياً يقضي باستئناف الجلسة الخاصة بقضايا الشرق الأوسط إذا استمرت إسرائيل في تحدي المطالبة بإنهاء بناء الجدار العازل، وقد تم اعتماد القرار بموافقة 90 دولة ومعارضة 8 دول وامتناع 74 عن التصويت بينها دول الاتحاد الأوروبي (مركز أنباء الأمم المتحدة، 2003).

السلطة الفلسطينية اعتقدت بأنها من خلال المفاوضات مع الإسرائيليين سوف تحقق حلم الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وأن المفاوضات هي الخيار الاستراتيجي لها وفق الوعود الأمريكية بحل الدولتين وفق رؤية بوش الابن، الأمر جعل الدور الفلسطيني ينحصر عبر التفاوض ويتنازل عن العديد من الخيارات الأخرى.

**وهنا أخفقت** الدبلوماسية الفلسطينية في منع أو إيقاف إسرائيل من بناء الجدار العازل أو الاستمرار في الاستيطان ولم تستطع فهم الدور الأمريكي المناصر لإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية.

يتضح من خلال دراسة وتحليل الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل في مجلس الأمن الدولي، وإنكاره للحقوق الفلسطينية في قضية الجدار وغيرها من القضايا التي أقرتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وتأسيساً على ذلك يعتبر الوسيط الأمريكي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وسيط منحاز للطرف الإسرائيلي، وخاصة في ظل تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات الأمريكية، ولذلك يجب على الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية عدم الوثوق بالحديث عن إمكانية وقوف الجانب الأمريكي مع الفلسطينيين في أي قضية نزاع أو صراع مع الاحتلال الإسرائيلي؛ ولا بد من الدبلوماسية الفلسطينية البحث عن خيارات بديلة عن المفاوضات كخيار وحيد لحل القضايا الفلسطينية الشائكة، وذلك بتنشيط العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والصين والدول التي ساندت الشعب الفلسطيني في نضاله عشرات السنين.

وأيضاً يمكن تفعيل الدور الشعبي المناهض للاحتلال والجدار والاستفادة من الهبات الشعبية والموجات الجماهيرية الغاضبة والتي تؤثر بأمن الاحتلال واستقراره والتي من الممكن أن تعطى للدبلوماسية الفلسطينيين دورا أكثر تأثيراً على الاحتلال الإسرائيلي والقوى الداعمة له، وحينها يمكن استغلالها كورقة ضغط داعمة للدبلوماسية الفلسطينية ويمكن أن تحدث تراجعا إسرائيليا بموضوع الجدار أو الاستيطان وخاصة أن الاحتلال الإسرائيلي يبحث عن الأمن والاستقرار، فعندما يشعر أنه سيفقد الأمن والاستقرار بالكامل من الممكن أن يتنازل عن جزء من أهدافه مقابل تحقيق الأمن والاستقرار.

كما أن إقرار الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة إزالة الجدار وأنه غير قانوني يعتبر نجاحاً للدبلوماسية الفلسطينية وإقراراً بحقوق الشعب الفلسطيني، لذلك يجب استثمارها بشكل جيد ومناسب.

**ثانياً : المواقف الدولية الأخرى.**

- **موقف الاتحاد الأوروبي:**

لقد عبر الموقف الأوروبي، عنه وزير الخارجية الإيطالي "فراكو فراتيني" خلال انعقاد القمة الأوروبية في إيطاليا حين قال متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي "إن مسار الجدار الذي تقيمه إسرائيل يجب ألا يجتاح الأراضي الفلسطينية، كما ذكر البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الرباعية في 2003/9/26م بناء الجدار الفاصل، وأكد المجتمعون على أن الجدار يقتطع أجزاء من الأراضي الفلسطينية ويقيد حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية ويقوض ثقة الفلسطينيين في خطة السلام. الفلسطينية وهو موقف أكد عليه الاتحاد الأوروبي سابقاً (إقبال، 2011: 2).

وجاء موقف الاتحاد الأوروبي منتقداً الجدار العازل في أكثر من مناسبة واعتبره عملاً غير مشروع مخالف للقانون الدولي والأعراف الدولية والاتفاقيات الدولية وهما يكون أقرب إلى طموحات الفلسطينيين من الموقف الأمريكي بعد سقوط مشروع القرار بالفيتو الأمريكي، وطرح الاتحاد الأوروبي مشروع بديل على الجمعية العامة يقتصر على دعوة إسرائيل إلى وقف بناء الجدار وصوت الاتحاد لصالح القرار وحظي هذا القرار بموافقة 144 دوله وامتناع 12 دولة عن التصويت وعارضة أمريكا وإسرائيل. وعلى الرغم من أن موقف الاتحاد الأوروبي أقرب إلى الطموحات الفلسطينية من الموقف الأمريكي ألا أنه متهم بأنه يفتقر إلى المبادرة والفعالية، والبعض يعتبر الموقف الأوروبي ضروري

جدا لكسب معركة الرأي العام ولإحداث توازن ولو طفيف في المعادلة الدولية، كما وافقت بعض دول الاتحاد على إدانة إسرائيل على خلفية بنائها للجدار، حيث صوتت فرنسا وإسبانيا في مجلس الأمن لصالح القرار في حين امتنعت عن التصويت ألمانيا وبريطانيا، ولكن الاتحاد الأوروبي امتنع عن التصويت لصالح قرار يحيل مسألة الجدار إلى محكمة العدل الدولية، وكان قد صدر القرار بأغلبية 90 صوتا مقابل ثمانية مع امتناع 74 عن التصويت، وصوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ضده (القاسم، 2007: 88-89).

ويرى الاتحاد الأوروبي رغم معارضته للجدار أنه من غير المناسب طرح القضية أمام محكمة العدل الدولية، وهو ما أكده أكثر من مسئول أوروبي، حيث قال وزير الخارجية البريطاني جاك سترو إن "الجدار غير شرعي بحيث يبتعد كما هو الحال في عدة نقاط عن الحدود الدولية (الخط الأخضر) ويتوغل في الأراضي الفلسطينية"، ولكنه اعتبر أن من غير المناسب طرح هذا الملف أمام محكمة العدل الدولية بما أن الإسرائيليين يرفضون الاعتراف بهذه الهيئة". وإلى مثل هذا الرأي ذهب وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان الذي رأى أن الجدار لا يتطابق مع حدود 1967م ، ولكنه اعتبر أن طرح مسألة الجدار على محكمة العدل في غير محلها، وأكدت وزيرة الخارجية الإسبانية آنا بلاثيو أيضاً معارضة الاتحاد الأوروبي للدعوى التي رفعت أمام محكمة العدل مع التنويه بإدانة بلادها للجدار ( إقبال، 2011 :72).

وعلى الرغم من هذا الموقف الأوروبي إلا أنها متهمة بكون سياستها تتحرك طبقاً للموقف الأميركي أو مكمل له في أحسن الأحوال، وغالباً ما يتراجع أمام الضغط الإسرائيلي ويأتي في هذا السياق إحجام الاتحاد الأوروبي عن تأييد الدعوى المرفوعة في المحكمة الدولية وعدم المشاركة فيها، وأن أوروبا لا ترغب بمواجهة الابتزاز الإسرائيلي، وليس بعيداً عن التهم بالعداء للسامية المتتالية التي وجهتها إسرائيل لأوروبا عموماً وفرنسا على وجه الخصوص، حتى إن سياسته الأخيرة أصبحت في المرحلة الراهنة أسيرة نفي التهمة عنها، كما أن جاك سترو وزير الخارجية البريطاني دافع بحذر عن الانتقادات الإسرائيلية التي جاءت في سياق احتجاج إسرائيلي عنيف لتصريحات أشار فيها إلى أن الغرب متهم بالنفاق بسبب اتخاذه إجراءات فعالة ضد العراق والتزام الصمت اتجاه عدم تطبيق إسرائيل قرارات مجلس الأمن الدولي( إقبال، 2011: 73).

والدبلوماسية الفلسطينية ركزت بشكل أساسي على المساعدات الأوربية التي تصل 45% من قيمة المساعدات التي تصل السلطة الفلسطينية، والاتحاد الأوروبي استخدم المساعدات كوسيلة

ناجحة للضغط على الجانب الفلسطيني، وذلك لمحاربة الإرهاب وتفكيك البنى التحتية للفصائل المقاومة الفلسطينية، وإلزام السلطة الفلسطينية باتفاقيات مع إسرائيل واستمرار التنسيق الأمني ، بالرغم عدم التزام إسرائيل الاتفاقيات معها.

على الرغم من ذلك يعتبر الموقف الأوروبي ضرورياً جداً لكسب معركة الرأي العام وتعاطفه على الأقل، ولإحداث توازن ولو طفيف في المعادلة الدولية، وأن النشطاء الأوروبيين استطاعوا أن ينتزعوا من شعوبهم تفهماً أكبر لصالح القضية الفلسطينية، والتي اعتبرت إسرائيل تشكل تهديداً على الأمن الدولي، كما أن النائب الأوروبي أصبح أكثر دراية بالنزاع في الشرق الأوسط، ومن ذلك الزيارات التي يقوم بها الوفود الأوروبيين إلى الأراضي الفلسطينية "لتقويم انعكاسات" الجدار العازل من الناحية الإنسانية، وهذه الزيارات أضافت إلى رصيد الفلسطينيين.

- **موقف الأمم المتحدة:**

عبر مبعوث الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط "تيري رودلارسن" عن موقفه بانتقاد إسرائيل وبشدة لمواصلتها بناء جدار الفصل العنصري قائلاً "من حق إسرائيل أن تبني جداراً على أرضها، لكن ليس على أراضي الآخرين، الجدار في مساره الحالي يفصل بين قرى فلسطينية، يفصل بين التلاميذ ومدارسهم"، وأفاد تقرير للأمم المتحدة، نشر في جنيف في 2003/9/30، أن قيام إسرائيل ببناء "سياج أمني" على طول الضفة الغربية، سينطوي على ضم قسم من الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الوثيقة التي أعدها "جون دوغارد" الخبير الجنوب أفريقي مقرر الأمم المتحدة الخاص، حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إثر مهمة قام بها في نهاية حزيران 2003م وهي موجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأشار التقرير إلى أن هذا الجدار سيؤدي إلى إلحاق أقسام كبرى من الضفة الغربية بينها مستوطنات يهودية أقيمت في الضفة الغربية بالأراضي الإسرائيلية وخلص إلى أن الوقائع تشير بقوة إلى أن إسرائيل مصممة على خلق وضع ميداني يعادل ضماً بحكم الأمر الواقع، وأضاف التقرير أن ضم هذا النوع الذي يعتبر غزواً بموجب القانون الدولي، يحظره ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ( إقبال، 2011: 75).

ويبقى القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة من أهم القرارات التي تخص بناء جدار الفصل العنصري، كما صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح قرار يطالب محكمة العدل

الدولية في لاهاي بهولندا بالفصل فيما إذا كانت إسرائيل ملزمة قانوناً بهدم الجدار، وصدر هذا القرار بأغلبية ٩٠ صوتاً ضد ٨ أصوات وامتناع ٧٤ صوتاً، وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل ممن صوتوا ضد القرار، أما دول الاتحاد الأوروبي، وشركاؤه فكانوا ممن امتنعوا عن التصويت.

أما كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في 2004/4/15 أمام ندوة الأمم المتحدة لمناقشة جاءت لتوضح مدى تأثير إقامة الجدار العازل على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى محفل للمطالبة بتحرك دولي عاجل لدعم حقوق الفلسطينيين، وذلك إثر دعم الرئيس بوش لأرئييل شارون، حيث أشارت إلى المخاطر التي قد تنجم "عن محاولات هذا الطرف أو ذاك للحصول على امتيازات سياسية عن طريق إجراءات قد تضر بالطرف الثاني والتي مآلها الفشل حتى إن كانت ستحقق بعض المكاسب على المدى القصير". وقد ذكر الأمين العام في كلمة تمت قراءتها أمام الحاضرين بالوضع الإنساني الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والذي قال عنه "إنه مأساوي وقد يعمل على تعريض أمن منطقة غير مستقرة بالكامل للخطر"، أما ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي "السيد بابكر با" أدان من جهته ما وصفه "بإقامة جدار عنصري ترغب إسرائيل من ورائه عرقل إقامة دولة فلسطينية بتحويل ترابها إلى بانتوستانات معزولة عن بعضها البعض"(swissinfo.ch/ara. نت).

ويذكر أن الأمم المتحدة انتقدت الجدار أكثر من مرة وفي أكثر من تقرير، كما انتقده الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية واعتبرته غير قانوني، مثل الصليب الأحمر الدولي والمنظمة الأميركية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، كما أدانته مرجعيات مسيحية مثل بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني ورئيس أساقفة الكنيسة الإنجليكية روان وليامز، حتى أن مسئول البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة "نيجل روبرتس" انتقد الجدار معتبراً أنه يزيد من معاناة الفلسطينيين وسيؤثر على التجارة والعمل والخدمات الاجتماعية. وعلى العموم فإن الانتقادات الدولية، سواء من دول أو من منظمات إنسانية تجد طريقها سهلاً عندما تنتقد الآثار الإنسانية المترتبة على بناء الجدار وتستطيع الدفاع عن موقفها بسهولة إلى حد ما، ولكن الجانب السياسي الذي تهيمن عليه بضع دول كبرى لا يزال بعيد المنال ما دامت الدول تلك تتحفظ على عرض مسألة الجدار على محكمة العدل الدولية، وما دامت تلك الدول تملك حسابات كبيرة تتجاوز الجدار والإنسان الفلسطيني والإسرائيلي أحياناً، لأن عرض قضية سياسية على محكمة العدل الدولية سابقة تخشى الكثير من الدول الكبرى أن تتكرر في قضايا تمسها، ويبدو أن الفلسطينيين يدركون هذه الأمور، لذا قد جعلوا هدفهم الأول من محاكمة الجدار هو تعزيز حضور قضيتهم لدى الرأي العام الدولي وإثبات خرق

إسرائيل للقوانين الدولية، ويبدو أنهم قد حققوا إنجازا ما في هذه القضية، ولكن ما يواجه الفلسطيني أن مسألة الرأي العام أشبه بالبورصة قد تخسر في يوم كل ما ربحته في أيام، وأن هذه اللعبة يتقنها الإسرائيلي ويمارسها منذ عقود ( إقبال، 2011، : 5).

ولقد حقق الفلسطينيون حضوراً لدى الرأي العام الدولي من خلال محاكمة الجدار، ولكن ما يواجهون أن مسألة الرأي العام قد تخسر في يوم كل ما ربحته في أيام سابقة.

وهنا يظهر وبشكل جلي ضعف ومحدودية قدرة الاتحاد الأوربي في الوقوف الفعلي على قضية الجدار والتسوية مع الفلسطينيين .

- **الموقف الروسي:**

أبدى الروس تأييداً لقضايا الفلسطينيين، فالمواقف الروسية تاريخ عريق نحو الحقوق الفلسطينية وفي كل ما يتعلق بالجدار العازل، صوتت روسيا لصالح الفلسطينيين ولصالح المجموعة العربية، وقال نائب وزير الخارجية الروسية (يوري فيد ويوف) بأن موسكو ترى أن بناء الجدار يعطل جهود السلام في المنطقة لكن هي ترى أيضاً أن محكمه العدل الدولية لن تساعد في حل المشكلة فلذلك تحفظت روسيا على إحالة المسألة والقضية إلى محكمه العدل الدولية.

- **موقف جنوب أفريقيا:**

ولا تستطيع أن تجاهل موقف جنوب إفريقيا الذي أبدي لمحكمة العدل رأيه بأنه تحكم على عدم مشروعه الجدار، حيث قارنت هدا الجدار العازل بنظام الفصل العنصري السابق في كل من جنوب (إفريقيا وناميبيا)، وجاء على لسان نائب وزير خارجيتها (عزيز باهاد) أن الجدار يعيق بعملية السلام وخارطة الطريق ولقد أبدت عدة دول للمحكمة الدولية انتقادها بشده للجدار مثل كوبا وماليزيا وإندونيسيا وكذلك فعلت منظمة المؤتمر الإسلامي (مجلة تاريخ العرب والعالم، 2004: 7).

- **الموقف الصيني من الجدار:**

عبر المبعوث الصيني لدى الشرق الأوسط (رانغ شرجيه ) إن عملية بناء الجدار العازل تلقى مبدأ تحقيق السلام في المنطقة وتنفي التبادلية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعقد المتحدث باسم وزاره الخارجية الصينية (لبوجيا تاو) في بكين في يوم 2003/7/14شرح فيه إن تسريع إسرائيل لإنشاء الجدار سوف يزيد تأزم الخلافات الإسرائيلية الفلسطينية، وأكد في هذا المؤتمر على أن الموقف الصيني موقف معارض لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا كان

موقف حازم وواضح وعني بأن لا يضر بجهود المجموع الدولي والأطراف المعنية التي تريد تحقيق السلام في المنطقة. إن بناء إسرائيل جدار الفصل العنصري يؤثر على اقتصاد الفلسطينيين، ناهيك عن القيود الصارمة التي ستفرضها إسرائيل علي تنقل الفلسطينيين.

وكان لا بد من الدبلوماسية الفلسطينية أن تستفيد من الموقف الصيني لما له من وزن وثقل في المجتمع الدولي وضرورة التواصل الدائم والمستمر مع الصين وخاصة أن إسرائيل تعمل وبشكل حثيث على توطيد علاقاتها مع الصين من خلال تبادلاتها التجارية ومحاولة ربط مصالح عديدة معها لكسب مواقفها ، ولا بد من الدبلوماسية الفلسطينية أن تحدد أهدافها بوضوح ضمن خطة استراتيجية واضحة فإن غياب الخطة الدبلوماسية الواضحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وعدم وضوح الأهداف التي تريدها فيما يتعلق من المواقف الدولية المتعددة وخاصة الموقف الصيني .

- **منظمة العفو الدولية:**

أكدت منظمه العفو الدولية في هذا تقرير رفعته عن قضية الجدار الإسرائيلي والأراضي المحتلة التي تعيش تحت الحصار، وأكدت المنظمة أن ما يقارب نسبته 60% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر وخط الفقر، ونسبة البطالة تقترب من 50 %، وقالت إن نقص التغذية والمشكلات الصحية التي تصيب الفلسطينيين نتيجة مباشره للقيود والمضايقات التي تفرضها إسرائيل، فضلاً عن أنها مشكلة إنسانية، ووصف التقرير جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، فقال بأنه: سياج إلكتروني فوقه سلك شائك في أغلب المناطق، وفي مناطق أخرى هو عبارة عن جدار إسمنتي متين هذا الجدار سيكون له عواقب وخيمة على الجهة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين فالمتضرر عدد لا يقل عن 200 ألف فلسطيني، هذا الجدار سوف يعزل ويفرق باقي القرى الفلسطينية عن بعضها وعن باقي أراضي الضفة الغربية وعن باقي الأراضي الزراعية المتواجدة هناك، وأضافت المندوبة بمنظمة العفو الدولية (دونات لار وفيرا) هي من ترأست فريق البحث بشأن هذا التقرير فقالت: "لو بنوا هذا الجدار على خط ما قبل حرب عام 1967، لما كان أمامنا شيء نقوله عنه، لكنهم بنونه داخل الأراضي المحتلة ويعزل المجتمعات الفلسطينية" ( مركز المعلومات الفلسطيني، نت).

ويجب على الدبلوماسية الفلسطينية أن تفعل دورها ومشاركتها في المنظمات الدولية لحشد الرأي العام العالمي لصالح الفلسطينيين في جميع قضاياهم وحقوقهم وعلى رأسها الجدار وأن تقوم بالانضمام إلى المنظمات الدولية وخاصة أنها أصبحت عضو مراقب في مجلس الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة.

**الموقف العربي:**

وبالنسبة للموقف العربي فكان بإمكانه التأثير بشكل أكبر على الموقف الأمريكي الذي كان داعم بشكل مفرط وبدون حدود لحكومة شارون ، ولكنه بقي كما هو مكتفي باللجوء إلى الأمم المتحدة، بالرغم من المعرفة اليقينية بأن مخاطر هذا الجدار سوف تكون جمة والأثار التي سيتركها مأساوية على مستقبل الشعب الفلسطيني (109، 2005 : 220-215 ،وثيقة).

وفي أروقة الأمم المتحدة تبين أن الموقف السوري كان هو الموقف الأكثر تفهم ببناء الجدار، استمر الاقتصار على بيانات الشجب والاستنكار ببناء الجدار من جانب الجامعة العربية، كان هناك تقلص وقصور في مشاركة الدول العربية في محكمة لاهاي هذا ما انتقدته السلطة الفلسطينية، فلذلك أكدت على ضرورة حشد وتجميع كل الطاقات استعداداً لإحياء اليوم الوطني لمقاومة الجدار وهذا اليوم سوف تبدأ فيه محكمة العدل الدولية النظر في القضية، ولم يكن هناك دعم سياسي من جانب الدول العربية في مرافعات محكمة العدل الدولية حسب ما صرح به وزير الخارجية الفلسطيني آن ذاك نبيل شعث (مركز المعلومات الفلسطيني، نت).

ويعتبر هذا فشل لدور الدبلوماسية الفلسطينية في حشد وتجميع الدول العربية من أجل الدعم السياسي في مشاركة الدول العربية في محكمة لاهاي ويعتبر انتقاد السلطة الفلسطينية قصور بعض الدول العربية في المشاركة ، هو ليس قصور من تلك الدول فقط بل قصور من جانب الدبلوماسية الفلسطينية أيضاً لأنها لم تبذل دوراً دبلوماسياً كافياً لحث تلك الدول على المشاركة.

ولقد طالبت الدول العربية باعتماد القرار الذي يقول بأن الجدار العنصري غير قانوني هذه المطالبة كانت مطالبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وطلبت أيضاً من الجمعية العامة اعتماد قرار ثاني يسعى للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، وهذا الطلب جاء بعد استخدام حق النقض "الفيتو" من قبل الولايات المتحدة لكي تمنع صدور قرار مماثل من مجلس الأمن الدولي ولم يحدث ذلك حتى الآن. (صالح، 2006: 175)

وختاماً يمكن القول من خلال ما سبق أن خوف الدول الكبرى من عرض القضية على محكمة العدل الدولية يمكن أن تكون سابقة تمس سياستها أو علاقتها مع إسرائيل، ويبدو أن الفلسطينيين يدركون هذه الأمور، لذا قد جعلوا هدفهم الأول من محاكمة الجدار هو تعزيز حضور قضيتهم لدى الرأي العام الدولي وإثبات خرق إسرائيل للقوانين الدولية، ويبدو أنهم قد حققوا إنجازاً ولو بسيط في

هذه القضية، ولكن ما يواجه الفلسطيني أن مسألة الرأي العام تعلو وتنخفض حسب الوضع السياسي العام.

لقد جاءت المواقف الدولية مؤكدة لحقوق الشعب الفلسطيني الداعمة لقرارات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المكفولة في كافة المواثيق، ولكن هذه المواقف لم تستطع أن تؤثر في تحييد الموقف الأمريكي، صاحب حق النقد في مجلس الأمن والمهيمن على القرارات الدولية، وهنا لا بد من استمرار حملات الدبلوماسية الفلسطينية من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية التي تفضح سياسة الاحتلال ومواقف الإدارة الأمريكية تجاه الفلسطينيين وقضية الجدار وكافة قضايا الحل النهائي التي أقرتها جميع مواثيق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

**المبحث الثاني: أداء الدبلوماسية الفلسطينية.**

جاء الموقف الفلسطيني على لسان الرئيس الراحل ياسر عرفات ومسئولون آخرون، حيث اعتبر الرئيس عرفات، استمرار إسرائيل في بناء "جدار الفصل العنصري" المسمى حسب زعمهم "الجدار الواقي" على أراضي الضفة الغربية شرقي "الخط الأخضر" بأنه "تدمير لعملية السلام"، وأوضح أن إسرائيل تصادر من خلال إقامة الجدار ٥٨% من أراضي الضفة الغربية، وتسيطر على أحواض المياه الجوفية، وتقسم عشرات المدن والقرى الفلسطينية تمهيداً لطرد وتشريد ما يزيد عن ٢٠٠ ألف فلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم، إضافة إلى إقامة "جدار برلين جديد" حول مدينة القدس الشريف لعزلها عن محيطها الفلسطيني وتهويدها، وطمس هويتها التاريخية والدينية والروحية العربية والإسلامية"، ومن خلال ما سبق سنوضح في هذا المبحث الموقف الفلسطيني الرسمي وشبه الرسمي، والأحزاب والقوى الفلسطينية من قضية الجدار العازل.

**أولاً : الموقف الفلسطيني**

منذ 1993 وحتى 2003 شكل الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية ، خلال تلك الفترة (خمس حكومات) وكان السيد نبيل شعث وزير الخارجية وممثل العلاقات الدولية فيها ،

واستمر ذلك حتى أستحدث منصب( رئيس الوزراء) سنة 2003 وسحب بعض صلاحيات الرئيس عرفات إلى منصب رئيس الوزراء بسبب ضغوطات خارجية ، حيث عُين السيد محمود

عباس( أبو مازن) رئيسا للوزراء من قِبل (الرئيس الراحل ياسر عرفات)، واستمر أبو مازن برئاسة (الحكومة السادسة) من3/19/ 2003 وحتى 9/6/ 2003وقدم استقالته، وتم قبولها من الرئيس عرفات.

وتمثل الموقف الفلسطيني من جدار الفصل فيما طرحه السيد محمود عباس عندما كان رئيساً للوزراء عن تلك الحقبة في لقائه مع الرئيس "جورج بوش" أثناء زيارته لواشنطن في نهاية شهر يوليو 2003 حيث قال: "أوضحنا للإدارة الأمريكية أنه من وجهة نظرنا أن الهدف من هذا الجدار سياسي لرسم حدود مستقبلية من جانب إسرائيل بصورة متفردة وهو مخالف لكل الاتفاقيات. والجدار في جوهره نشاط غير شرعي وغير حضاري وغير إنساني، وأنه لابد أن يتوقف البناء فيه فوراً، وأضاف أن حجة الأمن غير مقبولة، وأن الجدار يعبر عن رفض التعايش من الجانب الإسرائيلي ويكرس الفصل بين الشعبين ويمزق القرى والمدن والفلسطينية ويحرم آلاف الفلاحين من مصدر رزقهم الوحيد ويصنع سدوداً وحدوداً بين المواطنين وذويهم في الجانب الآخر"، وأكد على أن الجدار يكرس ويفرض أمراً واقعاً على الأرض وفي حال استكماله سيفصل الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية عن بعضها البعض وهو أمر غير شرعي ومرفوض من قبلنا (جريدة القدس، 2003/7/27). وفي بداية شهر8– 2003 أعلن مجلس الوزراء الفلسطيني، أنه سيطلق حملة إعلامية سياسية عالمية للعمل من أجل وقف بناء الجدار الفاصل، ووصلت الحملة ذروتها في الذهاب إلى الأمم المتحدة من خلال محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن والذي اصطدم (بالفيتو الأمريكي)، كما استطاع الجانب الفلسطيني بمساعدة الأطراف العربية ودول عدم الانحياز باستصدار قرارين من الجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق الأول بوجوب أن توقف إسرائيل بناء الجدار والثاني يتعلق بدعوة الجمعية العامة محكمة العدل الدولية لإبداء رأيها بمشروعية الجدار الفاصل (uawc–pal.org, نت)

ويلاحظ أن فترة الحكومة السادسة التي تولاها السيد (محمود عباس أبو مازن) برئاسته للوزراء قصيرة جداً، وكانت بمجرد تثبيت منصب رئيس الوزراء فقط، وإرضاءً للمانحين والولايات المتحدة، كشرط إمداد المساعدات للسلطة، ولم يكن هناك صلاحيات لهذه السلطة وكانت جميع الصلاحيات للرئيس الراحل ياسر عرفات، والتمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. تلتها الحكومة (الثامنة) بدأت من 2003/10/7 وحتى 12/18/ 2005.(palestinecabine. نت) .

تولى السيد أبو علاء قريع رئاسة الوزراء بعد السيد محمود عباس في نفس العام آنذاك، وتولى الحكومة السابعة والثامنة والتاسعة، وفي خلال توليه العمل في الحكومة الثامنة، عرض الموقف

الفلسطيني من الجدار بعد لقائه يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني في 2003/12/17م، حيث أكد على أهمية وقف بناء الجدار الفاصل العنصري، مشيراً إلى أن فكرة الجدار وسيلة إسرائيلية لنهب المزيد من الأراضي الفلسطينية وليس له علاقة بالأمن الذي تدعيه إسرائيل، وأضاف "نحن ضد الجدران والحواجز ونرفض أن نعيش بينها، ولكن طالما أن إسرائيل مصرة على إقامة هذا الجدار فلا مانع لدينا من إقامته على الخط الأخضر أو على الأراضي الإسرائيلية، ولن نتنازل عن ذرة من تراب الضفة الغربية لصالح هذا الجدار الذي يرسخ الفرقة وفكرة المعازل والكانتونات"، ويبدو أن زيارة السيد الرئيس محمود عباس "أبو مازن" إلى الولايات المتحدة، حيث نجح الوفد الفلسطيني من خلال عرضه لتأثيرات وأضرار الجدار في إضعاف الصلة بين الجدار "والعنف والإرهاب" والربط بين الجدار والمستوطنات، وبين الوفد كيف أن الجدار سيقضي على التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية الذي يعتبر عامل مهم ومركزي في مشروع الرئيس بوش (قريع، 2008: 127).

إن الموقف الفلسطيني برز بشكل كبير في مواجهة بناء الجدار الأمني، وتجلى دور السلطة الوطنية، في أروقة الأمم المتحدة على وجه التحديد، وتمخض هذا الدور عن عقد اجتماع مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، وأسفرت عن التصويت لصالح قرار يدين بناء الجدار الأمني، ولكن صوتت الولايات المتحدة ضد قرارين قدما إلى كل من (مجلس الأمن– الأمم المتحدة) لوقف بناء الجدار وهذا ما أظهر موقف الولايات المتحدة المنحاز إلى إسرائيل وإحراجها أمام العالم، ولكن بسبب استمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تتذرع أمريكا بأنه يجب أن يتم حل النزاع عبر المفاوضات، وليس من خلال المحاكم الدولية أو العنف كخيار عقلاني. ولم يقتصر النشاط الفلسطيني على الموقف الرسمي، بل تعداه إلى النشاط غير الرسمي الذي قامت به شخصيات عامة (أكاديمية، نقابية،. إلخ) حينما استضافت وفوداً أوروبية، وأمريكية، لكي تتحقق وعلى أرض الواقع من المخاطر، التي يجلبها الجدار على مستقبل السلام في المنطقة(almubadara.org ، نت).

ولم يقتصر الموقف الفلسطيني، على إصدار بيانات الشجب والاستنكار، بل شهد تحركاً ملموساً في الأمم المتحدة، قاده ممثل فلسطين لدى المنظمة الدولية آنذاك ناصر القدوة، الذي أكد أن استمرار بناء الجدار العازل يعني استمرار الاستيلاء على الأراضي وفرض سياسة الأمر الواقع ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية في انتهاك واضح وصريح لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، التي تم التأكيد عليها من قبل مجلس الأمن، وتنطبق على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

**ومن الواضح أن** أمريكيا كانت تسعى إلى إظهار أن أسباب بناء الجدار هو العنف والإرهاب الفلسطيني، وكذلك أرادت تشتيت الجهود الفلسطينية والانشغال بالنفي والدفاع عن صفة الإرهاب وليس الانشغال بمقاضاة الإسرائيليين.

من خلال استعراض مواقف الأطراف من جدار الفصل، يبدو أن الجانب الفلسطيني استطاع وإلى حد ما إقناع المجتمع الدولي بأن ما تقوم به إسرائيل يتجاوز ادعاءاتها الأمنية، وأن للجدار أهدافاً سياسية لها انعكاسات خطيرة على عملية السلام، وبخاصة رؤية الرئيس بوش القائمة على دولتين.

أما على الجانب الإسرائيلي وبالرغم من الإنجازات التي حققتها إسرائيل في بناء الجدار على الأراضي إلا أنها فشلت في إقناع الأطراف الدولية بوجهة نظرها التي تتحصن خلفها أثناء عملية بناء الجدار.

- **الموقف شبه الرسمي.**

جاء الموقف شبه الرسمي في المقاومة الشعبية التي لعبت دوراً هاماً في استعادة روح النضال والكفاح والمقاومة وتوحيد النضال والشعب الفلسطيني واستنهاض تأييد الرأي العام الدولي وحركة التضامن وفرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل وتغيير ميزان القوى لصالح شعبنا، وهنا أشير إلى استعادة أهالي برقا بنابلس لألف وثمانمائة دونم من أراضيها كان الاحتلال استولى عليها قبل أكثر من ثلاثين عاماً ،وكذلك بلعين التي تمكنت بفعل المقاومة الشعبية من إجبار الاحتلال على إعادة جدار الفصل العنصري إلى الوراء خارج أراضيهم وكذلك نجاح نشطاء المقاومة الشعبية في كسر الحصار عن الولجة ودير كريمزان وإزالة البوابة التي وضعها الاحتلال لفصلها عن بيت لحم وعن محيطها الفلسطيني(almubadara.org ، نت ).

- **هيئة مقاومة الجدار.**

تعتبر حادثة الاعتداء على الوزير "زياد أبو عين" رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان واستشهاده متأثراً بإصابته بعد اعتداء جنود الاحتلال الإسرائيلي عليه بأعقاب البنادق على الرأس والصدر في بلدة "ترمسعيا" شمال رام الله لهو دليلاً واضحاً ورسالة للعالم مدى تفانى الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه العادلة وتصديه لقوات الاحتلال الإسرائيلي. فيما طالب الاتحاد الأوروبي بتحقيق "فوري ومستقل" في ظروف مقتل المسئول الفلسطيني زياد أبو عين. وقالت وزيرة خارجية

الاتحاد الأوربي "فديريكا موغيريني" في بيان أن "المعلومات عن استخدام مفرط للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية تدعو للقلق الشديد"، مضيفة " أدعو إلى تحقيق فوري ومستقل في موت الوزير أبو عين"، الذي قتل أثناء مظاهرة ضد الاستيطان. وأكد أحمد البيتاوي، مدير مجمع رام الله الطبي، أن "رئيس هيئة الاستيطان زياد أبو عين توفي نتيجة تعرضه للضرب على صدره"، بينما أوضح مصدر أمني أنه تعرض للضرب بأعقاب بنادق جنود من الجيش الإسرائيلي وبخوذة عسكرية على الرأس في تظاهرة في قرية ترمسعيا شمال مدينة رام الله. وهذا ما يؤكد مدى إجرامية الاحتلال الصهيوني وجنوده للتصدي للمسيرات السلمية الفلسطينية من أجل الدفاع حقوقه وأرضه(alarabiya. 2014 .: نت).

- **الموقف الشعبي.**

كان للآثار المأساوية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري، والتي مست مئات الآلاف من الشعب الفلسطيني دوراً في تحفيز قطاعات واسعة من الرأي العام الفلسطيني للاحتجاج على بناء جدار الفصل العنصري، في مختلف المدن والقرى التي تضررت من بناء الجدار، ففي قلقيلية مثلاً خرج آلاف المواطنين في مسيرة حاشدة، منددين بـ"إسرائيل ومواصلتها بناء جدار الفصل" في اليوم الوطني لمقاومة الجدار الاستيطاني في المحافظة والذى يتواصل في كل محافظات الوطن (العارضة، 2007: 74).

وكانت قد سبقت هذه المسيرة تحضيرات واسعة أشرفت عليها اللجنة التحضيرية للبرنامج الوطني، واللجان المنبثقة عنها؛ حيث توافد العديد من الشخصيات الوطنية ووفود التضامن والحماية الدولية وعشرات المتطوعين الأوروبيين من اللجنة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني "Gipp" وحركة التضامن الدولية "ISM". وشارك في المسيرة أكثر من عشرة آلاف مواطن وعشرات المتطوعين الأوروبيين وممثلي القوى الوطنية والفعاليات الرسمية والشعبية. وانطلقت المسيرة من أمام ميدان الشهيد أبو علي إياد وسط المدينة تتقدمها فرقة الكشافة وحملة الأعلام الفلسطينية والرايات الوطنية واللافتات الداعية لمقاومة الجدار حتى ينهار (باللغتين العربية والإنجليزية). ودعا المتظاهرون من خلال هتافاتهم إلى ضرورة تواصل النضال حتى دحر الاحتلال، وجابت المسيرة شوارع عبد الرحيم السبع و جلجولية باتجاه المنطقة الجنوبية من الجدار العنصري حيث نصبت منصة المهرجان الخطابي. وفي كلمة للمتضامنين الأوروبيين ألقاها "جوستاف فورين" أصغر أعضاء البرلمان السويدي سنا أكد فيها ،"أنه يمثل حركة تضامن واسعة وعريضة على مستوى العالم مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل الحرية والاستقلال، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني ليس

وحده في المعركة التي تمثل معركة كل الأحرار ضد الاحتلال والطغيان"(al-moharer.net. 2003: نت).

وقد هاجمت قوات الاحتلال الصهيوني المتظاهرون من خلف الجدار بعشرات القنابل الصوتية والقنابل المسيلة للدموع في محاولة يائسة لتفريقهم، فيما تصدى لهم مئات الشبان برشقهم بالحجارة ورد القنابل المسيلة للدموع إليهم وإشعال الإطارات المطاطية ورفع الأعلام الفلسطينية والرايات الوطنية وغرسها على الجدار في مواجهة استمرت أكثر من ساعتين أوقعت أكثر من عشرة إصابات في صفوف الشبان، الذين تم إسعافهم ميدانياً من قبل الطواقم الطبية المتواجدة.

ويشار إلى أن اللجنة الوطنية لمقاومة جدار الفصل العنصري وزعت في نهاية المسيرة بيانات ونشرات عدة مصورة باللغتين العربية والإنجليزية حول الجدار، كما أصدرت بياناً ختامياً لمسيرة التضامن الدولية مع مدينة قلقيلية بعنوان: "لا جدران بين الشعوب.. لا شعوب بين الجدران" (moharer ،2003، نت)

ولم يقتصر الموقف الشعبي على تنظيم المسيرات والمظاهرات، بل تعداه إلى رفع دعاوى في المحاكم الإسرائيلية، لوقف بناء جدار الفصل العنصري، وصل عددها إلى ٤٠٠ دعوى رفعت في المحاكم الإسرائيلية، من جانب ملاك الأراضي المصادرة، وذكرت "وزارة الدفاع" الإسرائيلية في موقعها على الإنترنت، أن المحكمة الإسرائيلية ردت التماساً تقدمت به 24 قرية فلسطينية لتجميد بناء قسم من الجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل حول القدس، وطالبت القرى المحكمة بإصدار أمر مؤقت بتعليق عملية البناء بين هارادار وبيت سوريك غربي القدس، وأضاف الموقع أن القرى طالبت المحكمة أيضاً بإلغاء جزء من أمر مصادرة الأرض لإقامة الجدار الفاصل، وقال الملتمسون أن المسار الجديد يصادر 200 دونم من أراضيهم الزراعية لصالح الجدار ويفصل أهالي القرى عن 1000 دونم أخرى ستقع على الجانب الإسرائيلي من الجدار، وأضافوا أن مسار الجدار في الجانب الشرقي من "هار ادار" يدخل في حدود الضفة الغربية من أجل ضم الأرض إلى الجانب الإسرائيلي. ولم يوضح الموقع مبررات المحكمة، ولم يقدم مكتب المتحدثة باسم إدارة المحاكم أية معلومات حول القضية(بيت سيلم ،2003، نت).

في غضون ذلك طالبت "جمعية حقوق المواطن" المحكمة العليا الإسرائيلية، بإصدار أمر يقضي بتغيير مسار الجدار الفاصل المخطط بناؤه بين قرية نعلين والبلدة اليهودية شيلات. يشار إلى أن الجدار يفصل في حال بنائه بين سكان القرية ونصف أراضيهم الزراعية، مما سيضر بمصادر

رزقهم، وقدمت الجمعية بوساطة المحامي "أفنير بينتشوك"، التماساً معدلاً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، ضد رئيس الحكومة ووزير الدفاع وقائد قوات الجيش في المنطقة الوسطى، وكان المحامي بينتشوك قدم في ربيع 2004 التماساً ضد مسار الجدار، باسم قرية نعلين، وبعد أن نظرت المحكمة في الالتماس، وفي أعقاب إصدار أول قرار بخصوص الجدار في قضية سوريك، صرحت أجهزة الأمن الإسرائيلية أنها تعمل على تغيير مسار الجدار في تلك المنطقة (صالح، 2010: 31).

وفي أيلول 2004 نشرت أجهزة الأمن الإسرائيلية ذاتها معلومات عن مسار الجدار الجديد في أراضي نعلين، واتضح أن المسار الجديد سيخفف بعض الشيء على أهالي المنطقة، إلا أن سكان مستوطنة "حشمونئيم" عارضوا مسار الجدار الجديد. بالإضافة إلى ذلك، قدمت شركة استثمارات باسم (فيلن دروم) اعتراضاً على المسار الجديد، بادعاء أنه سيحبط برامجها ببناء حي جديد في المستوطنة، وسيمس في استثماراتها وتوقعاتها الاقتصادية، وفي أعقاب ذلك، صرحت أجهزة الأمن الإسرائيلية، أنها ستحكم الرأي ثانية بخصوص مسار الجدار، وستأخذ بالحسبان مصالح الشركة وبرامجها المستقبلية، وفي نهاية الأمر، أعلمت سلطات الجيش "جمعية حقوق المواطن" أن الجدار سيبنى وفق المسار الأصلي. وعليه قدمت "جمعية حقوق المواطن" التماساً مصححاً، جاء فيه أنه على أجهزة الأمن أن تأخذ بعين الاعتبار الضرر الذي سيسببه الجدار الفاصل لأهالي نعلين، وأن مصالح شركة الاستثمارات يجب ألا تؤخذ بالحسبان عند تحديد مسار الجدار، لأن الاستيطان ليس من مسؤولية قائد قوات الجيش في المنطقة، وفق قوانين الحرب. وجاء في الالتماس، أنه حتى لو تجاهلنا ما جاء في قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، بخصوص عدم قانونية المستوطنات في الأراضي المحتلة، فمنذ اللحظة التي يمس فيها قائد قوات الجيش في حقوق الفلسطينيين، بهدف المحافظة على المستوطنات وتوسيعها، فهو يخالف القوانين ويخل بواجباته وفق القانون الإنساني الدولي(miftah.org. : نت).

وشدد المحامي (أفنيربينتشوك) في الالتماس،" ادعاء إسرائيل أن مسار الجدار حدد وفق اعتبارات أمنية هو ادعاء باطل"، وأضاف ،"أن الهدف الأساسي من وراء المسار الحالي للجدار، هو خلق تواصل جغرافي بين المستوطنات وإسرائيل، وفي هذا السياق، اقتبس بينتشوك ما جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومفاده "أنه في حال بقيت مستوطنات في الجهة الغربية للجدار الفاصل، فإن تلك المستوطنات ستكون موصولة بإسرائيل وسيسكنها الكثير من الإسرائيليين"، ويذكر، أن المحكمة العليا الإسرائيلية، تنظر في عدة التماسات قدمت ضد مسار الجدار الفاصل، وعقدت

هذه المحكمة جلسة للنظر في الالتماس الذي قدمته "جمعية حقوق المواطن"، وفيها عرضت الجمعية موقفها بخصوص إسقاطات قرار المحكمة الدولية بشأن الجدار الفاصل، وفي 2005/6/12 أقرت هيئة موسعة مكونة من تسعة قضاة في الالتماس الذي قدمته "جمعية حقوق المواطن" ضد مسار الجدار الفاصل في منطقة "ألفي مناشي"، وضد إقامة الجدار حول حي الرام في شمالي القدس (miftah.org. : نت).

ويذكر، أن مسار الجدار الفاصل في منطقة "ألفي مناشي"، هو الآخر حدد وفق اعتبارات غير "أمنية"، ولغرض توسيع المستوطنات وإقامة مستوطنات أخرى في المنطقة. حيث قدمت (جمعية حقوق المواطن) في إسرائيل التماسًا جديدًا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم تقديم الالتماس نيابة عن سكان قرية بلعين الفلسطينية وسكان من بلدة شيلات الإسرائيلية ويطعن الملتمسون بشرعية الجدار وأساليب مصادرة الأراضي التي تستخدمها سلطات الاحتلال لبناء الجدار العنصري، وقال الملتمسون أن الجدار العنصري يبنى بشكل يفصل بين سكان نعلين ونصف أراضيهم التي ستصبح وراء الجدار، في الجانب الإسرائيلي، مما سيؤدي إلى المساس بمصدر رزقهم، وقام بتقديم الالتماس المحامي "أفنير بينتشوك"، وتم تقديمه ضد رئيس الحكومة، ووزير الأمن وقائد المنطقة الوسطى، وكان بينتشوك قد قدم التماساً مماثلاً باسم أهالي نعلين في العام 2004، وفي حينه أبلغت الجهات الأمنية الإسرائيلية المحكمة بأنها تعمل على إعداد مسار جديداً للجدار. وفي شهر أيلول 2004 نشر الجهاز الأمني خطة المسار الجديد فتبين أنه تم إجراء تغييرات طفيفة لا تقلص من حجم الأضرار التي ستلحق بسكان قرية نعلين، ما جعله يقدم التماسا جديداً. (miftah.org.: نت).

**-المقاومة الشعبية(بلعين نموذجاً).**

تقع قرية بلعين على بعد قرابة ثلاثة كيلومترات عن الخط الأخضر، وتتبع مساحتها كلها إلى منطقة(ج) في، القرية التي يصل تعداد سكانها إلى قرابة 5,000 نسمة، تجري مظاهرات أسبوعية منذ منتصف عام 2008، احتجاجا على بناء الجدار الفاصل الذي أقيم في المنطقة على هيئة جدار إسمنتي يفصل بين بيوت القرية وبين الأراضي الزراعية التابعة للسكان، ومنذ بدء المظاهرات استشهد في القرية خمسة متظاهرين فلسطينيين (saleh, 2013: 95).

وفي أعقاب استشهاد الطفل "أحمد موسى" الذي يبلغ من العمر عشرة أعوام في المظاهرة التي جرت يوم 2008/7/29، تم تقديم شرطي من حرس الحدود إلى المحكمة بتهمة التسبب بالقتل

بالإهمال ولا تزال المحاكمة جارية، وفي تموز 2008 كشفت منظمة "بتسيلم" عن شريط فيديو صورته فتاة فلسطينية من سكان قرية نعلين، يظهر فيه جندي وهو يطلق رصاصة معدنية مغلفة بالمطاط باتجاه أشرف أبو رحمة، الذي كان موقوفا ومكبلاً ومعصوب العينين، من مسافة قصيرة وبحضور ضابط برتبة مقدم، وفي أعقاب الكشف عن هذا الشريط فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية، وقدم للمحاكمة الجندي (ليوناردو كورياه) وقائد الكتيبة (عومري بوربرغ) بتهمة التصرف غير اللائق، وقد التمس أشرف أبو رحمة ومنظمات لحقوق الإنسان للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد لائحة الاتهام المتسامحة. وفي أعقاب هذا الالتماس غيرت بنود الاتهام ضد الجندي إلى استخدام السلاح بشكل غير قانوني فيما أتهم الضابط بمحاولة لممارسة التهديد. كما أتهم الاثنان بتصرف غير لائق، وقد أدين الاثنان، وحكم على بوربرغ في مطلع عام 2011 بالسجن مع وقف التنفيذ وتجميد ترقيته لسنتين، فيما خفضت رتبة كورياه إلى درجة جندي من الدرجة الثانية (saleh, 2013: 101).

ومنذ ما يقارب السبع سنوات من المقاومة والنضال الشعبي استطاع أهالي قرية بلعين وبمشاركة عدد كبير من المواطنين من القرى المجاورة، وكذلك دعاة سلام إسرائيليون وأجانب، في مواجهة نضالية تحققت في قرية بلعين حيث يتظاهر الفلسطينيون، أمرت محكمة العدل العليا في إسرائيل بتغيير مسار جدار الفصل في محيط قرية بلعين بالضفة الغربية، وقالت: "إن الترسيم المحدد يلحق ضررًا كبيرًا بسكان بلعين"، وطلبت من الحكومة درس ترسيم بديل "في مدة زمنية معقولة". وكانت إسرائيل قد صادرت مائتي هكتار من أراضي بلعين غرب رام الله لبناء الجدار، كما اقتلع آلافًا من أشجار الزيتون، استناداً إلى الفلسطينيين، وإن قرار المحكمة الإسرائيلية سيعيد لسكان القرية "100 هكتار على الأقل" من الأراضي المصادرة، كما أعلن المحامي الإسرائيلي ميكائيل صفرد الذي كلفته بلدية بلعين هذا الملف، ورفع التماساً إلى المحكمة العليا أكدت أن "الضرر ناجم عن مصادرة أراضٍ لبناء الحاجز واقتلاع الأشجار القائمة على خط ترسيمه. فضلاً عن ذلك، يجد سكان قرية بلعين أنفسهم مقطوعين عن قسم كبير من أراضيهم الزراعية بسبب الترسيم الحالي للحاجز". وقد اتخذت المحكمة قرارها بتغيير ترسيم الجدار في بلعين بإجماع قضاتها الثلاثة. وكان رئيس بلدية بلعين أحمد عيسى عبد الله ياسين رفع الأمر إلى المحكمة (أريج، 2008).

وقال صفرد:"إن هذا القرار يثبت أن إسرائيل تستخدم الجدار في بلعين لمصادرة أراضٍ، وليس لأسباب أمنية"، وأوضح "أن إسرائيل كانت تنوي بفضل جدار الفصل، "توسيع مستوطنة قريبة من بلعين" بإنشاء حي جديد، وأضاف "أن المحكمة لم تفرض في حكمها ترسيما جديدا، بل حددت

"معايير" تقضي بعدم ضم أراضي زراعية فلسطينية، ولا الحي الجديد الجاري بناؤه في المستوطنة القريبة". وفور إعلان قرار المحكمة العليا، تجمع عشرات من سكان بلعين، التي يقيم فيها ألفا شخص، قرب الجدار للتعبير عن سعادتهم بهذا القرار، وقال منسق حملة الاحتجاج على الجدار عبد الله أبو رحمة إن "قرار المحكمة الإسرائيلية يثبت أنه يمكن للمقاومة السلمية أن تكون فعالة" (saleh, 2013: 101).

خاتمة:

في سياق ما تقدم، يبرز دور الدبلوماسية الفلسطينية في فترة السيد أحمد قريع(أبو علاء) ، ووزير خارجيته ناصر القدوة الذي قاد ملف الجدار في الأمم المتحدة، وحقق نجاحاً في إدانة إسرائيل وتثبيت الحقوق الفلسطينية ، من خلال الآتي:

استفادت الدبلوماسية الفلسطينية بشكل كبير من الحملات الشعبية المناهضة للجدار الفاصل، وذلك من خلال: فضح إسرائيل أمام المجتمع الدولي والإشارة إليها بأنها دولة عنصرية.

- منحت المواقف الشعبية للدبلوماسية الفلسطينية الرسمية مادة عبرت من خلالها عن الوضع الإنساني المتردي الذي سببه بناء الجدار، فالمشاركين من الوفود الأجنبية في حملات المناهضة للجدار، بمجرد عودتهم إلى بلدانهم، يقومون بنقل حقيقة السلوك الإسرائيلي، وحالة الغطرسة التي يمارسها الجنود الإسرائيليين ضد المسيرات الشعبية، وبالتالي تساهم هذه الحقائق في التأثير على الرأي العام في البلدان الأوروبية، والذي بدوره يؤثر على مواقف حكومات بلدانهم. مما يسهل من مهمة الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف الحكومات الأوربية.
- إعطاء دافع للدبلوماسية الفلسطينية لطرح معاناة المواطنين اليومية من تداعيات بناء الجدار وأثاره على كافة المناحي الحياتية.
- استثمار قضية بلعين من خلال رفع الدعاوي الفردية وكسبها أمام القضاء الإسرائيلي من المواطنين الذي صادر أراضيهم الجدار. فالقرارات الصادرة عن القضاء الإسرائيلي قد تساهم في دفع الجهود الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الخارجي .

**ثانياً : موقف الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية.**

رحبت الأوساط الفلسطينية على اختلاف تياراتها بقرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري الإسرائيلي والمطالب بإزالته، واعتبرت القوى والفعاليات الفلسطينية

القرار انتصاراً جديداً للقضية الفلسطينية، وضربة قوية لحكومة شارون، وفضح واضح لانتهاكاتها الصارخة للقانون والأعراف الدولية، لكنها أجمعت على أهمية تحرك المجتمع الدولي لمتابعة تنفيذ القرار وإلزام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتطبيقه.

في هذا السياق سوف تقوم الدراسة باستعراض هذه المواقف ،مع طرح تقيم لدور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في استثمار هذه المواقف، والاستناد عليها في تبني مواقف أكثر تأثيراً على الصعيد الدبلوماسي الفلسطيني الخارجي. وسيتم استعراض ذلك من خلال عرض الموقف الفلسطيني الحزبي تجاه قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم بناء جدار الفصل .

**(1) موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس).**

"الدكتور الرنتيسي إن مواجهة الجدار الفاصل تبدأ من خلال مواجهة الاحتلال الذي يسيطر على كل شيء ، فحكومة شارون تقتل صباح مساء الأطفال وتدمر المنازل وتجرف الأراضي ، وتحول حياة الفلسطينيين إلى جحيم . ينبغي أن تقاوم ، ومقاومتنا لها لن تكون مرتبطة ببرنامج سياسي ، ولا من أجل جدار فاصل وإنما من أجل إنهاء الاحتلال عن أراضينا ومقدساتنا ، فالمشكلة ليست مشكلة جدار أو بقعة وإنما هي مشكلة قضية وشعب ووطن ، ومن هنا فإن المقاومة ستستمر في ظل فعاليات الجدار أو انعقاد محكمة لاهاي أو غيرها فشعبنا يعمل ويقاوم على كافة الجبهات".( رمضان، 2004 ، :**نت**)

قال الناطق بلسان حركة حماس الشيخ عبد الباسط الحاج "إن قرار المحكمة الدولية خطوة في الاتجاه الصحيح لرفع الظلم عن شعبنا وهدم جدار الموت والقتل والمعاناة والتدمير"، وأكد ممثل حماس "أن القرار جاء دليلاً إضافياً على أن كيان العدو يرفض كل الأعراف والقوانين الدولية، وإثباتاً واضحاً لكل من يحاول تجميل وجه الاحتلال القبيح الذي يصر على مصادرة الأراضي وحشر شعبنا في سجون مغلقة وقطع الطريق عليه لإقامة دولته المستقلة". ودعا ممثل حماس إلى "حشد كل الطاقات لفضح مواقف حكومة شارون المتطرفة التي ترفض القرار وتصر على تحدي المجتمع الدولي"، وقال:

"أصبح الوقت ملائماً ليتحمل العالم مسؤولياته اتجاه هذه الغطرسة الإسرائيلية، والمطلوب تحرك فاعل لتنفيذ القرار لمنع تحويله إلى مجرد حبر على ورق"(alahed.org. نت)

وتحدث إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن الشعب الفلسطيني متمسك بأرضه ويصر على رفض للاحتلال سواء في الضفة الغربية أو القدس الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 وأضاف "ندعو مؤسسات المجتمع الدولي إلى الوقوف عند مسؤولياتها للتصدي لسياسات الاحتلال وضرورة إزالة جدار الفصل العنصري وكل أشكال الاستيطان وحماية الفلسطينيين من بطش الاحتلال وسرقة لأراضيهم "( المجلس التشريعي 29-4- 2015 ، نت ).

أما خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس فقد صرح في مقابلة شخصية معه مع قناة Cnn في 2012/11/24 قال ،"أقبل بدولة فلسطينية في حدود 67 والقدس الشرقية مقرونة بإنهاء الاحتلال وزوال جدار الفصل العنصري وحل مشكلة اللاجئين".

وهناك العديد من النشاطات التي قامت بها حركة حماس منها العديد من البيانات المنددة بالجدار والاستيطان والتوقيعات التي قام بها رئيس دائرة شؤن اللاجئين في حركة حماس عاطف عدوان قائلاً:" نهدف لجمع توقيع10 ألاف فلسطيني نقدمها للأمم المتحدة للمطالبة بضرورة الإسراع بإنهاء الاستيطان والجدار"، وأشار إلى تسارع وتيرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية من خلال زيادة عدد البؤر الاستيطانية بحيث وصلت إلى 505 بؤرة في الضفة الغربية.

– وتحدث فوزى برهوم الناطق باسم حماس: أن الشعب الفلسطيني يطمح إلى تحقيق أهدافه والمتمثلة في عودة اللاجئين والإفراج عن الأسرى في السجون الإسرائيلية وإزالة جدار الفصل العنصري والانسحاب الصهيوني من الأراضي المحتلة مشدداً على أن الإدارة الأمريكية تدرك تماماً أن الشعب الفلسطيني يريد الاستقرار والأمان ودولة مستقلة ( تصريح صحفي، 103-2007).

**(2) موقف الجبهة الشعبية.**

لقد برز موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحد قيادتها البارزين (كايد الغول) في لقاء صحفي قائلاً إن السياسة الإسرائيلية ليست نتاج اللحظة فيما يتعلق بالجدار أو الاستيطان بشكل عام وهو جزء من سياق سياسة إسرائيلية ابتدأت مع بداية الاحتلال عام 1967، لكنها تسارعت في الفترة الأخيرة كجزء من حالة الإسراع في استكمال تنفيذ المشروع الصهيوني في كل فلسطين، الذي تطلب الإسراع عن أي فترة سابقة بتوسيع الاستيطان، والاستيلاء على مزيد من الأراضي واستكمال جدار الفصل العنصري،(8) وتهويد وعزل القدس كلياً عن محيطها الفلسطيني، بهدف خلق أمر واقع يحول دون الانسحاب الإسرائيلي من غالبية الأراضي في الضفة الغربية ويقود إلى تقديم مشاريع حلول سياسية تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني وتؤدي في أحسن الأحوال إلى حكم إداري ذاتي تحت

سيادة الكيان الصهيوني، هذا هو المشروع الصهيوني الذي نواجهه في فلسطين، والذي يتطلب منا مقاومته بسياسة مغايرة كلياً لما هو قائم، سياسة تقوم أولاً على إنهاء الانقسام كضرورة لتحشيد الشعب وقواه في مواجهة موحدة لهذا المشروع والكيان، وثانياً من خلال استراتيجية وطنية موحدة تقطع كلياً مع خيار التفاوض القائم معه، وإعادة الاعتبار ثالثاً لكل أشكال النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال بما في ذلك العمل المسلح، وفي سياق المعركة السياسية من المهم استثمار اللحظة المناسبة الآن لإعادة الملف إلى الأمم المتحدة لتتحمل مسؤولياتها من خلال عقد مؤتمر دولي هدفه بحث آليات تطبيق قراراتها بشأن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بعاصمتها القدس، وبما يلزم إسرائيل في تنفيذ ذلك، وإخضاعها للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة(pflp.ps.، 1/8/ 2015، نت)

وكذلك باركت الجبهة الشعبية على لسان ناصر أبو عزيز عضو لجنتها المركزية قرار محكمة العدل الدولية واعتبرته انطلاقة جديدة في مسيرة العمل الفلسطيني تفرض توحيد التحرك الفلسطيني والعربي لبلورة موقف دولي ضاغط يلزم حكومة شارون بتطبيقه، ودعا الدول العربية والإسلامية إلى التوجه بموقف قوي للولايات المتحدة الأميركية وتحذيرها رسمياً من مغبة أي حماقة في مجلس الأمن لإفشال القرار، وقال بعد هذه النقلة النوعية مطلوب أن نكثف اتصالاتنا لبلورة موقف عربي يمنع إجهاض القرار في مجلس الأمن، لأن "إسرائيل" تسعى جاهدة لتحقيق ذلك (المجلس التشريعي، 29-4-2015).

**(3) موقف حركة الجهاد الإسلامي.**

الشيخ عبد الله الشامي المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين اعتبر ايضاً أن مسيرة الشعب الفلسطيني الجهادية لن تقتصر على جانب محدد من المقاومة ، مشيراً إن كافة الجوانب تخدم بعضها بعضا ، ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن يقصر مقاومته على لون واحد ، مشيراً إن الرهان على محكمة لاهاي من أجل إزالة الجدار رهان خاطئ وفاشل فالشعب الفلسطيني انتظر طويلاً الشرعية الدولية ومواقف مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ولم تستطع كل هذه المؤسسات أن تعيد له أرضه أو كرامته ومن هنا وجب عليه أن يمارس كل حقوقه في المقاومة والجهاد من أجل استعادة حقوقه المغتصبة.وأضاف الشامي إن الجدار لن يخدم أمن الدولة العبرية بدليل استمرار العمليات الاستشهادية والجهادية رغم كل الإجراءات الأمنية ، وحول التوقيت الزمني الملائم للعمليات الاستشهادية قال الشيخ الشامي : نحن لسنا جيوش نختار وقت العمليات كيفما نريد ، فالإمكانات

الأمنية والفنية تفرض نفسها ، ولهذا يصعب أن توظف المقاومة بحسب أهواء السياسيين الذين يجلسون على المكاتب.( aljazeera,2004 )

شاركت حركة الجهاد الإسلامي بالعديد من الفعاليات والمسيرات الشجب والاستنكار لبناء الجدار الإسرائيلي وكان موقفها من وعلى لسان الناطق باسمها (شريف طحاينة) "أن القرار جاء ليؤكد شرعية نضال شعبنا لمقاومة الاحتلال وإجراءاته التعسفية، وفي مقدمها الجدار، السلاح الأخطر الذي استخدم لتدمير الهوية والتراث والأرض والتاريخ والمستقبل الفلسطيني، ولتجسيد الأحلام والرؤى الصهيونية".

ولذلك فإن القرار يجب أن يشكل قاعدة لمزيد من التحدي والمقاومة الفلسطينية للتصدي للجدار على الأرض على الصعيد الداخلي، ولمضاعفة الجهود دولياً وعربياً لحشد أكبر قاعدة تحرك تضغط على الاحتلال لتطبيق القرار ومنع الاحتلال من إفشاله أو إجهاضه. واعتبر ممثل حركة الجهاد أن الموقف الدولي أمام اختبار حقيقي في ضوء القرار المنصف للمحكمة الدولية التي واجهت كل الضغوط الإسرائيلية، وأعلنت تبنيها للحقيقة وإصرارها على التمسك بالقانون. وهو الموقف الذي يجب أن يتحلى به مجلس الأمن والأمم المتحدة لكي يتحملا مسؤولياتهما العملية في مواجهة التمرد الإسرائيلي. وأكد ممثل الجهاد الإسلامي ضرورة استمرار مقاومة الفلسطينيين للجدار بكل الطرائق، وأن كل الإجراءات الإسرائيلية لن توقف المقاومة (alaqsagate.org.:نت).

**(4) موقف الجبهة الديمقراطية.**

ذكر (رائد عباس) عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ،"أن استخلاص محكمة العدل الدولية تشكل منصة انطلاق قوية لأوسع حملة على كل الصعد الميدانية والإقليمية والدولية في سبيل مضاعفة الضغوط على دولة الاحتلال لوقف بناء الجدار وإزالة الأجزاء التي بنيت منه وتعويض الذين تضرروا من هذا الجدار". ودعا إلى نقل قرار المحكمة في أسرع وقت إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاستصدار قرار بأغلبية كاسحة يدعم مضمون رأي المحكمة، ويدعو إلى إجراءات ملموسة بحق "إسرائيل" في حال عدم انصياعها المتوقع والمعلن مسبقاً للقرار، ومن ثم نقل الموضوع إلى مجلس الأمن لاتخاذ القرارات الملزمة ووضع الإدارة الأميركية أمام خيار واضح، فإما أن تكون مع الشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن الجدار، وإما أن تسجل على نفسها موقفاً آخر مستهتراً بالشرعية الدولية ومدافعاً عن الانتهاكات الإسرائيلية الفظة لها وللقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف (كيله، 2015: 103).

**موقف حركة فتح**

قال حسن الشيخ (أمين سر مرجعية حركة فتح في الضفة الغربية) :" إن هذا الإجراء يأتي في إطار عمليات تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني بذريعة ضمان الأمن للإسرائيليين · وإن هذا الإجراء الجديد يهدف أيضا إلى تكريس الاحتلال ، الأمر الذي يستوجب من المجتمع الدولية، التحرك العاجل من أجل وقف هذه السياسة العنصرية التي تتنافى مع كافة الأعراف والقوانين الدولي، وإن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا بوسائل قمعية وإذلالية جديدة تمارسها الحكومة الإسرائيلية يومياً ، وإنما من خلال مفاوضات سياسية جديدة تؤدي في النهاية إلى انسحاب الاحتلال من كافة أراضي الرابع من حزيران عام 67 وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على هذه الأراضي.

وتؤكد حركة فتح انطلاقاً من التزامها بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية ومجالسها الوطنية دعمها ومساندتها القوية للسلطة الوطنية الفلسطينية وللحكومة الفلسطينية ولكافة البرامج والسياسات التي اعتمدتها الحكومة لتعزيز الصمود الوطني وتقديم كافة أشكال الدعم لجماهير شعبنا التي تتعرض يومياً للتدمير والتخريب المتعمد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وخاصة أهلنا الذين دمرت أرضهم ومزروعا تهم وسرقت أرضهم نتيجة قيام حكومة إسرائيل ببناء جدار الضم والتوسع في أرضنا الفلسطينية.وتؤكد حركة فتح حرصها وسهرها على سيادة القانون وتوفير كل إمكانات الحياة والتطور لمؤسسات المجتمع، داعمةً بكل قواها جهود السلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية لتطوير الجهاز القضائي والمحاكم، وفي نفس الوقت تدعم الجهود المستمرة لاستكمال منظومة القوانين الفلسطينية من خلال المجلس التشريعي .إن المجلس الثوري يتطلع إلى محكمة العدل الدولية بالتحية والتقدير وكله أمل وثقة أن تنتصر للحق والعدل والشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة وأن تنصف الشعب الفلسطيني في وجه هذا الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي وجدار الضم والتوسع والفصل العنصري الذي يحول مدننا إلى كانتونات وأهلنا إلى سجناء في مدنهم وقراهم ومخيماتهم .وهنا لابد أن نؤكد على أهمية الاستمرار بالتعاون والحوار مع جميع القوى والفصائل والمنظمات الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية. (وفا: 2004: نت)

النائب المقدسي حاتم عبد القادر عضو المجلس التشريعي الفلسطيني أحد كوادر حركة فتح البارزين يرى بأنه يجب على الفلسطينيين أن تكون مقاومتهم محسوبة على كل الصعد ومتناسقة ومتوائمة مع وجهات النظر السياسية للفلسطينيين ، مشيرا أن الفلسطينيين يسعون إلى حشد راي

عام عالمي للوقوف في وجه الجدار العنصري ، ولهذا ينبغي أن يكون هناك تناغم ما بين السلطة والمقاومة ، واعتبر عبد القادر أن العمليات الاستشهادية الأخيرة لم تكن موفقة في توقيتها لأنها لم تخدم الهدف السياسي الذي يرجوه شعبنا ، فلا بد من برمجة المقاومة كي تخدم الأهداف السياسية (aljazeera.net2004 : نت)

وفي الختام، إن دور الأحزاب السياسية الفلسطينية من قضية الجدار تمثلت من خلال مواقفها الرافضة للسياسات الإسرائيلية القائمة الاستيطان وبناء الجدار، وأن المظاهرات اليومية والحملات التضامنية المحلية والدولية الداعمة للأهالي المتضررة أراضيهم من الجدار، تعكس مدى الرفض الشعبي والأحزاب الفلسطينية للممارسات الإسرائيلية الاحتلالية، وكان ذلك واضحاً أيضاً من خلال البيانات والشعارات والمواقف المتعددة لهذه التنظيمات والأحزاب السياسية، وهذا ما دعم موقف الدبلوماسية الرسمية لتبني المواقف الشعبية لفضح إسرائيل دولياً، وذلك لقيامها قمع وتعذيب وإطلاق النيران على المظاهرات السلمية الرافضة لبناء الجدار العازل.

فمن الواضح أن السلوك الخارجي لأي دولة يعتمد بنجاحه على حالة التوافق والإجماع الشعبي والحزبي الداخلي، وفي هذا الصدد، لقد اجتمعت جميع الفصائل والحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية على خطورة جدار الفصل، وتوافقت على ضرورة مواجهته بكل السبل والآليات. فالموقف الموحد من الكل الفلسطيني، ساهم ودعم الجهود الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الخارجي والداخلي لمقاومة الجدار، ولتثبيت الحقوق والدفاع عنها حتى يتم دحر الاحتلال وتحقيق مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة دون التنازل عن الثوابت الفلسطينية.

# الفصل الخامس :

# الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة تداعيات الجدار الفاصل

**المبحث الأول: أداء الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة تأثير الجدار على مستقبل الدولة الفلسطينية.**

أولاً : الجدار الفاصل ومشروع الدولة الفلسطينية.

ثانياً: مستقبل الدولة الفلسطينية.

**المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الجدار وتأثيره على البيئة الفلسطينية.**

أولاً : تداعيات الجدار الفاصل على قضايا الوضع النهائي.

ثانياً : تأثير الجدار على قضية المياه.

الفصل الخامس

الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة تداعيات الجدار الفاصل

مقدمة:

تسعى إسرائيل في بنائها للجدار العازل إلى تثبيت واقع جديد تفرضه على السلطة الفلسطينية، فالجدار يمثل خطوة استباقية لتجريد الدولة الفلسطينية (المستقبلية) من أركانها التي يمكن أن تقوم عليها، فهو يمنع تواصل السكان الفلسطينيين مع بعضهم من جهة، ويبعد الدولة الفلسطينية عن أي عمق عربي من جهة أخرى بالإضافة إلى أنه يمنع أن يكون للفلسطينيين أي تواصل مع الدول العربية وخاصة الأردن.

كما ويسبب بناء الجدار في تمزيق الروابط الإدارية الأساسية للضفة الغربية، وتعزل القسم الأكبر من البنى التحتية التي تربط مراكزها السكانية الكبرى، محافظة قلقيلية مثلاً ستمزق إلى مجموعة رقع وتعزل عن قلبها المدني، أو الحضاري، ومحافظة سلفيت ستزول أو تكاد أن يبقى منها شيء، أما منطقة رام الله فستضغط إلى نصف حجمها الحالي، ومحافظة بيت لحم، ستعاني مصيراً مماثلاً، كما أنها قسمت إلى ثلاثة كانتونات مصغرة. بعد الانتهاء من بناء الجدار، فإن خريطة الضفة الغربية وقطاع غزة ستقسم إلى ستة معازل رئيسية، هي المعزل الشمالي ويضم جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس، ومعزل الوسط ويضم سلفيت ورام الله، والمعزل الجنوبي ويضم الخليل وبيت لحم، ومعزل القدس، ومعزل الغور، إضافة إلى معزل قطاع غزة.

وعلى ضوء هذه التطورات الخطيرة الناجمة عن استمرارية العمل في بناء الجدار العازل، كيف واجهت الدبلوماسية الفلسطينية، سياسة إسرائيل الداعمة لبناء الجدار، وتأثيرها على مستقبل الدولة الفلسطينية، وهذا ما سنحاول معالجته في المباحث التالية–

**المبحث الأول: أداء الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة تأثير الجدار الفاصل على الدولة الفلسطينية.**

إن الجدار العازل سيقسم الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة عن بعضهما البعض وعن باقي أراضي الضفة، كما سيؤدي بناء الجدار إلى مصادرة مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية وضمها لإسرائيل، وقد أقامت إسرائيل الجدار العازل وهو عبارة عن حزامين عازلين طوليين، حزام في شرق الضفة بطول غور الأردن وحزام آخر غرب الضفة على طول الخط الأخضر بعمق 5–10 كيلو متر، وكذلك إقامة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين وتكون بمثابة ممر بين منطقة جنوب "طولكرم" ومنطقة "نابلس" حتى غور الأردن، مما يؤدي إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى أربع كتل رئيسية جنين ونابلس ورام الله وبين بيت لحم والخليل. وتهدف هذه الكتل إلى خلق فاصل مادي بين

كتل المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية وبين المناطق الفلسطينية مع بقاء المستوطنات على حالها، كما يطوق الجدار العازل مدن طولكرم وقلقيلية والقدس بالكامل ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية، وبذلك تنجح إسرائيل في عزل مناطق تركز السكان الفلسطينيين عن بعضها البعض وتقيد حرية التنقل والحركة للفلسطينيين، ناهيك عن نزوح الآلاف من سكان المناطق المتاخمة للجدار هناك، بالإضافة إلى تقسيم الضفة إلى كانتونات منفصلة سيؤدي إلى مصادرة مساحة كبيرة من الأراضي المحتلة تصل إلى أكثر من 23% من إجمالي مساحة الضفة الغربية حيث سيتم ضم 11 قرية فلسطينية واقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر إلى إسرائيل علما بأن سكانها البالغ عددهم 26.000 فلسطيني لن يمنحوا الهوية الإسرائيلية ولكن ستصدر لهم تصارح خاصة لدخول الضفة الغربية ( جبر، 2005: 2).

**أولاً : الجدار الفاصل ومشروع الدولة الفلسطينية.**

لقد صرح وزير الجيش الإسرائيلي الأسبق "شاؤول موفاز" في مارس 2003 "بأن الحكومة الإسرائيلية تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلى سبع كانتونات في المدن الفلسطينية الرئيسية، كلها مغلقة من قبل الجيش الإسرائيلي ومعزولة عن باقي أراض الضفة الغربية التي ستصبح تابعة لإسرائيل". كما ستفرض إسرائيل سيطرتها على 21 قرية فلسطينية أخرى وراء الجدار العازل باعتبارها منطقة عسكرية، فالمنطقة العازلة المقترحة والتي ستمتد لمسافة 140 كم سوف تضم 20 قرية فلسطينية منه"14" قرية تصنف في المنطقة "ب"والتي تخضع لسيطرة فلسطينية – إسرائيلية مشتركة ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة 40.000 فلسطيني يعملون بشكل أساسي في الزراعة، وسوف يجد هؤلاء أنفسهم محاصرون ويلزمهم الحصول على تصاريح إسرائيلية للذهاب لحقولهم وسيكون مربوطين كلياً بجهاز الأمن الإسرائيلي من أجل إدارة حياتهم، تستغل إسرائيل قدرتها على تقييد حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من أجل تحقيق أهداف مرفوضة (أوتشا، 2009: 24-25).

ولم تكتف إسرائيل ببناء الجدار العازل بل شرعت أيضاً في إنشاء أسواراً إلكترونية مكهربة يبلغ ارتفاعها 3.5م حول المناطق أمن الضفة الغربية التي تخضع بالكامل للسلطة الفلسطينية كما تخلق مناطق عسكرية عازلة تؤدي لفصل المناطق عن بعضها البعض لتخلق على الأرض 13- جيتو- تجمعات إسرائيلية منفصلاً. وفي ظل هذه التغيرات في خريطة الضفة الغربية أثر بناء الجدار

والأحزمة الأمنية والبوابات العسكرية الضخمة بين المعازل وكأنها بوابات حدودية، فإن الحديث عن دولة فلسطينية كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية عام 1967 وعاصمتها القدس أضحى من الأمنيات أقرب منها من الآمال والطموحات التي من أجلها أستشهد آلاف المقاومين الفلسطينيين وأسر وعذب عشرات الآلاف من المناضلين وشرد مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات (أوتشا، 2009: 24- 25).

إن القادة الإسرائيليين وفي مقدمتهم أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ومن قبله شارون قد ذكرا أنه من المستبعد التوصل إلى اتفاق نهائي فلسطيني إسرائيلي من خلال المفاوضات غير الواضحة المعالم، ملمحين إلى إعادة فكرة الفصل أحادية الجانب من الضفة الغربية بعد أن طّبقت في قطاع غزة. إلا أن هذه الخطة لن تشهد رحيلاً للجيش الإسرائيلي من كل مناطق الضفة الغربية ولن تشهد تفكيكاً للمستوطنات هناك كما فعلت حكومة شارون حين خرجت من قطاع غزة، بل إن هذه الخطة لن تخرج إلى العلن والتنفيذ إلا بعد اكتمال جدار الفصل وبعد ابتلاع أكثر من 30 % من أراضي الضفة الغربية، وضم غالبية المستوطنات إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار وتحول مناطق الضفة الغربية إلى معازل أو غيتوهات تحت حراسات الجيش والشرطة الإسرائيلية التي سترابط على مشارف تلك الكانتونات من الجهة الأخرى؛ إن تحويل الضفة الغربية إلى سجن كبير يتكون من ست معازل، وزيادة الضغوط الاقتصادية على السكان واستباحة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي، فإن من شأن هذه الآثار الكارثية أن تضعف السلطة الوطنية الفلسطينية وأن تكرس حالة من الإحباط الشديد في صفوف المواطنين وإثارة حالة من الانفلات (الفير،1996 :26).

- الموقف الفلسطيني :

دعا ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني (فتح) يوم الأربعاء / 11 نوفمبر / 2009 إلى الإعلان عن إقامة دولـة فلسطينية من جانب واحـد، مـؤكدًا دعمه لترشيح الرئيس الفلسطينـي محمود عباس لولاية ثانية في الانتخابات. وقال القدوة في كلمة ألقاها خلال مهرجان إحياء الذكرى الخامسة لرحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله في الضفة الغربية، "لنذهب إلى مجلس الأمن لانتزاع إقرار لدولة فلسطينية على حدود 1967ولننتزع اعترافاً دولياً، ولنقم إلى جانب ذلك باستخدام عوامل قوتنا وأوراقنا الضاغطة في استعادة وحدتنا وتعبئة شعبنا باتجاه خوض مقاومة شعبية جادة وعنيدة، لهدم الجدار وخنق المستعمرات اقتصادياً وعملياً نحو تحقيق حقوقنا."وطالب القدوة بالتمرد على قواعد عملية السلام القديمة، التي "لم تحقق أهدافنا الوطنية ولم تحقق السلام" في المنطقة، مؤكداً على التفاف الشعب

الفلسطيني في هذه اللحظات الهامة من تاريخه حول الرئيس محمود عباس ,arabic.people ).
2009:11:12.13:47)

رام الله في 12 يناير جدد مجلس الوزراء الفلسطيني خلال جلسته الأسبوعية برئاسة احمد قريع رفض السلطة الوطنية القاطع لاستمرار بناء إسرائيل جدار الفصل العنصري في عمق الأراضي الفلسطينية ووصف ذلك بخطوة استباقية للمفاوضات النهائية ولتحديد حدود الكيان الفلسطيني داخل الجدار. ودعا المجلس في بيان له عقب جلسته أمين عام الأمم المتحدة السيد كوفي عنان لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الرأي الاستشاري وهدم الجدار وإزالته مطالبا بإنجاز إعداد سجل الأضرار المترتبة على بناء الجدار غير الشرعي وإلزام إسرائيل بالتجاوب مع جهود الأمم المتحدة لإنجاز السجل في أقرب فرصة وتعويض المتضررين من أبناء شعبنا بانتظار تطبيق قرارات الجمعية العامة القاضية بإزالة الجدار كلياً.ووجه المجلس تحية تقدير واعتزاز لأبناء الشعب الفلسطيني على روح المسؤولية العالية التي تحلى بها المواطنون خلال الانتخابات الرئاسية والتي تجلت بالمشاركة الشعبية في اختيار رئيس السلطة الوطنية عبر صندوق الاقتراع خلفاً للرئيس الشهيد ياسر عرفات.وتقدم رئيس وأعضاء المجلس بالتهنئة إلى السيد محمود عباس على فوزه بالانتخابات الرئاسية والثقة التي منحها إياه أبناء الشعب الفلسطيني عبر صندوق الاقتراع.واعتبر رئيس مجلس الوزراء أن تصويت الناخبين لصالح أبو مازن يعتبر تجديداً للثقة بالبرنامج السياسي الذي يمثله السيد محمود عباس وتفويضاً له بمنح أمن المواطنين وأمانهم أولوية في المعالجة الجريئة للأوضاع الداخلية والعمل على كسر الجمود في عملية السلام بما لا يجحف بحقوقنا.

**(portal/news43508,2005 , نت)**

**ثانياً : مستقبل الدولة الفلسطينية.**

يمثل مفهوم الدولة الفلسطينية أحد هذه المفاهيم التي تشير لها الأدبيات الفلسطينية والإسرائيلية وبيانات اللجنة الرباعية وبعض نصوص قرارات الأمم المتحدة، والمجتمع الفلسطيني، ويجري ذلك

عبر تنامي الشعور بالفشل نتيجة لإخفاق مشروع التسوية وحل الدولتين، وخطورة قيام إسرائيل بناء الجدار الفاصل وتعثر "المشروع الوطني"، ( saleh, 2013: 97).

باعتبار أن الخطاب الأوحد والمقبول والصحيح هو الخطاب السلمي فإن السلطة الفلسطينية تنتهجه خاصة بخصوص الجدار، ، حيث تقوم تعبيرات المسئولين على قدر عالٍ من الحساسية والتوازن غير المتناهي لكى لا يؤثر ذلك على قضايا الحل النهائي ولا يزعج الراعي الأمريكي، والقوات الإسرائيلية تستخدم تكنولوجيتها وأسلحتها وتجرب على أجساد الفلسطينيين كافة ألوان العذاب بهذه الأسلحة والمبتكرات كأن أجساد الفلسطينيين مختبرات للتجريب، كل هذا تفعله إسرائيل لاختزال أشكال النضال الفلسطيني في شقه "القانوني الرمزي، فالسلطة الفلسطينية لم تحرك أي قضية ضد "إسرائيل" وجرائمها في المحافل الدولية القانونية وخاصة أنه منذ الاعتراف "الدولة" غير العضو (السقا،2003: نت)

" فقط يقوم ناشطون من لجان المقاومة الشعبية للجدار بفعاليات تنشط مع مجموعات أخرى منذ العام 2004 للتحرك ضد إقامة جدار الفصل العنصري في العديد من القرى الفلسطينية المحاذية للجدار كبلعين، ونعلين، والنبي صالح، والمعصرة، ولقد أصبحت هذه الأشكال الاحتجاجية مع الوقت رمزا للنضال "الشعبي" الفلسطيني، والسلمي منها تحديداً، والمرتكز على شبكات تضامنية عالمية واسعة. فبعد تحقيق مجموعة من النجاحات بتعديل مسار الجدار في بعض المناطق، وتدويل القضية، وجلب آلاف المتضامنين"(السقا،2003: نت)

بعد ذلك أصبحت هذه النشاطات مع الوقت هي وسائل جديدة أدائية في (نضالهم) ضد الجدار – أساليب متغيرة، استحضار شخصيات عالمية، أعمال احتجاجية ذات طابع مسرحي؛ مهرجانات، حفلات، عروض مسرحية وفنية، أفلام مثل (أفاتار)، وأصبحت تدريجياً مكاناً لحجيج الناشطين والمتضامنين الدوليين، بل وللسفراء والقناصل الأجنبية العاملة في فلسطين، ومزاراً لآلاف الزائرين الأجانب، وهذا ما أثار غيظ الإسرائيليين فهم لم يتوقعوا وصول هذه النشاطات لهذه المرحلة (السقا،2003: نت).

" في آخر مظهر لبعض هذه المجموعات الأجنبية هو الظهور أمام شبكات الإعلام على شكل عراة رجال ونساء للاحتجاج علي بناء الجدار ،هذا كله يشير إلى مدى استخفاف الاحتلال الإسرائيلي بنضالات الشعب الفلسطيني وتحويلها إلى ألعاب ومسرحيات وعراة مستبدلة الدور الشبابي النضالي الثوري المدافع عن حقوقه الذي يفضح الاحتلال ، إلى مهازل تطفئ جذوة المقاومة

والنضال ، ويأتي هذا كله في ظل شروط البنك الدولي للإقراض والسياسات الدولية الممنهجة التي ترسمها قوى عظمى، متبنيه المواقف الإسرائيلية، وتعمل من أجلها. وتسعى السياسة الفلسطينية الجديدة إلى اعتبار توجه السلطة الفلسطينية إلى هيئات دولية ودخولها في المؤسسات الدولية كإنجازات وطنية ، ويمنع الشباب من الاشتباك مع المستوطنين، ومن الوصول إلى أماكن الاشتباك مع جنود الاحتلال بدعوى عدم الانجرار للفوضى " (بدرخان، 2011: 68 – 69).

إن الاحتلال الإسرائيلي يحاول دائماً تغير مسار الأمور وقلب الحقائق والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية مستخدماً كل الوسائل الرخيصة لذلك، فإقامة الجدار يؤثر على مستقبل الدولة الفلسطينية ويجعلها غير قابلة للحياة ويجب على السلطة الفلسطينية، الاستفادة من التجارب التي خاضتها مع الاحتلال الصهيوني، وانتهاج استراتيجية ممنهجة في التعامل معه علي الصعيد الشعبي أو الرسمي، وعدم ربط المساعدات الدولية بمشروع التحرر الوطني أو مقاومة الاحتلال.

ويأمل الشعب الفلسطيني أن تكون الدبلوماسية الفلسطينية على قدر تضحيات الشعب الفلسطيني الذي خاض الانتفاضة الأولى والثانية، والثلاثة حروب السابقة على قطاع غزة، كلف ذلك الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، ولا يمكن أن يقبل الشعب الفلسطيني بدولة ممزقة يلفها الجدار من جميع جوانبها ويقتطع أجزاء كبيرة منها، وعلى الدبلوماسي الفلسطيني أن يثق بقدرة الشعب الفلسطيني على انتزاع حقوقه، ويجب على الحكومة الفلسطينية تبنى استراتيجيات تقطف ثمرة هذه التضحيات، فما يؤلم الاحتلال الإسرائيلي في الانتفاضة الثالثة انتفاضة القدس، أنه فشل في تحقيق الأمن رغم كل الالتفافات والتآمر وأساليب المراوغة، والتهويد، والاستمرار في بناء الجدار، وعلى الدبلوماسيين الفلسطينيين الاستفادة من هذه الانتفاضة وتطويرها والاستفادة من حالة التخبط الإسرائيلي، وفق طرق وأساليب ووسائل ممنهجة وهادفة تحقق الأهداف الوطنية بإزالة الجدار، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

**المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الجدار وتأثيره على البيئة الفلسطينية.**

إن من أخطر التأثيرات التي يواجها الفلسطينيين هي تأثير الجدار العازل على أراضيهم وممتلكاتهم، وبهذا الجدار يصبحون غرباء في بلادهم وهذا معناه حلم الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة

أصبح صعب المنال ودرب من الخيال، ويعني أيضاً تحويل الصراع على لقمة العيش لأصحاب الأرض بدلاً من المطالبة بالاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

**أولاً: تداعيات الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية.**

- **تأثير الجدار على مستقبل الدولة الفلسطينية**

من خلال عرض لتقديرات مساحات الأراضي المصادرة من قبل قوات الاحتلال، فإن مساحة الأراضي المصادرة من أملاك السلطة الوطنية قدرت بحوالي40460 دونم تركز معظمها في محافظة جنين، بينما بلغت مساحة الأراضي المصادرة من الأملاك الخاصة حوالي 124623دونم، تركز معظمها في محافظة القدس ومعظم الأراضي المصادرة مزروعة بالزيتون والتي قدرت مساحتها حوالي 21002دونم، معظمها في مدينة القدس حيث كان معظم الأراضي المجرفة أراضي ذات أشجار مثمرة بالزيتون والحمضيات والمحاصيل الحقلية، وبلغت مساحة الأراضي المجرفة من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 1296دونم تركز معظمها في محافظة جنين (الإحصاء الفلسطيني، تشرين أول 2003: 5).

**- التجمعات السكانية والأراضي:**

بلغ العدد المقدر للتجمعات الفلسطينية هو 26 تجمع مقابل 18 تجمع سكاني هذا العدد هو الذي تم مصادرته أراضيه من أجل بناء الجدار الفاصل ووضع اليد عليه ولكن نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كانت أكثر من هذا العدد فقد أحصي أنه 31 تجمع سكاني تمت مصادرة أراضيها (الإحصاء الفلسطيني، أغسطس سنة 2006).

وكذلك بينت نتائج المسح أن 402 أسرة تم تهجيرها وإبعادها من التجمعات لأجل بناء الجدار على أراضيهم، من هذا العدد من الأسر كان حوالي 112أسرة من محافظة جنين وحدها.

وبلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم 2323 فرداً من التجمعات التي مر بها الجدار، هناك أسر أصبحت غرب الجدار قدر عددها 12482أسرة المتواجدة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، منها 1119 أسرة في محافظة طول الكرم وحدها بهذا يكون عدد الأفراد المتواجدون غرب الجدار 42092، ومجموع المباني التي داخل الجدار بلغت 2438مبنى منها 982 في محافظة طول كرم وحدها ، 15مبنى دمرت كلياً، منظمة بيت سيلم ذكرت "أنه نحو 875 ألف فلسطيني تأثرت بشكل

مباشر من الجدار، من بين 236 ألف فلسطيني أصبح 115 ألف معزولين ما بين الجدار الفاصل شرقاً والخط الأخضر غرباً (بتسيلم، تقرير،2005).

إن من أهم الأثار التي فرضها إقامه الجدار، تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وبهذا يتقلص عدد السكان العرب داخل المدينة المقدسة والمدن المجاورة، وكل هذا للحفاظ على التوازن الديمغرافي كما يسمون، المديرة العامة لمركز المعلومات بيت سيلم (جيكانوتيل) قالت لهذا السبب" إسرائيل عملت على ضم أراضي قرية النعمان، شرق بيت لحم، قصدت إسرائيل بذلك تهجير سكان هذه المنطقة بالقوة "(بتسيلم، تقرير 2005).

جميع ما هدفت إليه إسرائيل هو خلق واقع حول مدينة القدس لغرض سيطرتها عليها من خلال الأعمال الاستيطانية، وما أقامته من شوارع التفافية هو لإتمام بناء الجدار العازل، فهم يريدون بذلك تحويل المستوطنات القديمة من القدس إلى أحياء يهودية مكنونة من 31 مستوطنة، حيث يبلغ عدد المستوطنين حوالي ربع مليون نسمة، ولكن الجدار بهذا سوف يفصل حوالي 200 ألف فلسطيني متواجدون في شرق القدس عن باقي قري وبلديات الضفة، وهذا ما أكد عليه فؤاد الحلاق خبير ومحلل الخرائط في الطاقم التقني لشؤن المفاوضات ( أوتشا، 2009 : 14).

وإن ما عانى منه الفلسطينيون أثر بناء الجدار ، أنه عمل على إعاقة حركة التنقل والتسويق للبضاعة يعني فقر اقتصادي كبير لكثير من الفلسطينيين ، وكذلك على خلق حزام أمني مزدوج وهذا الأمر جعل أكثر من 19تجمع سكاني عدد أفرادهم 128500 فلسطيني محاصرين ومعزولين عن القرى والمدن الأخرى في الضفة، بالإضافة إلى أنه فصل 3 تجمعات سكانية شرق الجدار عن حقولهم وأراضيهم الزراعية الواقع غرب الجدار، وعلى المستوى القطاع الزراعي دمر أكثر من ما يقارب 100 ألف شجرة زيتون وليمون و75 فدان من الدفيئات و23 ميل من أنابيب الري، كل ذلك أدى ارتفاع نسبة البطالة وفقدان العديد من الفلسطينيين من أملاكهم ووظائفهم وخسارة الأطنان من الفواكه والخضروات والمعدات الزراعية (بتسليم، 2005).

لقد تأثرت الزراعة في القرى الفلسطينية مثل قلقيلية وجنين وطولكرم، وأيضا إعاقة الصناعة في تلك المدن والقرى التي تنافس (الكيبوتسات الإسرائيلية) في صناعتها ومحاصيلها لتجعل من وفرة المياه الجوفية العذبة لصالحها وحرمان الفلسطينيين منها، ولتجعل من المنتوجات الزراعية الإسرائيلية سوقاً منافساً للمنتوجات الزراعية الفلسطينية وضرب المنتجات الفلسطينية وإخضاع المزارع الفلسطيني

للخسارة ومن ثم الفشل وترك أرضه الزراعية خالية ولقمة صائغة للمستوطنات المجاورة (صالح، 2007: 256).

لقد تأثرت المنشآت الاقتصادية بفعل الجدار والتي بلغت 750 منشأة، منها 473 منشأة في محافظات طولكرم وحدها بينما بلغ عدد المنشآت المدمرة بشكل كلي 27 منشأة، وبلغت مساحتها 11500 م2، وقدرت قيمتها بحوالي 130 ألف دولار أمريكي، وقد بلغ عدد العاملين فيها 80 فرداً. وبصفة عامة فقد أدى بناء الجدار إلى أربعة عواقب اقتصادية رئيسية هي: فقدان الموارد الاقتصادية، عمليات المصادرة الدائمة للموارد الاقتصادية، أو إتلاف الموارد الاقتصادية أو تعذر استخدام الموارد الاقتصادية، إضافة إلى ضياع الاستثمار المحتمل حيث أدت الشكوك التي تحف بمستقبل المناطق الواقعة خارج الجدار إلى تناقص فرص الاستثمار الاقتصادي ( أوتشا، 2007: 44).

كما وتشكل الشكوك معضلات خاصة للمنتجين الزراعيين، فلا يدرون إن كانوا سيزرعون على الإطلاق، ومشاكل في اختيار المحاصيل التي سيزرعونها، ومستوى الاستثمار في الزراعة. ويضر فقدان الاستثمار المحتمل بالمناطق الواقعة خارج الجدار نتيجة لتعذر الوصول إليها ولزيادة خطورة تدميرها، وكذلك بالنسبة للمناطق التي لا تزال داخل الجدار، حيث أنها أصبحت جيوباً معزولة دون أية إمكانية للرخاء الاقتصادي، وحتى لو أراد مستثمر أن يستثمر في المنطقة المغلقة، فإن القيود الإسرائيلية ستجعل هذا الاستثمار مستحيلاً من الناحية العملية (أوتشا، 2009: 43).

ومن الآثار الكارثية أيضاً زيادة تكاليف صفقات الخضار والفواكه نظراً لصعوبة أو عدم وصول الناس، التي بحاجة لتصاريح والمرور من خلال البوابات، وكذلك السلع بحاجة إلى نقلها من شاحنة إلى أخرى إثناء الشحن فأصبحت تكاليف النقل والإنتاج، الزراعية تزداد وفقاً لمتوالية هندسية. كما أدت المرحلة الأولى والثانية من بناء الجدار إلى زيادة معدلات البطالة في المناطق الفلسطينية، خارج الجدار وداخله على حد سواء، وإجمالاً فقد أدت العواقب الاقتصادية المذكورة أعلاه، المترتبة على الجدار وعلى السياسات المصاحبة له، مجتمعه إلى حرمان الفلسطينيين من قدرتهم على استخدام أصولهم الاقتصادية، وتحديد سياساتهم الاقتصادية وتسبب في زيادة الفقر لدى السكان. (الإحصاء الفلسطيني ،سبتمبر، 2003)

أما أثار الجدار على قطاع التعليم فقد تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء الجدار سيؤدي إلى إلحاق الضرر بـ 170 ألف طالب في 320 مدرسة سيكونون خارج الجدار فيما سيرتاد أكثر من نصفهم مدارس داخل الجدار، خاصة في المرحلة الأساسية العليا "( مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)،

ولعل مصادرة أراض من جامعة القدس لصالح الجدار الفاصل، كانت مثالاً صارخاً على الاستهتار الإسرائيلي بمؤسسات المجتمع الفلسطيني التعليمية، إلا أن هذا القرار جوبه باستنكار حتى من قبل الإسرائيليين، حيث أصدر طلبه الجامعة العبرية بياناً استنكروا فيه قرار حكومتهم، كما تضامن أكثر من 30 بروفيسوراً ومدرساً ومحاضراً من الجامعة العبرية مع المعتصمين الفلسطينيين في جامعة القدس" (البابا، الجدار الفاصل ،2003).

وتتركز الآثار الاجتماعية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري، في مجال الخدمات بشكل عام، حيث سيتسبب الجدار في عزل التجمعات الفلسطينية المتضررة وما ينجم عن ذلك من تقييد للحركة والتنقل، وإنشاء هذه الجيوب يتزامن مع بنية تحتية غير كافية، ومع توزيع غير متكافئ لخدمات " الأونروا " والمنظمات غير الحكومية مقارنة مع مناطق الضفة الغربية الأخرى. وبالنسبة لفصل التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها عن الخدمات الأساسية التي يستفيد منها الأهالي بشكل يومي، تشير نتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الجدار الفاصل، بأن 30 تجمعاً تم فصلها عن المراكز الصحية و22 تجمعاً تم فصلها عن المدارس، و11 تجمعاً تم فصلها عن بدالة الهاتف و8 تجمعات تم فصلها عن المفتاح الرئيس لشبكة المياه، و3 تجمعات تم فصلها عن المحول الرئيس لشبكة الكهرباء (الإحصاء الفلسطيني أغسطس 2003).

وحسب ما يتبين لنا فإن القرى الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، هي أكثر التجمعات تضرراً بعد أن كانت بحكم موقعها الأكثر ازدهاراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية (جبر، 2005: 30).

كما ألحق جدار الفصل العنصري أضراراً بالغة بقطاع السياحة والآثار؛ سواء الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية أو بالحركة السياحية لبعض المواقع الأثرية، فبالنسبة للآثار التي لحقت بالمواقع الأثرية، تشير التقارير الحكومية وغير الحكومية أن الجدار سيبتلع الكثير من المناطق والمواقع الأثرية التاريخية والأثرية الفلسطينية، وسيقلل من أهمية المقاصد والمدن السياحية خاصة مدن بيت لحم، القدس، الخليل. ومن المواقع الأثرية التي وقعت في نطاق الجدار، موقع الذهب الواقع شمال مدينة جنين الذي يحوي مقتنيات أثرية، تعود للفترة الرومانية والبيزنطية، كما أن عشرات المواقع الأثرية يواجها ذات المصير في منطقة الجدار الملتف حول مدينة القدس، مما يسمح لفرق تابعة لسلطات الاحتلال بإجراء تقنيات عاجلة في موقع "صوانة صلاح" إلى الشرق من بلدة أبو ديس، لا تتفق مع التقاليد العلمية للعمل الأثري، ومحيط مسجد بلال بن رباح والمقبرة الإسلامية،

ودوائر الأوقاف الإسلامية عن باقي أجزاء مدينة بيت للحم إضافة لفصل مدينتي بيت لحم والقدس، اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية الرئيسة في فلسطين( تقرير مركز غزة للحقوق والقانون نوفمبر، 2003).

كما تسبب الجدار في إعاقة الحركة السياحية بين المدن الواقعة في الشمال والجنوب خاصة مدن الناصرة ورام الله ونابلس وجنين، إضافة إلى عزل منطقة أريحا والبحر الميت، وإلحاق الدمار بعشرات المواقع الأثرية، وأهمها عيون الماء القديمة، والخرب الأثرية في منطقة حوسان غرب مدينة بيت لحم ومنها: خربة حمود وخربة قديس، وخربة الكنيسة، وخربة دير نعل، كما أن الإغلاق الإسرائيلي لمدن القدس وبيت لحم سيقلل من الحركة السياحية لمدينة بيت لحم، وسيعني فقد الآلاف من الأسر الفلسطينية للدخل الاقتصادي، خاصة وأن 65% من العائلات في مدينة بيت لحم تعتمد على دخل السياحة.

وذكر "زياد أبو زياد،" أن مرور جدار الفصل العنصري ببلدة العيزرية في القدس الشرقية من شأنه تدمير مقبرة الشهداء وهي مقبرة تاريخية، تضم رفات مقاتلين مسلمين منذ عهد صلاح الدين الأيوبي، وأفاد بيان لوزارة السياحة والآثار، صدر في أكتوبر 2003 "أن أعمال التنقيب التي جرت أظهرت دلائل أثرية تتكون من بقايا غرف وجدران وأرضيات فسيفسائية تتشكل من رسومات هندسية ونباتية وحيوانية حمل بعضها رسماً للصليب، كما تم الكشف عن معصرة للزيت وأخرى للعنب، وقنوات منحوتة في الصحراء وآبار جمع للمياه ومقاطع صخرية، كما تم العثور على مقبرة قريبة تتشكل من أحد عشر لحداً عثر فيها على عظام بشرية وعطايا جنائزية، وتدل الآثار المكتشفة عموماً على بقايا دير بيزنطي يقع على المشارف الشرقية لجبال القدس" (المبادرة الوطنية لمقاومة الجدار، 2003).

وجاء في البيان "أن أعمال التدمير مخالفة لقانون الآثار الذي يشترط فحصاً للأرض قبل المباشرة في أية أعمال للتجريف والبناء، وهو إجراء احترازي لم تلتزم به سلطات الاحتلال، ويعتبر هذا من واجبات السلطة المحتلة، ومخالف لقانون الآثار رقم 51 لسنة 1966 المعمول به في الأراضي الفلسطينية، ولاتفاقية لاهاي لسنة 1954 لحماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح، وتلزم الاتفاقية إسرائيل كقوة محتلة بحماية التراث الثقافي وتدين أية عمليات تدمير متعمدة للتراث الثقافي باعتبارها جريمة حرب، وتعتبر أعمال التدمير الجارية مخالفة للاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي لسنة 1972"

(المبادرة الوطنية لمقاومة الجدار، 2003).

يعتبر الفلسطينيون إقامة الجدار الفاصل بمثابة ترسيم حدودي من طرف واحد وهذا إجحاف بحق الفلسطينيين بالتفاوض على الحدود بين الدولتين.

ويخدم الجدار (57) مستوطنة من مستوطنات الضفة الغربية و 303 ألف مستوطن إلى إسرائيل، وتعتبر من المستوطنات الكبيرة التي من المتوقع أن تدخل في مفاوضات الوضع النهائي، يعتبر تجمع مستوطنات معاليه أدوميم من أخطر التجمعات الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية (الأستاذ، 2010: 341)، لوجودها ضمن محافظة القدس ناهيك الخطر الذي يشكله جغرافياً على تواصل شمال وجنوب الضفة الغربية ويعزل منطقة القدس عن باقي محافظات الضفة وهذا يؤدي إلى عدم تمكن الشعب الفلسطيني بإقامة دولة لديها تواصل جغرافي وتكون القدس الشريف عاصمة لها .

يعتبر تنفيذ وبناء الجدار لإسرائيلي وخاصة منطقة تجمع معاليه أدوميم باهتمام خاص من قبل اللجنة القائمة على مسار الجدار وذلك بسبب تقاربها المستمر مع الجزء الشرقي من مدينة القدس وتقوم ببناء تجمعات سكانية بشكل مستمر تابع لمستوطنة معاليه أدوميم يهدف إلى ربط المستوطنة مع قلب المدينة، وذلك لقطع الطريق على القرى والبلدات الفلسطينية هناك مثل ، الطور، العيساوية، العيزرية ،عناتا، أبو ديس، ويؤدي أيضاً إلى فرض حدود وموانع عمرانية وعائق إسرائيلي أمام وجود مناطق اتصال جغرافية طبيعية بين جنوب الضفة الغربية وشمالها "
( أريج، 2004 ).

- **الحراك الفلسطيني لمواجهة الجدار**

الآمال الفلسطينية كانت معقودة على الادارة الامريكية ورؤية الرئيس بوش بحل الدولتين، وما كان يدور من حديث بين القادة الفلسطينيين هو ما يدلل على ذلك، ومدى تفاؤلهم بإمكانية وقوف الادارة الأمريكية بجانبهم وإجبار إسرائيل على إزالة الجدار.

" وزير شؤون الأمن الداخلي الفلسطيني محمد دحلان أعرب عن ارتياحه لنتيجة المحادثات ووصف زيارة الوفد الفلسطيني برئاسة رئيس الوزراء محمود عباس إلى واشنطن بأنها كانت ناجحة . من جهته، قال وزير الإعلام الفلسطيني نبيل عمرو إن رئيس الوزراء محمود عباس أعرب له في اتصال هاتفي من واشنطن عن ارتياحه لسير المحادثات مع الإدارة الأمريكية في ما يتعلق بمعظم القضايا المطروحة خاصة قضية الاستيطان والانسحابات والجدار الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية.. لكنه استدرك إن الفلسطينيين لن يكتفوا بالتصريحات وإنهم يريدون أن تمارس واشنطن نفوذها

وتضغط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها مشيرا إلى أن الجانب الفلسطيني ماض في تنفيذ التزاماته وخاصة الأمنية منها "(الجزيرة،2003: نت).

وكان رئيس الوزراء محمود عباس قد وصف في واشنطن الإجراءات الإسرائيلية بأنها مترددة، وقال إن المرحلة الجديدة من السلام تتطلب منطق الشجاعة وليس منطق الشك من الصراع. مؤكداً أن السلطة الفلسطينية نجحت في استعادة الأمن في الوقت الذي فشلت إسرائيل فيه برغم قوتها العسكرية الضخمة وقال مسؤول إسرائيلي كبير في 26 /2003/7إن الجدار العازل الذي تبنيه حكومة شارون في الضفة الغربية ضروري لأمنها، وذلك رداً على انتقادات الرئيس الأمريكي جورج بوش لهذا الجدار أثناء لقائه رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس في البيت الأبيض في نفس التاريخ السابق مشيراً إلى أن الجدار ليس له ارتباط سياسي وأنه واجب تمليه ضرورات أمنية لمنع الفلسطينيين من شن هجمات ضد إسرائيل. وكان الرئيس بوش قد قال في مؤتمر صحفي مشترك مع أبو مازن إنه يريد وقف الاستيطان الإسرائيلي، واعترف بأن هذا الجدار مشكلة وقال من الصعب بناء الثقة بين الفلسطينيين وإسرائيل مع جدار يتلوى كالثعبان عبر الضفة.

وفي نفس الفترة الزمنية، انتقدت حركة حماس ما قيل أنه إنجاز فلسطيني في البيت الأبيض ووصف القيادي في الحركة عبد العزيز الرنتيسي انتقاد الرئيس بوش للجدار الأمني الإسرائيلي" بأنه نوع من دغدغة العواطف للجانب الفلسطيني". وقال " لم نتوقع من بوش الانتقال من حالة الصهيونية لحالة التعاطف، هو صهيوني ولن يتغير، ولست مع من يقول إنه يمكن أن يضغط على إسرائيل، إنه مع الاحتلال الصهيوني ومع التنكيل بالشعب الفلسطيني " .وأضاف لم يتحدث عن القتلة اليهود واليهود القادمين من أميركا ليذبحوا الشعب الفلسطيني باسم الرب، أما الشعب الفلسطيني فعليه أن يقف خلف القضبان وقال الرنتيسي منتقداً التصريحات الفلسطينية التي أبدت ارتياحاً لمباحثات الرئيس عباس مع بوش ووصفها بأنها ستار لخيبة الأمل التي تعيشها السلطة الفلسطينية. وقال أرى أن مثل هذه التصريحات ليس لها أي منطقية لأنها دفاع عن الذات، السلطة وجدت نفسها الآن في خندق صعب (الجزيرة،2003:نت)

نستنتج من خلال ما سبق أن الدبلوماسية الفلسطينية كانت مبنية على وعود وتصريحات وتطمينات الإدارة الأمريكية لها من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس الراحل ياسر عرفات ، والرئيس أبو مازن إلى البيت الأبيض وذلك من فترة 2002-2004 الفترة التي شرعت إسرائيل فيها بناء الجدار، وإن انتقاد إسرائيل لأمريكيا عبر تصريحاتها بوصفها الجدار بالأسلاك الشائكة. ومن جهتها إسرائيل تقوم بشجب التصريحات الأمريكية ، لترسم الدور على الفلسطينيين من أجل المضي

في بناء الجدار. وتضليل الفلسطينيين وعندما شعرت السلطة الفلسطينية بأنه لم يتحقق من تلك التطمينات المغلفة شيء على أرض الواقع ، وأن بناء الجدار ماضٍ والوعودات الأمريكية ذهبت أدراج الرياح تبين فداحة خطأ الارتكاز علي هذه التطمينات والثقة بالإدارة الأمريكية، حينها تأكدت رواية الفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ومن أبرزها كان تصريحات د. عبد العزيز الرنتيسي، والشامي ، وكايد الغول، والعديد من قادة الفصائل الوطنية التي شككت بالدور الأمريكي ودعت السلطة إلي انتهاج سياسة مغايرة بعيدة عن الوعود الأمريكية والتنسيق الأمني والرؤية الأمريكية بحل الدولتين. وأضيف على ذلك أنه لو رجعنا إلى دور كل جميع الحكومات الأمريكية السابقة منذ 1917 وحتى مايو 2016 لا نجدلها دور في نصرة الشعب الفلسطيني، ودائما تقف أمريكا أمام أي حكم دولي يدين إسرائيل باستخدامها حق النقد الفيتو لصالح إسرائيل وهذا ما حدث في قضية الجدار عندما أراد مجلس الأمن الدولي إدانة إسرائيل والحكم بإزالة الجدار وتعويض المتضررين لكن للأسف تفتت جميع الجهود الدبلوماسية الفلسطينية بالفيتو الأمريكي في مجلس الأمن. وأضحى الجدار الإسرائيلي أمرا واقعا يجسد الرؤية الإسرائيلية بالقضاء على حل الدولتين وعلى افضل الأحوال يمكن الانسحاب فقط من جانب واحد، وهذا ما يترك الفلسطينيين تحت حكم ذاتي محدود ومفكك الأوصال جغرافيا، تحيطه المستوطنات من كل جانب يتحكم الاحتلال بجميع مناحي الحياة فيه. من 2004 – 2006 بدأت السلطة الفلسطينية تشعر بضرورة اتباع وسائل نضالية ولكن ليست ضمن خطة استراتيجية وإنما فقط اعتمدت على ردات فعل على مواقف وتغيرات مفاجأة ومنها خيبة أمل السلطة بمواقف الإدارة الأمريكية فبدأت بإطلاق الحملات الإعلامية وشجعت التظاهرات في مناطق بناء الجدار واستفادت من مواقف فصائل التحرر الوطني للتلويح بأن هناك خيارات أخرى لعل الموقف الإسرائيلي والأمريكي يتغير أو يتبدل ولكن لم تتمكن السلطة الفلسطينية من( النزول عن الشجرة ) بسبب تبنيها للخيار الأوحد وهو خيار المفاوضات ولا بديل عنه. بدأ الضغط علي السلطة الفلسطينية وخاصة عندما نجحت باستصدار قرار يدين إسرائيل في الأمم المتحدة ومن ثم الإقدام على إدانة إسرائيل بمجلس الأمن الذي تم صده بالفيتو الأمريكي . حينها شعرت أمريكا والرباعية الدولية بخطورة هذا التوجه الدبلوماسي الفلسطيني وبدأت بالضغط على السلطة الفلسطينية وتهديد وجودها وذلك بقطع المساعدات المالية من جهة وتقيد حركة قادتها من جهة أخرى، وقطع رواتب الموظفين ، مما يهدد بقائها ، فلم تستطع أن تتنصل السلطة الفلسطينية من اتفاقية التنسيق الأمني الذي يخدم الاحتلال ويلاحق المقاومة وفصائل العمل الوطني ، ولا

الاستمرار في رفع الدعاوي من خلال المنظمات الدولية ، فقط استطاعت تحقيق بعض الإنجازات وهو قبولها بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة ، في اجتماعها السابع والستين في 29 نوفمبر 2012حيث صوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة. والتصويت كان لمنح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة. في الأساس، يرقي القرار مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو. مع رفض الحكومة الإسرائيلية القرار. أيد القرار 138 دولة، وعارضته 9 دول، وامتنع عن التصويت 41، وتغيبت خمس وتتيح الصفة الجديدة لفلسطين إمكانية الانضمام لمنظمات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، وتساوي الصفة الجديدة لفلسطين صفة الفاتيكان .ومارست فلسطين حقها في التصويت لأول مرة بموجب صلاحياتها الجديدة في المنظمة الأممية في 18 نوفمبر 2013، بالتصويت لانتخاب أحد قضاة محكمة الجزاء الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة.( **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 67/ 19**).وهذا يعتبر إنجازاً هاماً ولكن لم يجب الاستفادة منه وعدم الرضوخ للضغوطات الأوربية والأمريكية على السلطة الفلسطينية .

وختاماً: وعندما ننظر إلى التداعيات التي سببها الجدار على حياة الشعب الفلسطيني، فالدبلوماسية الفلسطينية لم تستطيع بتغيير الوقائع على الأرض في رفع المعاناة عن الفلسطينيين بسبب جدار الفصل، ونتيجة أيضاً للخيار الدبلوماسي الذي تتبناه السلطة الفلسطينية في توجهاتها الدبلوماسية مع الاحتلال الإسرائيلي؛ وينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية لتحقق نجاحاً على جميع الأصعدة، أن تقوم بتغير سياساتها لتكون أكثر فاعلية وإرغام الاحتلال الذي يستقوي بالقوة العسكرية لتنفيذ مخططاته مستفيداً من تأميل الفلسطينيين بإمكانية التوصل إلى حل نهائي بالطرق التفاوضية، وهنا لا بد من مواجهة الآلة العسكرية بخيارات كفاحية أخرى تجبر الاحتلال على إزالة الجدار الفاصل.

وهناك العديد من الوسائل والطرق والخيارات التي من الممكن أن تنتهجها السلطة الفلسطينية ومنها التركيـز الإعلامي والتـأثير على الرأي العام الإسرائيلي، للتحذير من مخاطر الاستمرار في بناء الجدار وما قد يسببه ذلك من تهديد مباشر شبيها بمصير نظام بريتوريا، ويجب شرح وتوضيح العدالة الدولية التي حاز عليها الفلسطينيين بقرار "لاهاي" في وعي المواطن الإسرائيلي ، ومن الممكن إشراك عرب الداخل ، للتظاهر والاعتصام والحشد أمام الجدار.

أيضاً من الممكن إطلاق حملة شعبية دولية لمناهضة الجدار الفاصل من خلال الاعتصام أمام السفارات الأمريكية والإسرائيلية ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي أو التقنيات الإلكترونية

الحديثة تحت عنوان إزالة الجدار، وفضح السياسات الأمريكية المناصرة للظلم الإسرائيلي ولا بد من التأثير على الرأي العام الأميركي لتوضيح وبشكل جلى ما سوف تعقبه السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل في مواجهة المحكمة الدولية والإجماع والشرعية الدولية، وما تؤول إليه هذه السياسة من زيادة العداء العالمي والشعبي للولايات المتحدة .

**ثانيا : الجدار وقضايا الحل النهائي .**

**تأثير الجدار على قضية المياه.**

يعتبر الاستيلاء الإسرائيلي على المياه الفلسطينية تهديداً لحياة الفلسطينيين وحقوقهم، ومن الواضح أن إسرائيل ومن خلال إقامتها للجدار كان من ضمن أهدافها هو الاستيلاء على الحوضين الجوفيين الغربي والشمال الشرقي " وهذا ما أكدت عليه سلطة المياه الفلسطينية من أن إسرائيل ببنائها الجدار الفاصل في المنطقة المعزولة خلف الجدار الغربي.

إن مياه الآبار والينابيع، الواقعة في المنطقة المعزولة والمصادرة، تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي والسياحي، وهي لا تخدم التجمعات السكانية داخل المنطقة المعزولة وحسب، بل تنقل لاستخدام أبناء المناطق والتجمعات الموجودة خلف الجدار؛ وهذا يعني نهب وسرقة إسرائيل لنسبة هائلة من الموارد المائية، وحرمان المواطنين الفلسطينيين منها. (علقم، 2012: 2).

**1.** الحوض الغربي طاقته التصريفية بـ 507 مليون متر مكعب سنوياً.

**2.** كامل المنطقة الشرقية المعزولة فوق الحوض الشرقي، الذي تقدر طاقته التصريفية بنحو 172 مليون متر مكعب سنوياً، ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين بـ 165 بئر، بطاقة ضخ تقدر بـ 33 مليون متر مكعب بالسنة، أما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر بـ 53 ينبوعاً بطاقة تصريفية 22 مليون متر مكعب سنوياً(، wafainfo. نت).

إن مياه الآبار والينابيع، الواقعة في المنطقة المعزولة والمصادرة، تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي والسياحي، وهي لا تخدم التجمعات السكانية داخل المنطقة المعزولة وحسب، بل تنقل لاستخدام أبناء المناطق والتجمعات الموجودة خلف الجدار؛ وهذا يعني نهب وسرقة إسرائيل لنسبة هائلة من الموارد المائية، وحرمان المواطنين الفلسطينيين منها (علقم، 2012: 2).

ستحرم الشعب الفلسطيني من 12 مليون متر مكعب من مياه الحوض الغربي، أهم الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، حيث تقدر طاقته المائية بـ 400 مليون متر مكعب "

وأكدت سلطة المياه " أن نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض كان يبلغ 22 مليون متر مكعب، وببناء الجدار ستتقلص هذه الكمية إلى 10 ملايين متر مكعب فقط . وأن إسرائيل تستغل الآبار الواقعة بمحاذاة الجدار من الجهة الشرقية لدوافع تصفها بالأمنية، وتم فقد 40 بئراً تقع بين الجدار الفاصل والخط الأخضر كانت تستغل لـ 32 ألف مواطن يقطنون في هذه المنطقة ومحيطها" (صالح، 2007: 255).

فيما أكدت لجنة برلمانية إسرائيلية قامت بتقييم الأوضاع المائية في إسرائيل في تقرير رفعته للكنيست مارس 2003 بضرورة اتخاذ إجراءات عملية لمنع الفلسطينيين من الاستفادة من مياه الأحواض المائية الجوفية. حيث تقوم إسرائيل بانتزاع أكثر من 85% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية أي حوالي 25% من استخدام إسرائيل للمياه "، وفي الوقت الذي تتواصل فيه أعمال استكمال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية تؤكد مصادر فلسطينية رسمية، أن هذا الجدار يضم إلى دولة الاحتلال حوالي 95% من المياه التي تتواجد في الحوض المائي الغربي ومقدارها 362 مليون م3 ( تقرير مركز غزة للحقوق والقانون :نوفمبر 2003).

ويتم استخراج المياه العذبة من هذه الأحواض عن طريق الضخ من الآبار الجوفية أو عن طريق التصريف الطبيعي للينابيع، ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين ب 165 بئر بطاقة ضخ تقدر ب 33 مليون متر مكعب بالسنة، أما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر ب 53 ينبوع بطاقة تصريفية 22 مليون متر مكعب سنويا إن المياه المستخرجة من الآبار والينابيع، الواقعة في المنطقة المعزولة والمصادرة، تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي والسياحي، وهي لا تخدم التجمعات السكانية داخل المنطقة المعزولة وحسب، بل تنقل وتستخدم في المناطق والتجمعات الموجودة خلف الجدار، ما يعني قيام إسرائيل بنهب وسرقة نسبة هائلة من الموارد المائية التي سيتم حرمان الفلسطينيين منها، وستشكل قضية المياه تهديداً لحياة الفلسطينيين وحقوقهم مما يسهل لاحقاً جرائم التهجير والترانسفير التي تنادي بها بعض أحزاب اليمين الإسرائيلي. ففي جنين وقلقيلية وطولكرم نرى أن المناطق التي يضمها الجدار من هذه المحافظات ينسجم بنسبة 100% مع أماكن تجمع المياه الجوفية، وبالتالي فإن كافة المخزون الجوفي سيصبح داخل الجدار، عندها

ستكون أي محاولة فلسطينية لاستخراج المياه من تلك المناطق غير مجدية وبناءً على ذلك فإن الجدار يهدد بانعدام الزراعة المروية في شمال الضفة . (علقم، 2012: 42-43).

واستناداً إلى تقرير لسلطة المياه الفلسطينية فان الجدار أدى إلى فقدان أكثر من 36 بئر منها 23 بئراً تقع مباشرة على السياج، و13 أخرى بالقرب منه كانت تستغل لأغراض الزراعة والشرب، حيث أصبحت هذه الآبار المقامة قبل عام 1967م واقعة بين الجدار والخط الأخضر، وكانت هذه الآبار تضخ سنوياً بمقدار 55 مليون متر مكعب وبنسبة لا تقل عن 25% من إجمالي الكميات المستخرجة من الخزان الغربي، كما أن سلطات الاحتلال تسعى من خلال الجدار إلى استمرار سحب ما يزيد على 4003 تشكل كامل الطاقة المائية المتجددة للحوض المائي الجوفي الغربي، وهي بغالبيتها مياه فلسطينية تتكون داخل حدود الضفة الغربية. كما يضمن جدار الفصل العنصري لإسرائيل استمرار سحب ما يزيد عن 400 3 م تشكل كامل الطاقة المائية المتجددة للحوض المائي الجوفي الغربي وهي بغالبيتها مياه فلسطينية تتكون داخل حدود الضفة الغربية، إضافة إلى إبعاد المواطنين الفلسطينيين عن أهم مناطق الحوض، حيث تجري عمليات الحفر والاستغلال للمجرى، والسيطرة على عدد كبير من الآبار الفلسطينية والتي تزيد عن 33 بئراً. ويقول خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي أن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من أبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئرا بعد ذلك بما يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الغربي مؤكدا قيام إسرائيل بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال إسرائيل بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاماً (صالح، 2007: 256).

ويؤكد التميمي أن إسرائيل تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وليس الهدف منه تحقيق الأمن لإسرائيل، ويوضح بأن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة علي حوض المياه الغربي الذي يتيح إنتاج 430 مليون متر مكعب من المياه سنوياً والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني.

ويُمكن توضيح أثر خط سير الجدار على آبار المياه في الضفة الغربية على النحو التالي:-

كانت عدد الآبار التي تأثرت بالمرحلة الأولى من بناء الجدار هي 50 بئر وتم استخدامها للاستعمال الزراعي وكانت مخصصة لذلك، ولكن مع ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي والقيود المفروضة على حركة المواطنين، أصبحت الآبار تستخدم للاستعمال المنزلي من خلال صهاريج

المياه، ولكن الصهاريج ليست وسيلة جيدة وسريعة الوصول لمياه للتجمعات الفلسطينية لزيادة الوقت والمسافة التي تحتاجها الصهاريج لنقل المياه وهذا يعني زيادة الأسعار بنسبة 80%وبهذا يكون الوضع أكثر صرامة وتأزم ووجود تداعيات لم يكن لها وجو( world bank.april .2009:130 )

اعتبر (رفائيل إيتان) وزير الزراعة الإسرائيلي الأسبق أن الحوض الغربي يمثل جزء أساسي من أمن إسرائيل المائي، ودعا ( إسحاق موردخاي) وزير الحرب الأسبق إلى ضم هذا الحوض للدولة اليهودية إلى الأبد، ومن هذين القولين نستنتج لماذا إسرائيل في المرحلة الأولى عملت جاهدة على فصل هذا الحوض عن المناطق الزراعية والسكانية، حيث عملت إسرائيل دراسات حول أماكن تواجد المياه الجوفية والآبار، فلذلك كان الجدار يسير بشكل منسجم مع مراعاة حدود أحواض المياه في الضفة. الجدار في مرحلته الأولى التهم 3747دنم يمتلكها 612 مزارع وكانت تتميز بأنها أخصب الأراضي الزراعية وأيضاً 32 بئر في منطقة قلقيلية أي ما يعادل 51 % من مصادرها المائية (أوتشا، حزيران 2007 : 43).

الجدار الفاصل التهم أيضاً ما نسبته 74%من مجمل الآبار المصادرة في المرحلة الأولى وكانت هذه الآبار في منطقة طول كرم حوالي 18بئر، ولم تسلم من الأضرار مناطق مثل، حبلة، عزبة سليمان، وعزون، وجيوس ،فرعون ، الراس، دير العضون، وغيرهم من القرى. المرحلة الثانية من بناء الجدار سوف تكون عمليات إنشاء على 25% من أراضي الضفة الغربية تضم 80%من أراضيها الزراعية وما نسبته 65%من مصادر مياه الضفة، وسوف يكون أثر هذه المرحلة حجز لأكثر من 400ألف فلسطيني بين الخط الأخضر والجدار العازل.(الأمم المتحدة، تموز– يوليو، 2009: 82).

لم تقتصر إسرائيل على السيطرة على مصادر المياه في الضفة ولكنها تعدت ودمرت أبار تحت ذريعة أنها تعيق بناء الجدار أو تقع في المنطقة التي حددتها كمنطقة عازلة لبناء الجدار والتي تقدر بحوالي 100متر، إن إسرائيل بمجرد انتهاء بناء الجدار سوف تكون مسيطرة على 362 مليون متر مكعب وستكون في قبضتها مياه الحوض الغربي (world bank,april,2005:131 ).

بهذا تكون إسرائيل متحكمة في مصادر المياه أي أن الفلسطينيين عاجزون عن ري أراضيهم الزراعية هذا الأمر يعطي لإسرائيل الحق في مصادرة هذه الأراضي وفق قانون الأراضي الفلسطيني، هذا سيجعل الفلسطينيين أيدي عاملة لرفع إقصاد إسرائيل مقابل إعطائهم أجر أقل مما يعطون العمال الإسرائيليين هذا بدوره يؤدي إلى زيادة المساحات الواسعة بمعنى آخر السماح لاتساع رقعة الهجرة إلى فلسطين وإقامة المستوطنات فيها.

تفاقمت هذه المشاكل ولكن نشأتها كانت بسبب الممارسات الإسرائيلية القائمة على التميز بين السكان الفلسطينيين في هذه الأراضي (تقرير منظمة العفو الدولية، 2009).

ونستنتج مما سبق أن من أهداف إسرائيل ببناء الجدار هو الأحواض المائية والمخزون المائي الهائل في الضفة الغربية وكيفية حرمان الفلسطينيين منه وخاصة أنه أعذب وأوفر مخزون مياه جوفية، بسبب أن أرضها صخرية ولا تسمح بتسرب المياه ووصول مياه البحر إليها.

إسرائيل بهذا تكون ضربت بعرض الحائط كل تعليمات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان رغم أنها عضو للعهدة الدولية الخاص للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية عام 1991م،في النهاية الشعب الفلسطيني هو المحروم وهو الذي حقه مسلوب في كافة مجالات حياته أقلها المياه المصادرة.

الجدار فعلاً حرم الفلسطينيين من 12 مليون م3 من مياه الحوض الغربي المقدرة طاقته المائية ب400 مليون م3 وقدرت سلطة المياه والفلسطينية أن نصيب الفلسطينيين يبلغ 22 مليون م3 من هذا الحوض، وبعد بناء الجدار حصل الفلسطينيين على 15 مليون م3 فقط ، وهذا كله يعتبر تنغيص على الفلسطينيين وزيادة شقاؤهم وسلب منهم 40 بئر كانوا مستغليها للشرب. هذا وتمنع إسرائيل الفلسطينيين من التنمية، من صيانة الشبكات القديمة، ومن بناء منشآت صرف صحي وبالذات مشكلة المياه العادمة غير المعالجة من المستوطنات التي تصب في ينابيع وأودية الضفة الغربية (World Bank, April 2009: 131 ).

وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية قد أصدرت قرارها الذي أعلنت فيه أن بناء الجدار العازل داخل الضفة الغربية غير قانوني، وأقرت بتأثيره على الموارد المائية الفلسطينية، ودعت إسرائيل في قرارها إلى التوقف عن بناء الجدار، وتفكيك الأجزاء التي بنيت منه وإعادة الأرضي إلى الوضع الذي كانت عليه وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي نجمت عن بناء الجدار، غير أن هذا القرار لم ينفذ إلى الآن.

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع الأفراد الفلسطينيين في الضفة الغربية من حفر آبار ارتوازية للحصول على المياه الجوفية في أراضيهم، ويستفيد الفلسطينيون من تجميع مياه الأمطار في فصل الشتاء إلا أن الحكومة الإسرائيلية أيضا تمنع إقامة آبار تجميع المياه وتستغلهم حاجة الفلسطينيين وتجبرهم على شراء المياه منهم بأسعار مرتفعة.

هدم الاحتلال الإسرائيلي العديد من البرك وآبار تجميع المياه التي أقامها الفلسطينيون، واستولى على الينابيع، وحَولها لصالحه وتحت سيطرته، ويغرم ويحبس كل من يقوم بحفر بئر ارتوازي في الأراضي الزراعية مستذرعا بالحفاظ على المياه الجوفية. وقدمت جمعية حقوق المواطن التماس حول أزمة المياه في الأحياء المقدسية الواقعة خلف جدار الفصل، من قبل الملتمس ضدّهم حول الخطوات والإجراءات التي اتخذت لحل الأزمة. وادعت بلدية القدس التابعة للاحتلال الإسرائيلي أنها غير مسئولة عن تزويد المياه للمواطنين وليست مخولة بذلك وفق القانون. كما جاء أنه وعلى الرغم من أنها صاحبة السيطرة على الشركة البلدية "هجيحون"، إلا أنها ليس لديها قدرة للسيطرة الحقيقية على تزويد المياه داخل مناطق نفوذها. وأوردت البلدية في ردها أن إمكانية معالجة قضايا تخص السكان الواقعين خلف الجدار محدودة للغاية. (صندوقة التماس رقم 14/2235)

وفي مقابلة مع مازن غنيم رئيس سلطة المياه في الضفة الغربية، أكد فيها علي أنه يتابع بشكل مستمر احتياجات الفلسطينيين المستمرة للمياه وانه يسعى دائماً إلى تنفيذ مشاريع وتسخير وتذليل الإمكانيات من أجل الاستفادة من المياه الفلسطينية، وذكر أنه قام بعدة جولات ميدانية لمحافظات الوطن وخاصة محافظات وقرى الضفة الغربية المتاخمة للجدار أو التي تضررت خلف الجدار مشيراً إلى أن هنالك عدة إشكاليات في المحافظات أبرزها تحويل الآبار الموجودة خلف الجدار من الديزل إلى الكهرباء مؤكدا أن الاحتلال يسعى بكافة الطرق لسرقة المياه ونهبها لضرب القطاع الزراعي عصب الاقتصاد الفلسطيني، وأضاف أننا نعمل على تطوير قطاع المياه بشكل علمي يخدم قطاعي الزراعة ومياه الشرب للتجمعات السكانية ولدينا رؤيا تطويرية للنهوض بواقع المياه مثلاً في محافظة قلقيلة نعمل على تحويل المياه من غرب المحافظة لشرقيها وإن لدينا خطة استراتيجية بالتوافق مع الجميع للنهوض بالقطاع الزراعي، وقال نحن نعاني من الإجراءات الاحتلالية التي تستهدف قطاع المياه والزراعة. سواءً بسبب الجدار أو الممارسات اليومية، من جانبه أكد الوزير غنيم أنه سيتم وضع مشاريع وفق الأولوية لتنفيذها خلال هذا العام من الموازنة التطويرية لسلطة المياه، مؤكداً على أهمية الخط الناقل في محافظة قلقيلية لأهميته للمواطنين ومزروعاتهم. وأشار غنيم أن لدى سلطة المياه خطة استراتيجية للتغلب على الإشكاليات الموجودة ورفد كافة التجمعات السكانية بالمياه، وقال " نحن نعرف الواقع الصعب الذي تعيشه محافظة قلقيلية بسبب الجدار ونعلم أنه رغم الظروف الصعبة نبذل قصارى جهدنا لدعم هذه المحافظة، وباقي محافظات الوطن والخاصة التي تحتاج إلى دعم من سلطة المياه الفلسطينية (غنيم، اتصال أجراه الباحث:2016/4/5).

**خاتمة:**

يتبين لنا من خلال ما طرح، أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تستطع وقف الآلة العسكرية المسيسة من قبل الجهات الحكومية الإسرائيلية الرسمية لمصادرة المياه الفلسطيني ،لأنها تعتبر الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية واستغلال الحوض المائي من ضمن أمنها المائي، وما فعلته الدبلوماسية الفلسطينية في هذا الجانب هو فضح هذه الجرائم أمام الدول والمنظمات الحقوقية ولكنها تسعى إلى تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين وخاصة بموضوع حفر آبار المياه بعيداً عن أعين الاحتلال الإسرائيلي وذلك ضمن خطط استراتيجية للاستفادة من المياه رغم الإجراءات الصارمة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية وخاصة عدم حفر الآبار وحرمان الفلسطيني من الاستفادة منها وما قيام إسرائيل ببناء الجدار إلا لتضع يدها على الحوض المائي الموجود تحت الأراضي الفلسطينية ولا بد أن يكون هناك خطوات استباقية للاستفادة من الحوض المائي.

## تأثير الجدار على مدينة القدس

إن إسرائيل تريد تمزيق القدس وجعلها قطع متباعدة متناثرة ولا تريد أن تكون مدينة متصلة الأرجاء مترابطة الأفراد فكيف لها أن تفعل ذلك فوجدت أن الجدار كفيل بأن يقوم بهذه المهمة، أرادت إسرائيل أن تطمس الآثار التي تبين أحقية الفلسطيني بأرضه وتجذره بها وخاصةً مدينة القدس فكل مكان فيها يشهد للفلسطيني بأحقيته لها فنمط عمارتها، ومساجدها، وكنائسها، وأشكال بيوتها، وطرقها وحاراتها، وأزقتها كلها في مجموعها تكون معادلاً موضوعياَ لتراث ثقافي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، لذلك يجب علينا الاهتمام بهذه الأبنية التاريخية والتراثية ومنع الاحتلال من أن يحرم منها الأجيال القادمة فهذا كله تهديد بانقطاع الصلة الوجدانية بين الشعب وماضيه، ناهيك عن ما يفعله الاحتلال الإسرائيلي من منع الصلاة في المسجد الأقصى إلا لكبار السن وبتصاريح ،حتى يحرموا الفلسطيني من معالمه الدينية فالمسجد الأقصى رأيته تسكب في النفس دفقات من الورع ، وادعائهم قصة هيكل سليمان التي جعلتهم يقومون بحفريات كبيرة لتهويد المسجد الأقصى وإقامة هيكلهم المزعوم، وقد غيروا أسماء العديد من أحياء مدينة القدس لأسماء يهودية ، ودائماً يقومون برمي قنابل الغاز على المصلين ، وتقوم اشتباكات بينهم وبين الفلسطينيين لمحاولة تنجيس المسجد الأقصى بدخوله، هذا صغيرٌ من جمٍ لما يفعله الاحتلال لتهويد المسجد الأقصى ومدينة القدس.

إن مجموعة الجدران التي تقيمها الاحتلال الإسرائيلي تطوق جميع الضواحي الفلسطينية بمدينة القدس، وبالفعل بدأت الحكومة الصهيونية أولى خطواتها عندما أقرت مشروع "غلاف القدس" الذي يهدف إلى توسيع حدود بلدية القدس المحتلة، والأخطر من هذه الخطة هو بناء "جدار عازل" يفصل بين شرقي القدس وغربي القدس طوله يبلغ في الحقيقة 68 كيلومتراً، جاء جدار القدس ليتوّج سياسة الخنق التي تمارسها دولة الاحتلال في القدس منذ العام 1967م، إذن سيعزل عند اكتماله أكثر من 120,000 فلسطيني من شرقي القدس عن مدينتهم، (الرقب،2008: 13)

بالنسبة للمسلمين تضاعفت المعاناة فإسرائيل حتى قبل إقامة الجدار ، كانت تفرض شروطاً مجحفة بحق الصلاة في المسجد الأقصى ، وبإنشاء الجدار، أصبح الأمر شاقاً بمجرد الانتقال من ضواحي القدس الغربية إلى عمق المدينة ، ولأداء صلاة واحدة كان يتطلب ذلك استخراج عدة موافقات أمنية أما بخصوص الآثار الاجتماعية للجدار، فهي واضحة ومؤلمة إذ تعزل العائلة الواحدة عن بعضها ، وتعوق التواصل الاجتماعي، كما تعرض حياة الفلسطينيين للخطر، حيث يفصل الجدار بين المناطق السكنية في المدن والضواحي العربية، وبين المستشفيات، هذا كله وما زالت إسرائيل تتحجج بالدوافع الأمنية لحماية مستوطناتها أي حق يقضي بفصل عائلة واحدة وتفكيكها عن بعضها ، بل أي حق هذا الذي يجعل المستشفيات تقتطع عن المدن إنه انقطاع لسبل العيش الإنسانية بكل معنى الكلمة. (ألان مينارغ ، جدار شارون:عرب48 نت).

إن الجدار أدى إلى أضرار جسيمة بالنسبة للأماكن التاريخية والأثرية لمدينة القدس ، ذات المكانة الدينية المميزة، فحسب كتاب " جدار شارون " لمؤلفه الفرنسي( ألآن مينارغ): "أنه وفقاً لتعديلات خطة بناء الجدار، يمر الجدار عبر ممتلكات " رهبان آباء الآلام" ، والراهبات "البتانيين"، و دير الراهبات "البنديكتيين"، الواقع على التلال المحيطة ببيت لحم، فقد قُطع عن المسيحيين العرب في مدينة المهد . ويكشف الكتاب عن أنه لأول مرة في تاريخ الكنيسة ، تعزل مغارة المهد، في بيت لحم، عن كنيسة القيامة، بصورةٍ شبهها رجال الدين بانقطاع الحياة عن المسيح " (ألان مينارغ ، جدار شارون:عرب48).

**تأثير الجدار على عملية الحدود والمستوطنات**

تسارع إسرائيل عملياتها أحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا كله فور فوز حزب كديما في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، ففي 30 نيسان 2006، وافق مجلس الوزراء على عدة تعديلات لمسار الجدار تستهدف الإسراع في استكماله وتبقي على عملية بناء الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشمل المسار المعدل تغييرات في شمال الضفة الغربية وبالقرب من المستوطنات والكتل الاستيطانية غير القانونية اريئيل وكدوميم والفيه منشيه، وفي الوسط حول

مستوطنة راموت وكتلة عتصيون الاستيطانية، وفي الجنوب حول مستوطنات اشكيلون ومتسادوت يهودا. و يدعم الجدار سيطرة إسرائيل على أجزاء حيوية من الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. مما يمنع القيام المحتمل لدولة فلسطينية قابلة للحياة. (هآرتس 2006: نت).

إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أولمرت قال أن إسرائيل تنوي إزالة بعض المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، فقد أعلن أيضاً أن إسرائيل ستواصل تعزيز الكتل الاستيطانية. ففي ربيع 2006 بدأت إسرائيل ببناء 3500 وحدة سكنية جديدة في نوف ادوميم، وهي جزء من كتلة ادوميم الاستيطانية. كما أن بناء مركز للشرطة الإسرائيلية في منطقة E-1 على الأراضي الفلسطينية المحتلة الواقعة بين عناتا والزعيم تم استكماله وتقوم إسرائيل حالياً بتوسيعه. وإلى جانب ذلك عمد وزير الدفاع الإسرائيلي حينها عمير بيريتس على توسيع المستوطنات الإسرائيلية جبعات زئيف واورانيت وبيتارعيليت الواقعة إلى الغرب من الجدار بالإضافة إلى مستوطنة ماسكيوت الواقعة في غور الأردن إلى الشرق من الجدار (هآرتس،22أيار 2006: نت).

- **موقف القيادة الفلسطينية في مواجه الجدار حول القدس**

قال أحمد قريع (أبو علاء) في كتابه _التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني_: "لم تتوقف الحكومة الفلسطينية عن طرق أي باب ، أو اتخاذ أي وسيلة أو اللجوء إلى أية جهة دولية ،لتساعدنا على وقف الاستيطان ، ووقف جدار الفصل العنصري ، ووقف سياسة التهويد حول القدس ، وعملنا على أن يصل موقفنا الواضح من القدس إلى مقاعد جميع الرؤساء والمسؤولين في العالم، وتكون الرسالة واضحة أن إسرائيل تريد أن تخرج موضوع القدس من المفاوضات النهائية، وأن الاستيطان حول القدس وبناء الجدار العازل حولها ، ما هي إلا محاولة إسرائيلية لإخراج القدس من موضوع التفاوض"(قريع،2006: 89).

كان هناك بعض المواقف للسلطة الفلسطينية في مقاومة الجدار حول القدس مثل: السماح بالمظاهرات السلمية عند الجدار رفضاً له ، والتصريحات على شاشات التلفاز بأنهم يسعون إلى إنقاذ القدس وما حولها من التفافية الجدار عليه .ولكن دور واضح رسمي بحجم سلطة فلسطينية لم يكن موجود ولم تستطع السلطة الفلسطينية بإيقاف الجدار حول القدس الشريف وما زال الاحتلال يتغلغل في القدس ومحيطه لمحاولة تهويده وطمس المعالم الدينية الإسلامية .

خاتمة :

استطاعت إسرائيل ومن خلال بنائها للجدار العازل حول مدينة القدس وعزل مدن الضفة الغربية عن بعضها البعض وعن مدينة القدس ليصبح التواصل الديمغرافي الذي يربط المخيمات والقرى الفلسطينية ببعضها البعض غير موجود على أرض الواقع بل هي عبارة عن قطع من الأراضي المقطعة الأوصال التي يحيط بها الجدار والمستوطنات الإسرائيلية من كل جانب مما يجعل إمكانية إقامة دولة فلسطينية هو أمر مستحيل تطبيقه .

إن الجدار الإسرائيلي بات يهدد هدم القرى القديمة الفلسطينية التي تعكس ارتباط الفلسطيني بأرضه وحضارته ، فالقدس مليئة بالمعالم الأثرية التاريخية ويعتبر طمسها طمس لهوية الفلسطيني واستبدال أسماء هذه القرى الفلسطينية وشوارعها بأسماء يهودية لهو أكبر الأثر في طمس المعالم الفلسطينية .

لم تستطع السلطة الفلسطينية من وقف الآلة الإسرائيلية العسكرية من بناء الجدار حول القدس ولكنها حاولت فضح ما تقوم به إسرائيل من تهويد للقدس والهدم لمنازل المقدسيين وبناء الجدار الذي يلتف حول المدينة المقدسة لعزلها تمهيداً لهدم الأقصى وبناء هيكلهم المزعوم.

## النتائج والتوصيات:

## أولا: النتائج:

- إن نشأة الجدار لم تكن فجأة بل كانت في قائمة الأولويات للإسرائيليين، حيث تم تناوله عبر الحكومات المتعاقبة، فقط كانوا ينتظرون الوقت المناسب لتنفيذه.
- نرى من معتقدات اليهود الدينية وبشكل جلي لا يقبل التأويل، مدى عدوانية اليهود للبشر من دون جنسيتهم، ويعتبرون أنفسهم مخلوقات اصطفاها الله عن غيرها من المخلوقات، لذلك يقومون بتجسيد معتقداتهم الدينية ويفرضون ما يريدون على من دونهم من البشر سواءً بإقامة الأسوار أو العزل أو سلب الحقوق والأراضي من سكانها الأصليين.
- إن المرجعية الفكرية الإسرائيلية مبنية على ما صرح به المفكرين اليهود من إنكار حقوق الآخرين وتعاليهم على البشر، و الاستيطان واحتلال ارضى الغير وبناء الجدار بالقوة هي ثمرة ونتاج هذه الأفكار، فمن الواضح إن الفكر اليهودي تأثر بالتجارب السابقة التي استخدمها أجدادهم ومفكريهم في القدم ، وأنهم يرسخوا موروثهم الفكري.
- إن الصبغة الأيديولوجية الإسرائيلية منذ القدم مبنية على المراوغة وتشويه الحقائق، إذ شككت بالدور القانوني لمحكمة العدل الدولية وبتشكيل المحكمة، وعليه قاطعت إسرائيل جلسات المحكمة، وهذا يدل على مدى عمق التفكير المراوغ للدبلوماسية الإسرائيلية والبحث دائماً عن الفجوات والثغرات لتنفيذ مخططاتها المبنية على حقوق الآخرين، وهذه هي العقلية الإسرائيلية، التي على الدبلوماسي الفلسطيني أن يعرفها جيداً.
- هناك تقاطع للصلاحيات والتخبط في إدارة الملف الدبلوماسي الخارجي سواءً من منظمة التحرير من جهة أو من وزارة الخارجية من جهة ثانية أو وزارة المالية من جهة ثالثة، أثر بشكل سلبى على دور الدبلوماسية الفلسطينية .
- الفترة الممتدة من 1994 إلى 2006 لم يكن لدى السلطة وزارة خارجية بالمعنى المتكامل، لإدارة علاقاتها الدولية من خلال تلك الوزارة ، مما أثر سلباً على إدارة هذا الملف .

- الفترة من سنة 2002–2006 سواء على الصعيد الداخلي من خلال التظاهرات السلمية والمحاكم الإسرائيلية، نجد أن الألة العسكرية الإسرائيلية تغلبت على الدور الدبلوماسي الشعبي المناهض للجدار، ولم يستطع الفلسطينيين إيقافه.
- تركزت دور الدبلوماسية الفلسطينية في التعامل مع ما قبل وأثناء بناء الجدار في الفترة من 2002 وحتى 2006 على الصعيد الداخلي من خلال التظاهرات السلمية وفضح سياسات إسرائيل العنصرية.
- نجد على الصعيد الدبلوماسي الخارجي حتى سنة 2006 أن الحالة الفلسطينية معقدة من حيث تعقيدات هيكلية السلطة الوطنية بين منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني طبقا لقرارات الجامعة العربية، والمراقب في الأمم المتحدة، وبتمثيلها الدبلوماسي مع عدد واسع من الدول والمنظمات الدولية، وبين السلطة التي أفرزتها " تفاهمات أوسلو، وهو ما أتضح في التوتر الذي ساد بين الدائرة السياسية في المنظمة وبين وزارة خارجية السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في فترات مختلفة منذ ذلك الحين .
- إن الحكومات الإسرائيلية ومن خلال دراسة الواقع الفلسطيني المعقد وغياب البرامج السياسية الموحدة لمجموع الكل الفلسطيني، وغياب الدبلوماسية الفلسطينية وعدم مقدرتها للتعامل مع الأزمات التي يصنعها الاحتلال جعل الحكومة الفلسطينية في حالة تخبط دائم وانشغال في الأزمات المتعددة، منها المالية، الإدارية، الفصائلية، الحياتية.
- إن الاحتلال الإسرائيلي مارس التسويف والمراوغة من خلال المفاوضات أو بحجة قيام بعض التنظيمات الفلسطينية بعمليات فدائية ضده، مستذرعا بالأمن والدفاع عن النفس ليحدث في النهاية بيئة مواتية له لتنفيذ سياساته التوسعية والاستيطان والضم وبناء الجدار.
- اعتمدت إسرائيل سياسة الضم من جانب واحد وجعل الاحتلال أمر واقعاً لا رجوع عنه وفي النهاية جعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً، وإذا قَدر وأن قامت الدولة الفلسطينية فإنها ستقوم داخل إسرائيل مجزأة تحيط بها إسرائيل من جميع الاتجاهات.
- لم تعتقد إسرائيل أن القضية ستصل إلى محكمة العدل الدولية، واعتقادها هذا كان مبنيا على تجاربها السابقة وعلى قناعتها بأن الحماية الدائمة التي تتمتع بها من الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء وخاصة في أوروبا ستحميها من المحكمة الدولية.

- فشل إسرائيل بالحملة الإعلامية والاتصالات الدبلوماسية وغيرها، التي حاولت من خلالها تسويق مبرراتها بأن الهدف من الجدار هو حماية أمن الإسرائيليين، وأن الفلسطينيين يتحملون المسؤولية لأن أعمالهم ضد إسرائيل هي التي ( تضطر) لبناء الجدار.
- إن بناء الجدار الإسرائيلي أثر بشكل كبير على جميع مناحي الحياة، فقد أثر على حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين، وحرمان المواطنين من الحركة والتنقل.
- تعتبر إسرائيل الجدار ضرورة عسكرية، وهذا اعتبار خاطئ لأن إسرائيل تقوم من خلال قواتها العسكرية بممارسة سيطرة فعلية وعسكرية على كل مدينة فلسطينية من خلال الحواجز ومنع التجول والإغلاق والحصار الخانق، ومصادر المياه، وفرض الإغلاق والضم للأراضي في المناطق المحتلة.
- ينتهك الجدار المادة 53 من اتفاقية جنيف التي تنص على ان تتعامل الدول مع الاتفاقية بحسن النية، على خلاف ذلك، فإن إسرائيل تعمل بسوء النية وتهدف بالنهاية إلى الاستيلاء المطلق على جميع الأراضي الفلسطينية.
- إسرائيل تشكل خرق واضح لاتفاقية جنيف الرابعة التي لم تلتزم بحقوق الإنسان والسكان وهي تتحمل المسئولية الدولية عن جميع هذه المخالفات والأعمال العدوانية التي يقوم بها.
- أن إدانة إسرائيل في محكمة العدل الدولية يعتبر تحولاً وانتصاراً تاريخياً للحقوق الفلسطينية بعدم مشروعية الجدار.
- بالرغم من عدم تمكن الدبلوماسية الفلسطينية من تحقيق نجاحاً على صعيد إزالة الجدار العازل إلا أنها استطاعت ومن خلال الأمم المتحدة تثبيت الحقوق الفلسطينية وفضح إسرائيل على المستوى الدولي والإنساني.
- برز دور الدبلوماسية الفلسطينية في فترة أحمد قريع(أبو علاء) رئيس الوزراء الفلسطيني، ووزير خارجية السلطة ناصر القدوة الذي قاد ملف الجدار في الأمم المتحدة، وحقق نجاحا في إدانة إسرائيل وتثبيت الحقوق الفلسطينية.
- استفادت الدبلوماسية الفلسطينية بشكل كبير من الحملات الشعبية المناهضة للجدار الفاصل، وذلك من خلال، فضح إسرائيل أمام المجتمع الدولي والإشارة إليها بأنها دولة عنصرية.

- منحت المواقف الشعبية للدبلوماسية الفلسطينية الرسمية مادة عبرت من خلالها عن الوضع الإنساني المتردي الذي سببه بناء الجدار، فالمشاركين من الوفود الأجنبية في حملات المناهضة للجدار، بمجرد عودتهم إلى بلدانهم، يقومون بنقل حقيقة السلوك الإسرائيلي.
- إن دور الفصائل السياسية الفلسطينية من قضية الجدار تمثلت من خلال مواقفها الرافضة للسياسات الإسرائيلية القائمة على الاستيطان وبناء الجدار، فالمظاهرات اليومية والحملات التضامنية المحلية والدولية كان لها الأثر الكبير في فضح إسرائيل أمام الإعلام المحلى والعالمي وكشف حقيقة إسرائيل العنصرية.
- يحاول دائماً الاحتلال الإسرائيلي تغير مسار الأمور وقلب الحقائق والاستيلاء علي الأراضي الفلسطينية مستخدماً كل الوسائل لذلك، فإقامة الجدار يؤثر على مستقبل الدولة الفلسطينية ويجعلها غير قابلة للحياة.
- أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تدفع بتغيير الوقائع على الأرض في رفع المعاناة التي سببها الجدار الفاصل على الفلسطينيين بالشكل الكافي ولكنها ثبتت الحقوق الفلسطينية .
- أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تستطع وقف الآلة العسكرية الإسرائيلية الرسمية لمصادرة المياه الفلسطيني .
- اكتفت الدبلوماسية الفلسطينية بفضح جرائم الاحتلال أمام الدول والمنظمات الحقوقية دون إعادة النظر في الخيارات الأخرى التي من الممكن الاستفادة منها لتغيير الواقع الاحتلالي والاستعماري الاستيطاني، ومنها تغير الاستراتيجيات المبنية على المفاوضات، ووضع خطة تحرر وطني بالاتفاق مع جميع الفصائل الفلسطينية .

## التوصيات:

- لا بد للمفاوض الفلسطيني أن لا يتغاضى عن معرفته بطبيعة التفكير اليهودي الذي يحتل أرضه ومقدساته، وأنه لا يمكن الوثوق بالوعود أو المواثيق أو المعاهدات مع اليهود مهما تغيرت أشكالهم أو ألوانهم.
- ينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية أن تستفيد من قرار محكمة العدل الدولية، والانضمام إلى المنظمات الدولية التي تبلغ عددها أكثر من 520 منظمة، وحشد الرأي العام العالمي ومنظمات المجتمع المدني ضد السياسات الإسرائيلية وانتهاكاتها للأراضي الفلسطينية، ومقاضاة إسرائيل في جميع المحافل الدولية.
- ضرورة أن ترسل الحكومة الفلسطينية، رسالة إلى جميع رؤساء دول العالم وحكوماتها تتضمن تأكيداً على مضمون قرار المحكمة وما يرتبه على مختلف الدول والهيئات الدولية من مسؤوليات والتزامات بموجب القانون الدولي، ومناشدتها النهوض بواجباتها لضمان تنفيذ القرار.
- العمل على تفعيل دور الدبلوماسية الفلسطينية من خلال التواصل مع جميع دول العالم المؤثرة مثل ( الاتحاد الأوروبي، الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، رئاسات الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز) والاستفادة من أي دور مناصر للشعب الفلسطيني.
- تفعيل السفارات الفلسطينية في جميع الدول، وحشد كل الطاقات، من أجل الاستفادة من قرار مجلس الأمن ومواجهة تداعيات الفيتو الأمريكي.
- الدعوة إلى اجتماعات فورية للجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، دول عدم الانحياز، لتنسيق الخطوات، والنضال المستمر حتى يتم إزالة الجدار .
- لا بد من الدبلوماسية الفلسطينية البحث عن خيارات بديلة عن المفاوضات كخيار وحيد لحل القضايا الفلسطينية الشائكة وأهمها الجدار، وذلك بتنشيط العلاقات مع روسيا والصين والدول التي ساندت الشعب الفلسطيني في نضاله عشرات السنين.
- إعطاء دافع للدبلوماسية الفلسطينية لطرح معاناة المواطنين اليومية من تداعيات بناء الجدار وآثاره على كافة لمناحي الحياتية.

- استثمار قضية بلعين من خلال رفع الدعاوي الفردية وكسبها أمام القضاء الإسرائيلي من المواطنين الذين صادر الجدار أراضيهم فالقرارات الصادرة عن القضاء الإسرائيلي قد تساهم في دفع الجهود الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الخارجي.
- ضرورة توحيد المجموع الفلسطيني لدعم الجهود الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد الخارجي والداخلي لمقاومة الجدار، وهذا يساهم في تركيز الجهود و تثبيت الحقوق والدفاع عنها حتى يتم دحر الاحتلال وتحقيق مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة دون التنازل عن الثوابت الفلسطينية.
- الاستفادة من الرأي العام الدولي الداعم لتضحيات الشعب الفلسطيني الذي خاض الانتفاضة الأولى والثانية، والثلاثة حروب السابقة على قطاع غزة، وعلى الدبلوماسيين الفلسطينيين الاستفادة من انتفاضة القدس، وتطويرها والاستفادة من حالة التخبط الإسرائيلي، وفق طرق وأساليب ووسائل منهجية وهادفة تحقق الأهداف الوطنية بإزالة الجدار، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- يجب الاستفادة من التأثير علي الرأي العام الإسرائيلي، والتركيز الإعلامي لتوضيح مخاطر استمرار الحكومة الإسرائيلية في بناء الجدار وما قد يلحقه ذلك من تهديد لمستقبل إسرائيل قد يكون شبيها بمصير نظام بريتوريا، وترسيخ مغزى قرار "لاهاي" في وعي المواطن الإسرائيلي. كذلك يجب التنسيق مع فلسطيني الداخل للضغط على إسرائيل من عدة جبهات.
- اطلاق حملة شعبية دولية منظمة شعارها إزالة الجدار الإسرائيلي، وشرح قرار محكمة العدل الدولية والانحياز الأمريكي المنافي للقوانين الدولية، ويجب التركيز بشكل خاص، بالتوجه إلى الرأي العام الأميركي لإيضاح مخاطر السياسة الأميركية المنحازة لإسرائيل في مواجهة الإجماع الدولي والشرعية الدولية.
- بناء استراتيجية دبلوماسية فلسطينية شاملة ومتكاملة لمجابهة التسلط الغربي، ومن خلال توجيه مسيرة المفاوضات الفلسطينية وعدم اتخاذها كخيار وحيد للشعب الفلسطيني، وإنما يجب التوجه نحو الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني واتباع منهجيات مقاومة على جميع الأصعدة.
- التعامل بجدية ومسؤولية أكبر من السابق مع استحقاقات العمل السياسي والدبلوماسي، وهذا يفترض أولاً وقبل كل شيء أن يعيد الفلسطينيون مراجعة التجربة الدبلوماسية والتفاوضية الماضية للاستفادة من دروسها وخبراتها، وأخطائها وثغراتها.

- مراجعة التجربة والممارسة الفلسطينية في قضية الجدار، من حيث العناصر الاستراتيجية للدبلوماسية الفلسطينية، والسياسة التفاوضية العامة، والأساليب والتكتيكات والأداء، لمعرفة الأخطاء التي أحاطت بمجمل القضية ومعرفة نقاط الضعف والقوة في العملية برمتها.
- على الباحثين والمراكز والمؤسسات أن يقوموا بفضح الممارسات الصهيونية فيما يتعلق بالجدار الفاصل، من خلال إرسال رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشكل دائم ومستمر، وكذلك إلى السفراء والقناصل في كل دول العالم وكذلك مراسلة كل إنسان في كل أنحاء العالم؛ لكي نوضح ونوصل فكرتنا ورأينا ومدى الظلم الذي وقع علينا، والآثار التي انعكست علينا من جراء بناء الجدار الفاصل.
- توفير الكوادر البشرية ذات الكفاءة والخبرة العالية من الدبلوماسيين والقانونين لإعداد خطط التعامل مع الأزمات المستقبلية وإعداد سيناريوهات المواجهة.
- ضرورة أن توفر وزارة الخارجية أرشيف المعلومات والبيانات يتضمن الأزمات التي حدثت، والتي يمكن أن تحدث مستقبلاً، لتكون مرجعاً يستفاد منها في إدارة الأزمات.

# خانة المـراجـع

## الكتب:


- قرآن كريم، سورة الحشر، الآية(14).
- بابيه، إيلان (2007)، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- بيستروف، يفغينيا وسوفير، أرنون، ترجمة سليم سلامة، (2011)، إسرائيل ديمغرافيا 2010–2030 في الطريق إلى دولة دينية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آب/ أغسطس، 2006)، مسح أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آذار 2004) ، مسح أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، رام الله ، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تشرين أول 2003)، مسح أثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها، رام الله ، فلسطين.
- حبش لمى(2010)، "شهادات في زمن الحكيم"، عمان، دار الشروق.
- الموعد، حمد سعيد،(2001)، الأبارتيد والصهيونية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق.
- الدقاق إبراهيم (2005)،القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.
- مينارغ ، ألان ،جدار شارون.

- الشامي، رشاد عبد الله، (حزيران 1986)، الشخصية اليهودية والروح العدوانية، عالم المعرفة، رقم (102).
- سلامة كيله (2015)، المسألة الفلسطينية– دولة ديمقراطية واحدة، ابن رشد .
- الشرعة، علي (2002) الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عبده، مباشر(1977)، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الاستراتيجية، البناء، الإطار الفكري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- علي عبد الرحمن محمد، عميش إقبال(2011)، إسرائيل والقانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الفير، جوزيف (1996) المستوطنات والحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان.
- القاسم، أنيس ( 2007 )، جدار الكارثة، الجدار العازل الإسرائيلي فتوى محكمة العدل الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- قسم الأرشيف والمعلومات(2008)، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس و القمة العربية في دمشق ( خريف 2007 – ربيع 2008 )، دار المنهل.
- كولدي بارت قيس جبارين (2004) القانون الدولي، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف.
- ماجوايز، كيت (1981)، تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، دار الأفاق الجديدة، مركز الدراسات العربية ، بيروت.
- صالح، محسن (2007)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- محمد ،محمد نصر (2012)، الوافي في شرح المعاهدات الدولية في ظل أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، دار المنهل.
- نجم الدين، سامر، الجوانب القانونية لتأثير بناء الجدار والاستيطان على البيئة في فلسطين، جامعة الخليل.
- البحيري ، يوسف،( 2003) ،حقوق الإنسان في النظام القانوني الدولي، المطبعة الوراقة الوطنية ،مراكش.


## الرسائل الجامعية:


- الرقب، صالح، (2010)، جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الدوافع والآثار السياسية، دراسة.
- جبر، بلال عبد الرحيم عثمان ،( 2005) تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- العارضة، ريم تيسير خليل ،( 2007) جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية.
- علقم، فرحان موسى حسين، (2012) النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو، المخزون المائي نموذجا، رسالة الماجستير، جامعة القدس.

## تقارير ودوريات:


- الأمم المتحدة (1982)، المستوطنات الإسرائيلية، دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، نيويورك.
- الأمم المتحدة، الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ٩ تموز، ٢٠٠٤.
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، تموز/يوليو، 2009.
- البابا جمال، الجدار الفاصل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 11-12، 2003.
- السياسة الدولية، الجدار الإسرائيلي في ميزان محكمة العدل الدولية، تقارير، العدد 155-156، 2004.
- صبحي يوسف الأستاذ، الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 12 ، العدد1، 2010.
- عبد الوهاب بدرخان، أفاق مشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وموقعه من الخيارات الفلسطينية الأخرى، مجلة شؤون عربية، عدد 148، شتاء 2011.
- عريقات، صائب ( 1987) الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 89.
- فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة273) /A/ES-10 و Corr.1)، الفقرات ١٠٩- ١١٣.

- مرسي مصطفى، البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العدد 121، 2005.
- مركز الزيتونة(2008)، تقرير رقم (4) مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بيروت.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008، التقرير السنوي 2007، غزة.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية( أوتشا)، الأراضي الفلسطينية المحتلة، خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، تموز/يوليو 2009.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(أوتشا)، الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية، القدس الشرقية، حزيران 2007.
- منظمة التحرير الفلسطينية، (2004)، الجدار، إصدار خاص في الذكرى السنوية الأولى للحكم في الجدار الذي تشيده إسرائيل في محكمة العدل الدولية ، دائرة شئون المفاوضات.
- نعيم بارود، الجدار الفاصل: المسار والآثار، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد في الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، نيسان/ أبريل 2007.
- القحطاني، سعيد، مركز المعلومات لجريدة اليوم، الاثنين 12 يوليو2004.
- مركز يافا للدراسات والأبحاث، جدار الفصل العنصري وعقيدة الجيتو،6يناير 2011.
- مركز دراسات الشرق الأوسط ، تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل.

**الوثائق:**


- موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية(1997-2002)،ST\LEG\SER.F\1\Add.2.
- وثيقة رقم 109، رسالة منظمة هيومان رايتس وتش إلى الرئيس جورج بوش حول توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، مركز الزيتونة، بيروت.
- (رقم الوثيقة: MDE 15/068/2004).
- (صندوقة التماس رقم 14/2235).


**المواقع الإلكترونية.**


- المركز الإعلامي الفلسطيني : واقع جدار الضم والتوسع .
www.palestine-info.info
- مركز التخطيط الفلسطيني ، الجدار الفاصل في الفكر الصهيوني .
www.oppc.pna.net
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/62
- المركز الفلسطيني لحقوق الُإنسان ،2008.
/http://www.pchrgaza.org/Arabic/reports/specially.html
- العيلة، خالد، الشبكة العربية لكتاب الرأي والإعلام.
/http://www.sasapost.com/opinion/separation-wall
- محاماة نت، النجادات، الجدار الإسرائيلي أمام القانون الدولي، 26 فبراير 2015 .
/http://www.donhainstitute.org/release/.
- منظمة بتسليم لحقوق الإنسان، خلف الجدار الفاصل، مارس( 2003)
/http://www.google.com/search

- هلال، رشيد، جريدة الوطن.

/http://alwatan.com/details/108183

- ستارتايمز، قرار محكمة العدل الدولية ومدى إلزاميته.

http://www.startimes.com/f.aspx?t=33051483

- ميثاق الأمم المتحدة ،المادة 65.

http://www.ic.

- الآثار القانونية لتشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة،فقرة30

- www.icj-cij.org

- موقع منظمة التحرير الفلسطينية،2مايو2016.

http://www.google.com/search?

- مركز أنباء الأمم المتحدة 2003/12/29.

http://www.un.org/arabic/news/topstory.asp

- مدونات جامعة بيرزيت، أباهر السقا ،عنف اللاعنففي الخطاب الفلسطيني الجديد،23 حزيران 2015.

- نزار رمضان 2004

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages

- سمودي، علي، مراسل صحيفة القدس

http://archive.alahednews.com.lb/alahed.org/archive/2004/1607/file/

- موقع مفتاح www.miftah.org.

- الجبهة العربية www.palaf.org

- موقع قناة الجزيرة، www.aljazeera.net
- جريدة العهد.www.alahednews.org
- موقع المبادرة الوطنية www.almubadara.org
- أريج، تعديلات إسرائيل على مسار جدار الفصل العنصري: إسرائيل ماضية في التلاعب بحياة المواطنين الفلسطينيين، 2008/10/3، www.poica.org
- مركز الاستشارات النفسية الفلسطيني، 2003.
Rchive.shahidpalestine.org/.2003
- بتسلم، توسيع المستوطنات في ظل الجدار الفاصل، تقرير، أيلول/سبتمبر، 2005، www.btselem.org
- المبادرة الوطنية لمقاومة الجدار،2003.
http://www.aljabha.org.2003.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني
. www.pnic.gov.ps
- منظمة بيت سيلم لحقوق الإنسان
- .www.btselem.org/arabic
- موقع الأمم المتحدة
.www.icj-cij.org
- رأي محكمة العدل الدولية في الجدار
.www.wafainfo.ps
- الدكتور أحمد الريماوي

http://www.asharqalarabi.org.uk

## - المراجع باللغة الإنجليزية.


- Cohen Reuven, The Kibbutz Settlement. Kibbutz Hameuchald Publishing House, 1972.
- Ebba Ehan, Reality and Vision in the Middle Eait, Foreign Aft airs, July, 1969.
- Eliezer Schweild, The Endurance of Israeli Society, in the works of Amerson Cohen and Ari Carmen, In the Wake of ou Kippur war, Haifa Universitypress, 1976.
- Laws Of The State Of Iorael, Vol. 4.5710/ 1949 – 1950.
- Meron Benvenisiti, The West Bank: A Survey of Israels Policies,Jerusalem,1985.
- mohsen saleh, separation wall in the west bank.alzaytouna, beirut, 2013.
- Shimon Peres ,David Sling, Weidenfeld, Nicolson, 1970.
- Shimon Peres, David Sling, The Arming of Israel, Weidenfeld and Nicolson, London 1970.
- World Bank, West Bank and Gaza Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector .Development", April 2009.